جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الغموض اللغوي وأثره في تعدد وجوه الإعراب
كتاب "أوضح المسالك" أنموذجا

The Linguistic Ambiguity And Their Effect On The Multiple Linguistic Forms "OWDAH ALMASALIK" AS Model

إعداد
الطالبة: فاطمة موسى محمد خليسة

إشراف
د. أمجد طلافحة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

الغموض اللغوي وأثره في تعدُّد وجوه الإعراب
كتاب "أوضح المسالك" أنموذجاً

إعداد
فاطمة موسى محمد خمايسة

بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك ٢٠٠٥م.
قُدِّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية/ لغة ونحو، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠١٠م.

وافق عليها

د. أمجد طلافحة.....رئيساً

أ.د. حنا جميل حداد.....عضواً

أ.د. رسلان بني ياسين.....عضواً

د.محمود خريسات.....عضواً

الإهداء

إلى من كرّس حياته لينير لي دربي

إلى الذي استندت على ذكراه طوال حياتي

إلى أعظم الناس وأوقرهم

إلى أشدّ الناس حزما وأرقّهم

إلى روح أبي الطّاهرة ... في جنّات النّعيم بين الملائكة

إلى مَنْ علّمتني المحبّة والرّحمة

وسقتني من ينابيع الحنان

إلى أمّي الغالية ... عطاء النّبع بين الزّهور

إلى الغالي رفيق درب الخير والعطاء، ومصدر إلهامي. زوجي الغالي

إلى أبنائي محمد وبتول وبشرى

إلى إخواني وأخواتي

إلى كل الصديقات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الرّسالة، أحمده على توفيقه ورعايته وبعد،

اعترافا لذوي الفضل بفضلهم، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم العرفان إلى كل من له دور في إخراج هذه الدراسة على صورتها النهائية.

وأخص بالشكر والامتنان، أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور: عبد القادر مرعي والدكتور أمجد طلافحة – حفظهما الله – الذين تكرّما بالإشراف على هذه الرسالة، ولم يوفرا جهداً في تقديم النصح والإرشاد، والتوجيه لي، طيلة فترة البحث، فجزاهما الله عني كل خير.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل، لجنة المناقشة:

- أ.د. حنا جميل حداد
- أ.د. رسلان بني ياسين
- د.محمود خريسات

على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما بذلوه من جهد وعناء في قراءتها، وتدقيقها، وتخليصها من الشوائب والأخطاء من أجل الارتقاء بهذا العمل، وخروجه بأفضل صورة، فجزاهم الله عني كل خير.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر كل من كانت لهم علي أيد خير، على ما قدموه لي من مساعدة وتوجيه خلال كتابة هذه الرسالة، واشكر كل من ساعدني في طباعة هذه الرسالة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١.	قرار لجنة المناقشة	أ
٢.	الإهداء	ب
٣.	شكر وتقدير	ج
٤.	فهرس المحتويات	د، هـ
٥.	الملخص باللغة العربية	و
٦.	مقدمة	١
٧.	الدراسات السابقة	٢
٨.	الفَصْلُ الأَوَّلُ- التَّمْهِيد	٧
٩.	مَعْنَى الغُمُوضُ وَأَنْوَاعه	١٣
١٠.	الغُمُوضُ لُغَةً	١٣
١١.	الغُمُوض اصطلاحاً	١٤
١٢.	اسْتِخْدَامُ مُصْطَلَحِ الغُمُوضِ عِنْدَ القُدَمَاءِ	١٥
١٣.	الغموض بَيْنَ اللُّغَة وَالأَدَب	١٦
١٤.	الغُمُوض المعجمي	٢١
١٥.	الغُمُوض النحويّ	٢٣
١٦.	أسباب الغُمُوض اللغوي	٢٥
١٧.	طرق إِزَالَة الغُمُوض	٣١
١٨.	العَلامَة الإعْرابيَّة	٣١
١٩.	السّياق	٣٣
٢٠.	تقييد الترتيب	٣٨
٢١.	الفصل الثّاني- الغُمُوض وتعدّد الأَوْجُه الإعْرابيَّة بِسَبَبِ التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير	٤٠
٢٢.	تقديم اللَّفْظ عَلَى عامله	٤٢
٢٣.	تقديم اللَّفْظ وتأخيره عَلَى غير عامله	٤٣
٢٤.	التقديم والتأخير بين اللغة والأدب	٤٤
٢٥.	الأَسْبَاب المحمودة للتقديم وَالتَّأْخِير	٤٦
٢٦.	الأَسْبَاب المكروهة للتقديم وَالتَّأْخِير	٤٨
٢٧.	التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ	٥١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢٨.	التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيْ أَوْضَحَ المسالك	٥٥
٢٩.	وجوب الترتيب عَلَى الأَصْل	٥٦
٣٠.	المرفوعات	٥٦
٣١.	وجوب مخالفة ترتيب الأَصْل	٥٨
٣٢.	المنصوبات	٦٥
٣٣.	التوابع	٧٢
٣٤.	الفَصْلُ الثَّالِثُ-الغُمُوض وتعدّد الأَوْجُه الإعْرَابيَّة بِسَبَبِ الحذف والإضمار	٨٠
٣٥.	مَدْخَلٌ إِلَى المُصْطَلَحَاتِ	٨٠
٣٦.	الحَذْفُ	٨٠
٣٧.	الإضمَار	٨٥
٣٨.	إضمَار الأسمَاء	٨٧
٣٩.	إضمَار الحُرُوف	٨٨
٤٠.	إضمار الأفعال	٨٩
٤١.	الحَذْف وَالإضْمَار فِيْ أَوْضَحَ المسالك	٩٠
٤٢.	المرفوعات	٩٠
٤٣.	المنصوبات	٩٢
٤٤.	المجرورات	٩٤
٤٥.	تقدير المحذوف	٩٥
٤٦.	الخاتمة	٩٨
٤٧.	الفهارس العامة	١٠٠
٤٨.	ثبت المصادر والمراجع	١١١
٤٩.	الملخص باللغة الإنجليزية	١٢٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الغموض واللبس التي أشار إليها ابن هشام الأنصاري في كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وبالتحديد أثر التّقديم والتّأخير والحذف والإضمار في تعدّد وجوه الإعراب وما يُحدِثه من غموض في الوجه الإعرابي الواحد، ثم مناقشة هذه القضايا في ضوء رأي ابن هشام وآراء النحاة الآخرين، والاستشهاد بمجموعة من الشواهد القرآنية والشعريّة لإثبات وُجهات النظر التي تم التوصل إليها.

وتوصلت الباحثة إلى أنّ الانحراف في بعض القضايا ما هو إلاّ ضرورة من الضرورات، والضرورات لا يقاس عليها، ومن ذلك ما ورد في حالة التقديم والتأخير؛ أعني تقديم الفاعل على الفعل كأن يُقال (زيد قام)، فالأصل إعراب المتقدم وهو الاسم الظاهر مبتدأ، وإعراب الجملة الفعلية في محل رفع خبر، حتى لا يلتبس الفاعل بالمبتدأ، وغيرها من الحالات، وكذلك الأمر بالنسبة للحذف والإضمار فلم يُجِزْ ابن هشام الحذف أو الإضمار إلا لوجود قرينة تمنع اللبس. وقد عُرضت هذه الحالات في فصلين متتالين هما: فصل للتقديم والتأخير وفصل للإضمار والحذف، وبيّنت الباحثة مواطن اللبس وموانع استعمالها عند ابن هشام وطرق تلافيها.

والله ولي التوفيق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

تُعدُّ دراسة الغُمُوض اللُّغويّ وأثرهُ فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب من الدّراسات النّادرة الّتي لمْ تُفْرَدْ بدراسةٍ خاصّة. ولمّا كانتْ هذه الظاهرةُ من الأهمّيّة بمكانٍ يجبُ دراستُها وإبراز أنْواع الغُمُوض اللُّغويّ، وأثرُهُ فيْ تغْيير مجْرى الإعْراب فيْ النّحْو، إذْ يُعَدُّ الغُمُوضُ اللُّغويُّ منْ أبْرز العوامل الّتي أدّتْ إلى تعدُّد وُجُوه الإعْراب عنْد النُّحاة العرب القُدماء، وقدْ وردتْ إشاراتٌ عنْد اللُّغويّين القُدماء تُبيّنُ معْنى الغُمُوض وأسْبابه، ولكنْ لمْ أعْثُرْ على دراسةٍ مُسْتقلّةٍ تناولت الغُمُوض بشكْلٍ مُفصّلٍ مُبيّنة فيْه أثرُهُ فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب؛ لذلك ارْتأيْتُ أنْ أقُوْم بهذه الدراسة مُجلّية منْ خلالها معْنى الغُمُوض اللُّغويّ وأسْبابهُ وأثرُهُ فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب فيْ كتاب أوْضح المسالك لابْن هشام الأنْصاريّ المصْريّ.

ولذلك حاولت الدّراسة الإجابة عنْ الأسْئلة التّالية:

١. ما المقْصُودُ بالغُمُوض لُغة واصْطلاحا؟

٢. ما موقف اللُّغويّين العرب القُدماء- ومنهم ابن هشام- من الغُمُوض اللُّغويّ؟

٣. ما أسْبابُ الغُمُوض اللُّغويّ؟

٤. ما أثرُ الغُمُوض اللُّغويّ فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب عنْد ابن هشام؟

أما منْهَجُ البحْث فاعتمدت الباحثةُ فيْ هذه الدّراسة المنْهج الوصْفيّ التحْليْلي، فبدأتْ بمُقدّمةٍ تتحدّثُ عن الغُمُوض وأسْبابه، ثمّ قامت الباحثةُ باسْتخْراج المسائل الّتي وقع فيْها تعدُّدٌ فيْ وُجُوه الإعْراب عنْد ابن هشامٍ، ومنْ ثمّ حلّلتْها للكشْف عن حالات الغُمُوض فيْها، وبيان سبب هذا الغُمُوض، وأخيْرا بيان أثره فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الدّراساتُ السّابقةُ

من الدّراسات السّابقة الّتي اعتمدت عليْها الدراسة بحثٌ بعُنْوان: (ظواهرُ الغُمُوض ووسائلُ رفْع اللّبْس فيْ التّراكيْب العربيّة – دراسةٌ فيْ ضوْء التُّراث النّحْويّ)، أعدّها مأْمُون عبْد الحليم وجيْه. وجاء فيْ هذه الدراسة أنّ اللّبْس أوْ الغُمُوض مُصْطلحان يسْتخْدمُهما النّحْويُّون بمعْنى واحد، وهُو الاشْتباهُ والاخْتلاطُ، وقدْ خصّ بعْض اللُّغويّين اللّبْس بالاخْتلاط النّاشئ عنْ تعدُّد الدّلالة المُعْجميّة للألْفاظ، ومنْ ثمّ فاللّبْسُ خللٌ يُؤدّي إلى وُقُوع الاخْتلاط والتّداخُل فيْ المعْنى، وعدم القُدْرة على تحْديد المُراد من الكلام؛ ولذلك حرصت اللُّغة العربيّة على رفْعه وإزالته، حرْصا على الإبانة والوُضُوح إلاّ فيْ بعْض المواطن الّتي يكُونُ فيْها الغُمُوضُ مطْلُوبا لتحْقيْق غرضٍ ما كما هُو الشأن فيْ بعْض الأساليْب والصُّور البلاغيّة.(١)

وأوْضح وجيْه أنّ العربيّة اعْتمدتْ على مجْمُوعةٍ من الوسائل لرفْع اللّبْس والغُمُوض. وقدْ اهتمّ البحْث بتتبُّع هذه الوسائل وتفْصيْلها حيْثُ جاءتْ كما يلي:

العلامةُ الإعْرابيّةُ، السّياقُ، تقْييدُ التّرْتيب، الإقْحامُ، منْعُ الحذْف، العُدُولُ عن الأصْل، الإلْصاقُ، التّخْصيصُ. وفي نهاية البحْث قدّم الباحث جدْولا بيّن فيْه أنْماط الغُمُوض فيْ التّراكيْب فيْ ضوْء التُّراث النّحْويّ.

وفي دراسةٍ أُخرى قدّمها محْمُود حسن الجاسم بعُنْوان: (أسْبابُ التّعدُّد فيْ التحْليْل

(١) وجيه، د. مأمون عبد الحليم، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللبس فِيْ التراكيب العربية: دراسة فِيْ ضوء التراث النحوي، مجلة علوم اللغة، العدد (٢)، ١٩٩٨م، ص ٢٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النّحويّ)، ألقى الضّوء في دراسته هذه على الأسباب الّتي تقُودُ إلى تعدُّد الأوْجُه في تحْليْل أحد العناصر التّركيْبيّة؛ مُلتزما بمنْهجٍ وصْفيٍّ يبْتعدُ عن الأحْكام المعْياريّة الّتي تُبيّنُ التّفاوُت بيْن الأوْجُه منْ حيْثُ القُوّة والضّعْف، وأشار إلى أنّ الأسْباب الّتي كانتْ وراء ظاهرة التّعدُّد يُمْكنُ تناوُلها منْ أرْبعة جوانب هي: الخُرُوجُ عن القاعدة، وطبيْعة اللُّغة، والمعْنى، والاجْتهادُ.(١)

وأثْناء الوُقُوف عنْد القاعدة وما خرج عنْها بيّن مفْهُوم القاعدة وأنْواعَها، وأنّ المُتّفق عليْه من القواعد هُو المبْنيُّ على المُطّرد، وأنّ المُخْتلف فيْه المبْنيُّ على ما لمْ يطّرد، وأنّ الشواهد الّتي خرجت عن القاعدة بعْضُها مُطّردٌ، وبعْضُها الآخرُ غيْرُ مُطّرد، ويتمثّل بأساليْب وردتْ عن العرب، أوْ عنْ بعْضهم، أوْ في القُرْآن الكريْم بقراءاته المُخْتلفة، أوْ الشّعْر والأمْثال، وأنّ هذه الّتي لمْ تطّرد، قدْ يتشعّبُ التّعدُّدُ فيْها بسبب كثْرة منْ يُحلّلها، وتنوُّع القواعد الّتي يُمْكنُ توْجيْه مثْل هذه الشواهد في ضوْئها، بالتّأويْل أوْ منْ دُوْنه.

أمّا ما تُمثّلُهُ طبيْعة اللُّغة فقدْ توصّل الجاسم إلى أنّ الّذي يُخفيْ غُمُوضا أوْ قلقا في بعْض المسائل، يقْبلُ التّعدُّد منْ غيْر أنْ يخْرُج عن القاعدة، أوْ أنْ تُؤثّر فيْه المُعْطياتُ السّياقيّةُ. ويظْهرُ بتجلّياتٍ مُخْتلفةٍ، أُمُورٌ منْ أهمّها: صلاحيّةُ الموْقع الّذي يشْغلُهُ اللّفْظُ لغيْر وجْهٍ، وتعدُّد معاني المبْنى، أوْ أنْ يعُود إلى قضايا تتعلّقُ بجمْع اللُّغة، أوْ أنْ يكُون حصيلة لغُمُوضٍ جُزْئيٍّ في معاني بعْض العناصر، أوْ لصلاحيّة شبْه الجُملة للتّعْليْق بغيْر عُنْصُرٍ، أوْ لتعدُّد المعْنى المُعْجميّ، أوْ لصلاحيّة اللّفْظ للإفْراد والتّركيب، أوْ لعدم معْرفة

(١) الجاسم، محمود حسن، أسباب التعدّد في التّحليل النحوي، جامعة حلب، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، (د.م): (د.ت)، ص ١-٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أصْل اللّفْظ.

كما بيّن الباحثُ أنّه قدْ يكُونُ الغُمُوضُ نتيْجة لاخْتلاف الفهْم بيْن النّاس، إذْ أنّ المعْنى يتأثّرُ بطبيْعة المُتلقّي أحْيانا، خاصّة فيْ النُّصُوص الأدبيّة، ومنْ ثُمّ يقُودُ هذا الاخْتلافُ فيْ فهْم المعْنى إلى اخْتلافٍ فيْ التّحْليْل النّحْويّ، يتمثّل بتعدُّد الأوْجُه، وهُو نتيْجة لتفاعُل طبيْعة المُتلقّي مع المُعْطيات السّياقيّة، كما لاحظ أنّ التّعدُّد الّذي يُؤدّي إليْه المعْنى قدْ يكُونُ نتيْجة لغُمُوض المُراد، وعدم معْرفة المعْنى المُحدّد منْهُ الّذي لمْ يُوضّحْهُ صاحبُهُ، لغايةٍ غيْر مقْصُودةٍ، كما فيْ بعْض النُّصُوص الّتي يخْتصُّ بها النُّحاة، أوْ لغايةٍ مقْصُودةٍ كما فيْ الحُرُوف المُقطّعة أوْ بعْض الألْفاظ الأُخْرى فيْ القُرْآن الكريْم.(١)

ويُعَدُّ مُصْطلحُ (السّياق) فيْ الدّراسات اللُّغويّة الحديْثة من المُصْطلحات العصيّة على التّحْديد الدّقيْق، وإنْ كان يُمثّل نظريّة دلاليّة منْ أكْثر نظريّات علْم الدّلالة تماسُكا وأضْبطها منْهُجا.

ويقُومُ السّياقُ فيْ أحْيانٍ كثيْرةٍ بتحْديد الدّلالة المقْصُودة من الكلمة فيْ جُمْلتها. إذْ أشار العُلماء إلى أهمّيّة السّياق أو المقام، وأنّهُ يتطلّبُ مقالا مخْصُوصا يتلاءمُ معهُ، وقالوا عبارتهُم المُوجزة الدّالّة "لكُلّ مقامٍ مقال". فالسّياقُ مُتضمّنٌ داخل التّعْبيْر المنْطُوق بطريْقةٍ ما؛ ولذلك ركّز النُّحاة على اللُّغة المنْطُوْقة، فتعرّضُوا للْعلاقة بيْن المُتكلّم وما أرادهُ منْ معْنى والمُخاطب وما فهمهُ من الرّسالة، والأحْوال المُحيْطة بالحدث الكلامي.

(١) الجاسم، محمود حسن، أسباب التعدّد فيْ التّحليل النحوي، جامعة حلب، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، (د.م): (د.ت)، ص ١-٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مثالُ ذلك كلمةُ (عاد) فيْ ما يلي:

- عاد أحْمدُ من المدْرسة.
- عاد أحْمدُ الرّجُل المريْض.

ففيْ الجُملة الأُولى دلّ السّياقُ على أنّ كلمة (عاد) تعْني (رجع) بسبب القرينة اللفْظيّة (من المدْرسة)، وفيْ الجُملة الثّانية دلّ السّياقُ على أنّ كلمة (عاد) تعْني (زار) بسبب القرينة اللّفْظيّة (الرّجُل المريْض).

كما أنّ الكلمة قدْ لا يكُونُ لها نفْسُ المعْنى داخل السّياق الّذي ترِدُ فيْه، ورُبّما اتّحد المدْلُولُ واختلف المعْنى طبْقا للسّياق الّذي قيْلتْ فيْه العبارةُ أوْ طبْقا لأحْوال المُتكلّمين. والزمان والمكان الذي قيلت فيه "فاخْتلافُ اللّفْظيْن لاخْتلاف المعْنييْن، هُو نحْو: جلس وذهب، واخْتلافُ اللّفْظيْن والمعْنى واحد نحْو: ذهب وانْطلق، واتّفاقُ اللّفْظيْن والمعْنى مُخْتلف قوْلُك: وجدْتُ عليْه، من الموْجدة، ووجدْتُ إذا أردْت وجْدان الضّالّة".[1]

وهكذا أشار سيبويْه إلى ظاهرة المُخْتلف والمُترادف والمُشْترك اللّفْظيّ، ممّا لا يدعُ مجالا للشّكّ بيْن اللُّغويّين العرب حوْل وُجُود هذه الظّواهر فيْ اللُّغة العربيّة، كما تدُلُّ هذه الإشارةُ المُبكّرةُ فيْ أوّل كتابٍ نحْويٍّ يصلُ إلينا على مدى الاهْتمام بموْضُوعات علْم الدّلالة الّتي دارتْ حوْلها البُحُوثُ والمُناقشاتُ.

ويُسْتفادُ منْ ذلك أيْضا أنّهُ إذا تعدّد معْنى الكلمة، تعدّدتْ بالتّالي احْتمالاتُ القصْد منْهُا. وتعدُّدُ احْتمالات القصْد يقُودُ إلى تعدُّد المعْنى. ويُقُوّمُ السّياق، ووضْعُ الكلمة فيْ

(١) سيبويه (١٨٠هـ)، أبو البشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت) ٢٤/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

موقعها داخل التّركيب اللُّغويّ بتحديد دلالة الكلمة تحديدا دقيقا مهما تعدّدتْ معانيها، ويصْرفُ ما يُدّعى من التباسٍ، أوْ إبْهام، أوْ غُمُوضٍ فيْ الدّلالة بسبب هذه الظّواهر.

ودراستي هذه تناولتْ أثر الغُمُوض فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب عنْد ابن هشامٍ، وتخْتلفُ هذه الدراسةُ فيْ هدفها ومضْمُونها عن الدّراسات السّابقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصلُ الأوّلُ

التّمْهيد

نظر النُّحاة فيْ طبيْعة النّظام التّرْكيْبيّ للُّغة العربيّة والعناصر الّتي يتشكّلُ منْهُا منْ حيْثُ الأُسُس الّتي تحْكُمُهُ والمعاني الّتي تتمثّل بـه، وبعْد أنْ لاحظُوْا أنّ هُناك أنْماطا تزْكيْبية مُعيّنة تتحكّمُ فيْ نظامها جرّدُوا منْهُا هيْكلا نظريّا، يُعّدُّ قواعد نحْويّةٍ يُقاسُ عليْها التّوْليْدُ والتحْليْل، وتُمثّل النّظام المُطّرد فيْ اللُّغة، بيْد أنّ طبيْعة اللُّغة الإنْسانيّة الّتي لا تخْضعُ للأحْكام المُطْلقة واجهتْهُمْ بأنْماطٍ أُخْرى تقلُّ اطّرادا، وتعْكسُ شواهد بمُسْتوياتٍ مُخْتلفةٍ شعْريّةٍ ونثْريّةٍ، فانْبرى النُّحاة لها بالتحْليْل وانْقسمُوا فريقيْن: الأوّلُ يُوجّهُ فيْ ضوْء المُطّرد، والآخرُ يجْعلُ منْ هذه الّتي تقلُّ عن المُطّرد قواعد يُقاسُ عليْها، ومنْ ثمّ كثُر التّعدُّدُ فيْ تحْليْل مثْل هذه الشواهد الّتي خرجتْ على الأُصُول المُطّردة، وتشعّبتْ المواقفُ منْهُ منْ حيْثُ التّضْعيفُ والجوازُ والرّفْضُ.

وإذا كانت اللُّغةُ تعْكسُ الطّبيْعة الإنْسانيّة بأنّها لا تخْضعُ للأحْكام خُضُوعا مُطْلقا فإنّها تعْكسُ تلْك الطبيْعة بمظْهرٍ آخر يُمثّل الغُمُوض المُحيّر الّذي لا يخْضعُ لتفْسيْرٍ واحد، فقدْ لاحظ النُّحاة أنّ هُناك شواهد لمْ تخْرُجْ عنْ قاعدة ولمْ يُؤثّرْ فيْها أمْرٌ سياقيّ، وتبْقى فيْها بعْضُ القضايا المُحيّرة فيْ الفهْم الّتي تقْبلُ غيْر وجْهٍ، ممّا جعل طبيْعة اللُّغة الإنْسانيّة سببا فيْ تعدُّد أوْجُه التّحْليْل أحْيانا.[1]

ولا شكّ أنّ المُفسّر عنْدما يتناولُ نصّا ما ينْقادُ إلى فهْمٍ مُعيّنٍ، وهذا الفهْمُ يُعدُّ

(١) الجاسم، أسباب التعدّد في التحليل النحوي، ص ٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حصيلة لتفاعُل أمرين: المُعْطياتُ السّياقيّةُ الّتي يتشكّلُ منها المعنى، وطبيعةُ المُتلقّي من حيثُ التّكوين الفطريّ والمُكتسب، إذْ يتعدّدُ المعنى في نظر المُفسّر الواحد بسببٍ من المُعْطيات السّياقيّة الّتي يرتكزُ عليها في فهم النّصّ، ويقُودُ هذا إلى تعدُّدٍ في التّحْليل النّحْويّ عنده، وقدْ يختلفُ فهْمُ المعنى باخْتلاف النّاس، ممّا يجْعلُنا نرى التّفاوُت النّسْبيّ في عمليّة التّلقّي وتحْديد المعنى أمْرا شائعا، وهُو ما يجْعلُ التّحْليل أحْيانا يخْتلفُ الاخْتلاف نفْسهُ.

ويبْدُو أنّ هذه القضايا المُشار إليْها قابلة للاجْتهاد مع مُرُور الأيّام، فإذا كانت الشواهدُ الّتي تُمثّل الفُصْحى- وقدْ خرجتْ على المُطّرد – ثابتة، فإنّ الأشْخاص الّذيْن ينْظُرُون فيْها يتزايدُون بمُرُور الزّمن، وكذلك الأمْر مع ما تُمثّلُهُ طبيعةُ اللُّغة، أو النُّصُوصُ المُهمّةُ الثّابتةُ، كالقُرْآن الكريم، والسُّنّة النّبويّة، والشّعْر، وغيْرها، ومنْ ثُمّ كثُر التّعدُّدُ بالتّوْليد والتّفْريع، وكثُر الأخْذُ بالجواز والتّرْجيح والتّضْعيف والرّفْض.

ممّا تقدّم يُمْكنُ أنْ يلْحظ الدّارسُ أنّ تعدُّد الأوْجُه في تحْليل أحد العناصر التّرْكيبيّة أمْرٌ شائعٌ ومألُوفٌ في الدّرْس النّحْويّ العربيّ، ومن الشّائع والمألُوف أيْضا أساليبُ الجواز عنْد النُّحاة، فيُلاحظُ أحْيانا أنّ أحدهُمْ قدْ يُجيزُ أكْثر منْ وجْهٍ في عُنْصُرٍ ما. ومن المألُوف كذلك الخلافُ بيْنهُم أثْناء التّحْليل، فمنْهُم منْ يرى وجْها في ما يتناولُ، ثُمّ يأتي آخرُ رافضا فيهْدمُهُ ويُقدّمُ وجْها جديْدا، وربّما وقف أحدُهُم عنْد شاهدٍ ما قيْلتْ فيْه أوْجُهٌ كثيْرةٌ تُمثّلُها جهاتٌ مُتنوّعةٌ، فيقُومُ بفحْص وتمْحيْص هذه الأوْجُه ليُضْعف بعْضُها أوْ يرْفُضُهُ ويُرجّحُ أوْ يُجيْزُ بعْضها الآخر، وهكذا شاع الجوازُ في تحْليلاتهم، وكثُر الأخْذُ والرّدُّ بالتّرْجيْح،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والتَّضْعيف، والرَّفْضُ فيْ حوارهم؛ لذا قدْ يعْتورُ بعْض التَّراكيْب – أحْيانا- خللٍ دلاليٍّ أوْ تركيبيٍّ، فيُؤثِّرُ عليْها سلْبا، ويُلْقي بها فيْ دائرة الغُمُوض.

ولعلّ المُتأمّل يُلاحظُ أنّ القواعد بمعْناها الواسع هي مجْمُوعةٌ من الأحْكام، اسْتُخْلصت من الأنْماط التّرْكيْبيّة الّتي تُمثّل النّظام التّركيبيّ للُّغة العربيّة، وهذه الأحْكامُ تُسْتنْبطُ للْقياس عليْها فيْ عمليّة التّحْليْل النّحْويّ، أوْ فيْ توْليْد الكلام عنْد أبْناء اللُّغة، ولعلّ هذا الأمْر كان السّبب الّذي جعل كثيرا منْ هذه القواعد يُجرّدُ فيْ مقُولاتٍ نظريّةٍ.(١)

والمُلاحظُ أنّ هذه القواعد عنْد النُّحاة قسْمان: الأوّلُ مُتّفقٌ عليْه عنْد الجُمْهُور، وهُو ما بُني على شواهد لا يُشكُّ فيْ اطّرادها، والمُرادُ بالمُطّرد(٢) هُنا هُو النّمطُ التّرْكيْبيّ الّذي يردُ مُتكرّرا فيْ المُسْتويات الأُسْلُوبيّة المُخْتلفة، أيْ أنْ يرد فيْ القُرْآن الكريْم، وفيْ كلام العرب شعْرا ونثْرا، وفي الحديث النّبويّ الشّريف. ومنْ أمْثلة ما بُني على المُطّرد قاعدة رفْع الفاعل والمُبْتدأ والخبر، والتّلازُمُ بيْن الموْصُول وصلته، والعاملُ والإسْنادُ وغيْره. ثمّ إنّ ما بُني على المُطّرد ينْقسمُ إلى قسْميْن أيْضا، وذلك بحسب أصْل الوضْع وعدمه، فهُناك قواعدُ أُصُولٍ وأُخْرى فُرُوعٍ، ومن النّوْع الأوّل – مثلا- أنْ يُقال: إنّ الأصْل فيْ المفْعُول به التّأخُّرُ عنْ فعْله، (٣) وبذلك تُجرّدُ قاعدة مبْنيّة على أصْل الوضْع، وقدْ يُخالفُ هذا الأمْر بشواهد مُطّردةٍ أيْضا، فيُقدّمُ المفْعُولُ به على فعْله لغايةٍ بلاغيّةٍ، ومنْ ثمّ تُوْلدُ قاعدةٌ فرْعيّةٌ

(١) الجاسم، أسباب التعدّد في التحليل النحوي، ص ٣

(٢) جطل، د. مصطفى، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٩٨٠م، ٢/٥٣٧-٥٦٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١/٢٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مبنيّةٌ على مُطّردٍ خرج على أصْل الوضْع تقُولُ: يجُوزُ تقْديمُ المفْعُول به على الفعْل.[1]

وأصْلُ الوضْع فيْ العربيّة أنْ يُذْكر الجارُّ قبْل (أنْ) المصْدريّة، وقدْ خُولف هذا الأصْلُ بشواهد مُطّردةٍ، فحُذف الجارُّ عنْد أمْن اللّبْس، مثْل قوْله تعالى: ﴿يُنزّلُ الْملائكة بالرُّوح منْ أمْره على منْ يشاءُ منْ عباده أنْ أنْذرُوا أنّهُ لا إله إلاّ أنا فاتّقُون﴾ [النّحْل : ٢]، موْضعُ الشّاهد ﴿أنْ أنْذرُوا﴾ إذْ جاءتْ أنْ المصْدريّةُ غيْر مسْبُوقةٍ بالخافض، وقدّرهُ النُّحاة بقوْلهم: (بأنْ أنْذرُوا)، وقوْله تعالى: ﴿ولا تخافُون أنّكُمْ أشْركْتُمْ باللّه﴾ [الأنعام : ٨١]، فجاء فيْ تفْسيرها: "حُذفتْ (منْ) المُتعلّقةُ بـ ﴿تخافُون﴾ لاطّراد حذْف الجار مع (أن)، أيْ؛ منْ إشْراككُم"،[2] ممّا جعلهُم يُجرّدُون قاعدة مبْنيّة على مُطّردٍ خرج على أصْل الوضْع تقُولُ: يطّردُ حذْفُ الجارّ مع (أن) المصْدريّة إذا أُمن اللّبْس.[3]

أمّا القسْمُ الآخرُ من القواعد فهُو ما اخْتُلف فيْه، وشكّل ملْمحا بارزا منْ ملامح الخلاف النّحْويّ، ولعلّ السبب فيْ عدم الإجْماع على هذه القواعد يعُودُ إلى أمْريْن، الأوّلُ هُو اضْطرابُ مفْهُوم المُطّرد عنْد النُّحاة أحْيانا.

فهُناك أنْماطٌ تركيْبيّةٍ يعْتقدُ بعْضُهُم أنّها تطّرد فيْ الكلام شعْرا ونثْرا، فيجْعلُ منْهُا قاعدة يُقاسُ عليْها، على حين يعْتقدُ بعْضُهُم الآخرُ أنّ هذه الأنْماط لا تطّردُ فيْ كلام العرب، وبذلك لا يجُوزُ التّقْعيدُ لها والقياسُ عليْها، منْ ذلك أُسْلُوبُ القلْب، فقدْ ذهب قسْمٌ

(١) سيبويه ، الكتاب، ٦٨/١، ٢٠٣/١.

(٢) ابن عاشور (١٣٩٣هـ)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)، مؤسسة التاريخ العربي: بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، ١٨٦/٦.

(٣) أبو حيّان النّحوي (٧٤٥هـ)، أثير الدين، تفسير البحر المحيط تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، ٢٥٤/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من النُحاة إلى أنّهُ يجُوزُ فيْ الكلام والشّعْر اتّساعا واتّكالا على فهْم المعْنى.

وبناء على ذلك حلّلوا بعْض الأساليْب الّتي وردتْ فيْ القُرْآن الكريْم قياسا على القلْب، على حيْن ذهب نُحاةُ الأنْدلُس إلى أنّ هذا النّمط غيْرُ مُطّردٍ، ولا يجُوزُ فيْ الكلام إنّما يجُوزُ فيْ الشّعْر اضْطرارا، وبذلك لمْ يقيْسُوا تلْك الأساليْب الّتي وردتْ فيْ القُرْآن الكريْم عليْه، بلْ وجّهُوها وجْهة أُخْرى.[1] فالنُحاة هُنا لمْ يخْتلفُوا فيْ التّقْعيد والقياس على المُطّرد، وإنّما اخْتلفُوا فيْ تحْديد المُطّرد، وبناء على ذلك حدث الخلافُ فيْ التّقْعيد والقياس.

أمّا السببُ الآخرُ الّذي أدّى إلى الخلاف فيْ بعْض القواعد فهُو المعْيار الّذي يتّخذُهُ النّحْويُّ للتّقْعيْد، فهُناك منْ يتشدّدُ فيْ المعْيار، ولا يقْبلُ التّقْعيد إلاّ للْمُطّرد، كالبصْريّين. وهُناك منْ يتوسّعُ فيْ المعْيار فيقْبلُ التّقْعيد لما لمْ يطّرِدْ،[2] كالكُوفيّين.

فالمُطّردُ فيْ المُنادى، مثلا، لا يأْتي مُعرّفا بالألف واللاّم، وقدْ جاءتْ بعْضُ الشواهد ودخلتْ أداةُ النّداء فيْها على ما عُرّف بالألف واللاّم، فتناولها البصْريُّون بالتّأْويل والتّقْديْر، لتنْسجم والقواعد المُطّردة، أمّا الكُوفيُّون فتمسّكُوا بالظّاهر، واعْتبرُوا المُعرّف بالألف واللاّم هُو المُنادى، ولمْ يكْتفُوا، وإنّما جعلُوا منْ هذه الشواهد القليْلة قاعدة يُقاسُ عليْها، ومثالُ ذلك قوْلُ الشّاعر: (الرّجز)

فيا الغُلامان اللّذان فرّا

(١) أبو حيّان النّحوي، تفسير البحر المحيط ١٨٦/١- ١٨٧.

(٢) قلفل، محمد عبدو، ما لم يطّرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة دمشق، ١٩٩٣م، ص١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إيّاكُما أنْ تُكسباني شرّا[1]

فالشاهد فيْه قولُهُ: (فيا الغُلامان)؛ إذْ جمع بيْن حرْف النّداء و(ألْ) فيْ غيْر اسْم الله تعالى، أوْ محْكيّ الجُمل، وهذا غيْرُ جائزٍ إلاّ فيْ الضّرُورة الشّعْريّة عنْد البصْريّين، أمّا عنْد الكوفيين فهذه القاعدةُ مُطّردةٌ ويُقاسُ عليْها، ويُعْتبرُ الشاهدُ السّابقُ من الشواهد على جواز نداء المُعرّف بـ (ألْ). والمانعُ عنْد البصْريّين أنّهُ لا يجُوزُ تعريفُ المُعرّف أصْلا، فحرْفُ النّداء أداةُ تعْريفٍ والاسْمُ مُعرّفٌ و- كما تقدّم- لا يجُوزُ اجْتماعُ أداتي تعْريفٍ فيْ كلمةٍ واحدةٍ.

وقال ابْنُ الأنْباري (٥٧٧هـ) فيْ هذه المسْألة: "وأمّا الجوابُ عنْ كلمات الكُوفيّين: (فيا الغُلامان) فلا حُجّةَ لهُمْ فيْه؛ لأنّ التّقْدير فيْه (فيا أيُّها الغُلامان) فحذف الموْصُوف وأقام الصّفة".[2]

والمُلاحظُ أن اخْتلاف المعْيار فيْ التّقْعيد لا يقتصر على الخلاف فيْ بعْض القواعد، بلْ يُؤدّي إلى تعدُّدٍ فيْ التّحْليْل أحْيانا، كما رأيْنا عنْد البصْريّين والكُوفيّين فيْ تحْليْل المُعرّف بالألف واللاّم بعْد أداة النّداء.

(١) البيتان بلا نسبة في المقتضب ٢٤٣/٤، والإنصاف ١٨٨، والخزانة ٣٥٨/١، والعيني ٢١٥/٤، والدرر ١٥١/١، والهمع ١٧٤/١، واللامات ٣٤، وابن عقيل ١٢/٣، والأصول ٢٩٦/١، وشرح المفصل ٩/٢، وأسرار العربية ٢٣٠، والأشموني ١٤٥/٣. انظر: معجم شواهد النحو، د. حنا حداد، ٣٣٥٦/٧٢٠.

(٢) انظر: ابن الأنباري(٥٧٧هـ)، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٨٦-٢٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- معنى الغُمُوضُ وأنواعه:

أولا: الغُمُوضُ لُغة

تُجْمعُ مُعْظمُ المعاجم العربيّة على أنّ معنى الغُمُوض هُو عدم الوُضُوح، أمّا فيْ القُرْآن الكريْم فقدْ دلّتْ على التّساهُل وغضّ البصر، قال تعالى-جلّ وعزّ شأنه-: ﴿ولسْتُمْ بآخذيه إلاّ أنْ تُغْمضُوا فيْه واعْلمُوا أنّ اللّهَ غَنِيٌّ حَمِيْدٌ﴾ [البقرة : ٢٦٧]. جاء فيْ تفْسير الآية الكريْمة: "إلاّ أنْ تتجافوا فيْ أخْذكُمْ إيّاهُ عنْ بعْض الواجب لكُم منْ حقّكُمْ، فتترخّصُوا فيْه لأنْفُسكُم. يُقالُ منْهُ: أغْمض فُلانٌ لفُلانٍ عنْ بعْض حقّه فهُو يُغْمضُ لهُ عنْهُ،[1] والمقْصُودُ بالإغْماض هُنا التّساهُلُ والتّهاوُنُ والتّنازُل، ويدُلُّ على هذا المعْنى قوْلُ الطّرمّاح بن حكيم: (الخفيف)

لمْ يفُتْنا بالوتْر[2] قومٌ وللضّيْـ ... ـم رجالٌ يرْضوْن بالإغْماض"[3]

أي يرْضوْن بالتنازل والذلّ. قال الزّمخْشريّ (٥٣٨هـ): "يُقالُ للأمْر الخفيّ والمُغْتاص: أمرٌ غامضٌ، وكلامٌ غامضٌ: غيْرُ واضحٍ".[4]

---

(١) الطبري(٣١٠هـ)، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، تفسير سورة البقرة، ١٠١/٣.

(٢) الوتر (بالكسر) الظلم ونقص بعض الحق، وَالضيم: الظلم، وَالإغماض: ترك بعض الحق وَالإعراض عنه، كأنه لا يراه. يقول: لم يسبقنا قوم بالوتر ويظفروا منا به. وقوله: وللضيم رجال: استئناف، يعني إنا لا نعرض عن حقنا كغيرنا لشجاعتنا دونهم، أو حال، أي وَالحال ان للظلم ناس يرضون بترك حقوقهم لعجزهم.

(٣) الطّرمّاح (١٢٥هـ)، حكيم بن الحكم، ديوان الطّرمّاح، تحقيق: د.عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط (٢) ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ص١٧٦/٣٠.

(٤) الزمخشري (٥٣٨هـ)، محمود بن عمر الخوارزمي، أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، مادة (غمض)، وانظر: ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، مادة (غمض)، وَالفيروزآبادي (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، فصل الغين كلمة (الغامض)، وَالزّبيدي (٨٩٣هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (غمض).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والغامضُ جمعه غُمُوض وأغماضٌ وهُو خلافُ الواضح من الكلام.[1] ومنْ معانيه: الاخْتلاطُ والاشْتباهُ،[2] والغُمُوضُ هُو الخفاءُ وعدم الوُضُوح،[3] ومثْلُهُما الإبْهام فهُمْ يقُولُون "كلامٌ مُبْهمٌ لا يُعْرفُ لهُ وجْهٌ يُؤْتى منْهُ... يُقالُ أمْرٌ مُبْهمٌ إذا كان مُلْتبسا لا يُعْرفُ معْناهُ".[4] ومنْهُ الإشْكالُ، والعُجْمةُ، واللّبْسُ، والإبْهام، والاخْتلاطُ وكُلُّهُ يعْني عدم الوُضُوح أو الفهْم. فالغُمُوضُ هُو اللّبْسُ، واللّبْسُ هُو: "الخلْطُ، تقُولُ العربُ: لبسْت الشّيء بالشّيء: خلطْتهُ، والتبس به: اخْتلط"[5] قال تعالى: ﴿ولا تلْبسُوا الْحقّ بالْباطل﴾ [البقرة: ٤٢] وقال: ﴿يا أهْل الْكتاب لمْ تلْبسُون الْحقّ بالْباطل﴾ [آل عمران: ٧١]، قال القُرْطُبيّ (٦٧١هـ): "اللّبْسُ: الخلْطُ، لبسْت عليْه الأمْر ألْبسهُ، إذا مزجْت بيّنهُ بمُشْكلة، وحقّهُ بباطله، قال الله تعالى: ﴿وللبسْنا عليْهمْ ما يلْبسُون﴾ [الأنعام: ٩]."[6] وقالت الخنْساءُ: (البسيط)

ترى الجليْس يقُولُ الحق تحْسبُهُ ... رُشْدا وهيْهات فانْكُرْ ما به الْتبسا

صدقْ مقالتهُ واحْذرْ عداوته ... والبسْ عليْه أُمُورا مثْل ما لبسا"

وجميعُ المُصْطلحات السّابقة مُتداولةٌ فيْ الدّرْس النّحْويّ، وغالبا ما يسْتخْدمُه النّحْويُّون بمعْنى واحدٍ يدُورُ حوْل التداخل والاخْتلاط وعدم الوُضُوح، فهي مُصْطلحاتٌ مُترابطةٌ ومُتشابكةٌ منْ حيْثُ الدّلالة.

ثانيا: الغُمُوض اصطلاحا

(١) الفيروزآبادي(٨١٧هـ)، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، مادة (غمض)، ٨٣٧/١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (لبس)، ٢٠٢/٦- ٢٠٥.

(٣) السابق، مادة (بهم)، ٥٦/١٢-٦٠.

(٤) السابق، ٥٧/١٢.

(٥) أبو حيّان النّحوي، تفسير البحر المحيط ١٧١/١.

(٦) القرطبي (٦٧١هـ)، محمد بن احمد الأنصاري، الجامع لاحكام البيان (تفسير القرطبي)، تحقيق احمد البردوني وابراهيم طفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م، ٣٤٠/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لمْ يكُنْ استخْدامُ مُصْطلح الغُمُوض جليًا فيْ الأدب القديْم، ممّا أُشْكل على الباحِثة، ووُجد أنّه كان معْيارا أساسيًا للُغة الأدب، ويخْضعُ لأُسُسٍ مُراقبةٍ بشكْلٍ واضحٍ، وفيْ ما يلي تعْرضُ الباحثةُ أقْوال القُدماء فيْ استخْدامات الألْفاظ الّتي تعْني الغُمُوض للْخُرُوج بمعْنى عامٍّ عن الغُمُوض عنْد القُدماء.

- **استخْدامُ مُصْطلح الغُمُوض عنْد القُدماء**

استخْدم سيبويْه (١٨٠هـ) مُصْطلح (اللّبْس) بمعْنى الغُمُوض إذْ يقُولُ: "ولا يُبْدأ بما يكُونُ فيْه اللّبْسُ، وهُو النّكرةُ، ألا ترى أنّك لوْ قُلْت: كان إنسانٌ حليما، أوْ كان رجُلٌ منطلقا، كُنْت تُلبسْ لأنّهُ لا يُسْتنْكرُ أنْ يكُون فيْ الدُّنْيا إنْسانٌ هكذا، فكرهُوا أن يبدءوا بما بالمصدر، فإن فعالا مصْدر فعْلٍ ككذاب".[١]

وممّنْ استخْدم مُصْطلح الغُمُوض بمعْنى اللّبْس، الجاميّ (٨٩٨هـ) فيْ شرْح الكافية فقال: "الأصْوبُ أنْ يُقال: مُعْتل العيْن المُنْقلبة عيْنُهُ ألفا لئلاّ يرد عليْه مثْل: (عور، وصيد) وإنّما خُصّ مُعْتل العيْن بالذّكْر لزيادة غُمُوضٍ، واخْتلاف فيْ المبنيّ للمفعول من ماضيه- كما ذكر- وبتبعيته ذكر مُعْتل العين فيْ المبنيّ للمفعول من مضارعه".[٢]

كذلك استخْدم السُّيُوطي (٩١١هـ) مُصْطلح (الغُمُوض) بمعْنى عدم الوُضُوح فقال: "فإنْ قال قائلٌ: لأيّ علّةٍ سُمّي الرّجُلُ رجُلا والمرْأةُ امْرأة والموْصلُ الموْصلُ ودعْدٌ دعْدا قُلْنا: لعللٍ علمتْها العربُ وجهلْناها، أوْ بعْضها، فلمْ تزُلْ عن العرب حكْمةُ العلْم بما لحقنا

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٤٨/١.

(٢) الجاميّ(٨٩٨هـ)، نور الدّين عبد الرحمن، الفوائد الضّيائيّة في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د.أسامة طه الرّفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، بغداد، العراق، ١٩٨٣م، ٤٠٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منْ غُمُوض العلّة وصُعُوبةُ الاسْتخْراج عليْنا".[1]

ممّا تقدّم نصلُ إلى أنّ مُصْطلح الغُمُوض مُسْتخدمٌ عنْد اللُّغويّين والنُّحاة والأدباء عُمُوما، وأنّهُ يدُلُّ على ما أُشْكل، وانعدم وُضُوحُهُ على الكاتب، أو السّامع، أو القارئ ممّا يضعُهُ فيْ شكٍّ بيْن أمْريْن أوْ أكْثر ممّا تُجيزُهُ اللُّغةُ. إذا فالغُمُوضُ اصْطلاحا يعْني عدم الوُضُوح.

- **الغموض بيْن اللُّغة والأدب**

إنّ اسْتخْدام مُصْطلح الغُمُوض عنْد البلاغيّين لا يخْتلفُ عنْ معْناهُ فيْ الاسْتخْدام عنْد النّحْويّين، فكلا الطّرفيْن يسْتخْدمُه للدّلالة على عدم الوُضُوح، لكنّ الطّرف الأوّل؛ أيْ (النّحْويّين) يُحاولُون إزالة الغُمُوض باسْتخْدام الوسائل والأدوات والطُّرُق المُناسبة، وذلك إمّا بتقْييد ترْتيْب مُكوّنات الجُملة، أوْ بالعلامة الإعْرابيّة، أوْ باللّواصق... الخ، أمّا الطّرفُ الآخرُ- البلاغيُّون- فيُحاولُون الاسْتفادة من الغُمُوض وتكْييْفه حسْب مُبْتغاهُم البلاغيّ لإبْراز معاييْر الجمال الفنّيّ واسْتخْداماته نظْما ونثْرا، وهذا الأمْرُ ليْس مُطّردا فيْ كُلّ الأحْوال، فهُناك قواعد تضْبطُ كُلّ حالةٍ بشكْلٍ مُنْفردٍ.

ويُعرّفُ الغُمُوضُ أوْ الإبْهام بلاغيّا على أنّهُ: "هُو أنْ يقُول المُتكلّمُ كلاما يحْتملُ معْنييْن مُتضادّيْن، لا يتميّزُ أحدُهُما على الآخر، ولا يأْتي فيْ كلامه بما يحْصُلُ به التّمْييزُ فيْ ما بعْد ذلك، بلْ يقْصدُ إبْهام الأمْر فيْهما قصْدا، والفرْقُ بيْنهُ وبيْن الاشْتراك المُعيْب أنّ

(١) السيوطي(٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م، ٣١٥/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاشْتراك لا يقعُ إلاّ فيْ لفْظةٍ مُفْردةٍ لها مفْهُومان، لا يُعْلمُ أيُّهُما أراد المُتكلّمُ، والإبْهام لا يكُونُ إلاّ فيْ الجُمل المُركّبة المُفيدة، ويخْتصّ بالفنون كالمديح، والهجاء، وغيرهما، ولا كذلك الاشْتراك، والفرْقُ بيْنهُ وبيْن الإيْضاح أنّ البيْت المُلْتبس الّذي يفْتقرُ إلى الإيْضاح يتضمّن ألْفاظ المديح الصّريح والهجاء البيّن فيكُونُ فيْه مدْحٌ وهجاء، والإبْهام لا يُفْهمُ منْ ألْفاظه مدْحٌ ولا هجاءٌ البتّة، بلْ يكُونُ لفْظُهُ صالحا للأمْريْن، وإنْ لمْ يكُنْ فيْه منْ لفْظ المدْح والهجاء شيْء".[1]

أوْ كما قال الجُرْجاني (٤٧١هـ) فيْ بيان مُصْطلح الإيْهام: "الإيْهامُ: ويُقالُ لهُ التّخْييْلُ أيْضا، وهُو أنْ يُذْكر لفْظ لهُ معْنيان قريْبٌ وغريْبٌ، فإذا سمعهُ الإنْسانُ سبق إلى فهْمه القريْب ومُرادُ المُتكلّم الغريْب وأكْثرُ المُتشابهاتُ منْ هذا الجنْس ومنْهُ قوْلُهُ تعالى: ﴿والسّماواتُ مطْويّاتٌ بيمينه﴾ [الزمر: ٦٧] ".[2]

ويُعبّرُ عنْ حسن البيان قوْلُهُ: "حسن البيان عبارة عن الإبانة عمّا فيْ النّفْس بألْفاظٍ سهْلةٍ بليغةٍ بعيدةٍ من اللّبْس، كما قال الشّاعرُ: (الخفيف)

خُطباءٌ على المنابر فُرسا ... نٌ عليْها وقالةٌ غير خُرس
لا يُعابون صامتين وإن قا ... لوا أصابوا ولم يقُولُوا بلبس[3]

(١) ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ)، عبد العظيم بن عبد الواحد، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، تحقيق: حنفي محمد شرف، جامع التراث، مصر، ١٩٣٦م، ص١٣٢.

(٢) الجرجاني (٤٧١هـ)، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٦٣.

(٣) البيت غير منسوب في تحرير التحبير لابن أبي الإصبع، ١٠٥/١، وقد نسب إلى أبي العباس الأعمى في زهر الآداب، ٣٧٣/١، وعيار الشعر ٥٧/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والبيت الثّاني أردتُ"،[1] فالشّاهدُ فيْ البيْت الثّاني؛ إذْ ينْفي فيْه الشّاعرُ القوْل

المُلْبس، ويفْخرُ بفصاحته وإصابة لسانه.

ومن الغُمُوض المرْغُوب فيْ البلاغة وينصفُهُ النّحو باب التعجُّب كما يُوردُه الرّمّاني(٣٨٤هـ) قال: "المطْلُوب فيْ التعجُّب الإبْهام، لأن من شأن النّاس أن يتعجُّبوا ممّا لا يُعرف سببُه، فكُلّما استبْهم السببُ كان التعجُّب أحسن... وأصْل التعجُّب إنّما هُو للمعْنى الّذي خفي سببُه، والصّيغة الدّالّة عليْه تُسمّى تعجُّبا مجازا... " وقال: "(أحد) الّذي يصْلُحُ أنْ يعْمل فيْه فعْلٌ، و(أيْ) هُو المُبْهمُ الّذي يصْلُحُ الفعْلُ فيْه لكُلّ واحدٍ من الشّيئين، ولا يجُوزُ فيْ ما يصْلُحُ إلاّ للواحد بعيْنه كقوْلك: أيُّكُما عور عيْن أحدكُما، ولا يجُوزُ أيُّكُما عضّ أنفهُ أحدكما، ولكنْ عضّ أنفُه الآخر؛ لأنّ(أحداً) مُبْهم، فإذا خرج عن الإبْهام لمْ يجز".[2]

ويُضْفي الجرجاني بنظريّته إطارا واضحا فيْ بيان حُدُود الغُمُوض بيْن الجمال والقبْح فيْ الشّعْر عنْدما ينْقُدُ جُمْلة الشُّعراء قائلا: "أن لفْظ(حائكٍ) فيْ غاية الرّكاكة إذا أُخرج على ما أخرجه أبُو تمّامٍ فيْ قوله: (الطويل)

إذا الغيثُ غادى نسجهُ خلت أنّهُ مضت حقبةٌ حرسّ لهُ وهُو حائكُ[3]

قال: وهذا قبيحٌ جداً. والّذي قاله البُحتري: فحاك ما حاك، حسن مُسْتعْمل. والسببُ

(١) ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، ١٠٥/١.

(٢) الرماني(٣٨٤هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٤م، ص ١٢٨.

(٣) البيت منسوب لأبي تمام، حبيب بن أوس في الصناعتين لأبي هلال العسكري، ص٩٣، ودلائل الإعجاز للجرجاني، ص ١٦٠. وأسرار البلاغة، ص ٣٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فيْ هذا الّذي قاله أنّه ذهب إلى أنّ غرض أبي تمام أنْ يقْصد بخلْت إلى الحوك، وأنّهُ أراد أنْ يقُول: خلْتُ الغيْث حائكا، وذلك سهْوٌ منْهُ، لأنّه لمْ يقْصدْ بخلْتُ إلى ذلك. وإنّما قصد أن يقول: أنّه يظهر فيْ غداة يومٍ من حوْك الغيْث ونسْجه بالّذي ترى العُيُونُ منْ بدائع الأنْوار، وغرائب الأزْهار، ما يتوهم منْهُ أنّ الغيْث كان فيْ فعْل ذلك وفي نسْجه وحوْكه حقبا من الدّهْر".[1]

فإذا كان الإمامُ عبْد القاهر قدْ ذهب إلى أنّ مناط النّظْم هُو مناطُ الفكْر والتأمل والصّنعة، وهُو المعاني لا الألْفاظ، وأن الألْفاظ ما هي إلاّ تابعة فيْ نظمها وترتيبها وتأليفها وتركيبها لمعانيها، وكان ذلك النّظْم الواقع أوّلا فيْ المعاني المكنونة المنسقة فيْ الصّدور، فإن الإمام يعْمدُ إلى بيان هذا النّظْم وحده الّذي قدْ أجْمع العُلماءُ على أنه: "لا فضْل مع عدمه، ولا قدْر للكلام إذا هُو لمْ يستقم له، ولو بلغ فيْ غرابة معناه- أي أغراضه ومواده الأولية- ما بلغ، ويتّهم الحُكْمُ بأنه الّذي لا تمام دُونه، ولا قوام إلاّ به، وأنّه القطب الّذي عليْه المدار، والعمود الّذي به الاستقلال"،[2] وهذا يجْعلُهُ جديرا بأنْ يُعنى بكشْف جوْهره وحقيقته وهويّته، وأن يُردّد هذا ويُكرّر ويصْرف البيان المصوّر له، وذلك ما كان من الإمام عبد القاهر.

وهنا نرى مدى تداخل البلاغة والنّحو، فالتعجُّب باب من أبواب النّحو لهُ ترتيب فيْ التّراكيْب تنتظم فيْ قاعدة عامة معروفة، والغُمُوض فيْه واجب للبيان، وهذا غُمُوض مرغوب ولا يؤثر فيْ السامع إلاّ إيجابا، يقُولُ القرطاجني(٦٨٤هـ): "إن المعاني وأن كانتْ

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٦٠.

(٢) السابق، ص٨٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أكثر مقاصد الكلام ومواطن القول تقتضي الإغراب عنها والتصريح عن مفهوماتها فقد يقصد فيْ كثير من المواضع إغماضها وإغلاق أبواب الكلام دونها".[1]

ومن استقراء الاستخدامات السّابقة ترى الباحثةُ أن هُناك بعْض المُلاحظات على معْنى الغُمُوض عنْد البلاغيّين والنّقاد واللُّغويّين؛ وهذه المُلاحظات هي: أن الإبْهام أو الغُمُوض مُتّفقٌ على أنّه عكْس الوُضُوح، ثمّ إنّ هُناك اسْتخْدامين لهذا الغُمُوض أحدهما مقصود بلاغيا مثْل إضمار المبتدأ أوْ عدم إعمال (نعْم) إلاّ فيْ الجنس-كما تقدّم-، أوْ غير ذلك ممّا يقنّنُه النّحويُّون ويستفيد منْهُ البلاغيُّون والنّقاد، والآخر مُتجنّب ويُفضل الابتعاد عنه، أوْ اسْتخْدام وسائل لرفعه، مثْل الألْفاظ الحوشية فيْ الكلام(نثرا، ونظما) واشتباه بعْض التّراكيْب بعْضها ببعْض إذْ يجُوزُ حلول الفاعل محل المفْعُول أوْ التباس التّمْييْز وغيرها.

ومنه ما قاله الميداني-على سبيل المثال لا الحصر-: "البدل: تابع هُو المقصود بالحكم فيْ الكلام، ويؤتى به بعد المبدل منْهُ بدون وساطة عاطف بيْنهما؛ أمّا المُبدل منْهُ: فإمّا أنْ يكُون قدْ ذكر توطئة وتمهيدا للبدل، فيأتي البدل بمثابة التفسير بعد الإبْهام، أوْ التخصيص، أوْ التوضيح للمُراد، وإمّا أنْ يكُون قدْ ذُكر على سبيل الخطأ فيأتي البدل على سبيل التّدارك لتصحيح ما يُراد بيانه".[2]

تداخل مُصْطلح الغُمُوض عنْد عُلماء العربيّة قديما؛ لشدّة اهتمامهم بإيصال

(١) القرطاجني(٦٨٤هـ)، حازم بن محمد بن حازم الأندلسي الأنصاري، منهاج البلغاء و سراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م، ص ٥٥.

(٢) الميداني، عبد الرحمن، البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٦م، ١/ص٣٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المضمون بأجمل العبارات وأبلغها، وفي ذات الوقت الاهتمام بالشّكل الّذي يتكوّن من الألفاظ والتّراكيب، قال أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ): "وكان مروان بن أبي الجنوب... مداحا للخلفاء من لدن المهدي...، وكان مطبوعا خطيبا فيْ شعره، صحيح المعاني، قليل الإغماض صلب الكلام، وأعطاه المهدي فأكثر".(١)

وقد فرّق بعْض اللُّغويّين المحدثين فيْ مجال علم الدّلالة بيْن مُصْطلحي (اللّبْس) و(الغُمُوض)، حيث يرى بعْضهم أن (اللّبْس) يتعلق بالتّراكيْب الّتي تحتمل أكثر من دلالة نظرا لاحتمالها أكثر من تركيب فيْ بنيتها العميقة؛ أي أنّ هذا المُصْطلح يُطلق بصفة خاصة على الغُمُوض النّاشئ نتيْجة لأسباب تركيبيّة.(٢)

أما الغُمُوض فيطلق على اللّبْس النّاشئ عن تعدّد احْتمالات التفسير نتيْجة لأسباب معجمية كالاشْتراك اللّفْظي ممّا يؤدّي إلى تعدّد الاحْتمالات الدّلالية، ومن ثمّ يقع التّركيب فيْ دائرة الغُمُوض. وقدْ ذكر بعْض اللُّغويّين أن (الغُمُوض) يُمْكنُ تصنيفه باعتبار أسْبابه العامة إلى نوعين هما:(٣)

- **الغُمُوض المعجمي:**

وهُو الغُمُوض النّاشئ عن تعدّد دلالة الكلمة نحو: رأيت عينا؛ فهذه جُمْلة ملبسة نظرا لوُقُوع كلمة (عينا) فيْ دائرة ما يسمى بالمشترك اللّفْظي لأنها تطلق على عدة معان

(١) المبرّد(٢٨٥هـ)، محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، التعازي والمراثي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص٤٦.

(٢) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللبس فِيْ التراكيب العربية، ص٢١٢.

(٣) السابق، ص٢٧٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منهُا حاسة البصر والرؤية، وينبوع الماء، والجاسوس، والذهب، وطائر أُصفر البطن أخضر الظهر، واحد حُرُوف الهجاء وغير ذلك[1]، وكل هذه المعاني قائمة محتملة فيْ المثال المذكور، وليْس فيْ التّركيب من حيث دلالة منطوقه ما يُرجّح دلالة على أُخرى؛ ولذا وقع التّركيب فيْ دائرة الغُمُوض المعجمي.

كما أن الموقع الّذي يشغله تركيب ما فيْ العبارة قدْ يصلح لغيْر معْنى نحويّ؛ بسبب الغُمُوض الّذي تسببه العلاقة النحويّة المعقدة، من ذلك قولهم: قام القوم ما خلا زيدا. يصلح فيْ المصْدر المؤول من (ما) وصلتها غير وجه يطرد وُقُوعه هذا الموقع، وفيه بعْض من المعْنى النحويّ الّذي فيْ المصْدر المؤول، لذلك يجُوزُ أن تكون (ما) وصلتها فيْ موضع الحال، والمعْنى قام القوم خالين عن زيد، ويصلح أيْضا معْنى الظرفية الزمنية، والتقدير: قام القوم وقت خلوهم عن زيدٍ، كما يصلح أنْ يكُون المعْنى على الاستثناء، أي قام القوم غير زيد. فهذه المعاني جمعيا ليْست بالغريبة فيْ مثْل هذا التّركيب عن (ما) وصلتها. ومن ذلك أيْضا ما يقع موقع المفْعُولية للأفعال الّتي تصلح للتعدية إلى مفعول واحد وإلى مفعولين. قال تعالى: ﴿فسوْف تعْلمُون منْ تكُونُ لهُ عاقبةُ الدّار إنّهُ لا يُفْلحُ الظّالمُون﴾ [الأنعام: ١٣٥]

والغُمُوض ظاهرة عامة قدْ تقع هذه الظاهرة فيْ العربيّة، وفي غيرها من اللُّغات الأُخْرى، ومن ثمّ فالمحتوى الدّلالي للجُمْلة لا يُمْكنُ فهمه من خلال المنطوق وحده، وإنّما يفهم المقصود بتلك الكلمات الملتبسة، أوْ الّتي يكتنفها الغُمُوض من خلال السّياق الّذي

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عين)، ١٧/١٧٥-١٨٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قيلت، أوْ كُتبت فيه الجُملة.[1]

- الغُمُوض النحويّ

وهُو الغُمُوض النّاشئ عن تعدّد دلالة الجُملة نظرا لاحتمالها أكثر من تركيب فيْ بنْيتها المُقدّرة، نحو: (رأيت محمدا راكبا) إذْ تعتور هذه الجُملة دلالتان:

الأُولى: رأيت محمدا وأنا راكب.

الثّانية: رأيت محمدا وهُو راكب.

أي أن كلمة (راكبا) تحتمل أن تكون حالا من الفاعل، أوْ من المفْعُول به، ممّا يؤدّي إلى وُقُوع الجُملة فيْ دائرة الغُمُوض النحويّ النّاشئ عن أسباب تركيبيّة.

وتستعين العربيّة لرفع الغُمُوض فيْ مثْل هذه التّراكيْب بالقرائن الحالية أوْ المقالية أي بدلالة السّياق على المقصود.[2]

ومن قبيل ذلك أيْضا تلْك المسائل أوْ الجُمل المُلْبسة تركيبيّا الّتي أوردها المبرّد فيْ كتابه (المقتضب) على أنها من قبيل التّمارين الّتي يمتحن بها الطلاب لمعْرفة قدرتهم على فهم وبيان الوُجُوه النحويّة المتعدّدة الّتي يحتملها التّركيب مثل: (أعجبني ضرب الضارب زيدا عبد الله)، إذ يجُوزُ نصب (عبد الله) باعتباره مفعولا به، ويجُوزُ رفعه على اعتباره فاعلا.[3] ومثْله ما قاله ابن السرّاج (٣١٦هـ): "أعجبني ضرب زيدا فليْس من كلام العرب

(١) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللبس فيْ التراكيب العربية، ص ٢٨٣.

(٢) ابن يعيش (٦٤٣هـ)، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ٢/٥٥-٥٦، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، دار المأمون للتراث: دمشق، ط١، ١٩٨٠م، ٢/٢٠٠.

(٣) المبرد (٢٨٥هـ)، محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، المقتضب، تحقيق: د. عضيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أن ينونوا وإذا نونت عملت بالفاعل والمفعُول ما كنت تعمل قبل التنوين قالوا: فإن أشرت إلى الفاعل نصبت فقلت: أعجبني ضربٌ زيدا وإن شئت رفعت وأردت: أعجبني أن ضُرب زيدٌ".[1] ومعْنى ذلك أن الجُملة تحتمل أكثر من تركيب؛ ومن ثمّ تتغير دلالتها بتغيُّر الوظائف النحويّة الّتي تؤديها مفرداتها.

وقدْ علّق الفارقي (٣٩١هـ)[2] على توجيه هذه المسألة تحْديد ا قائلا: "إذا قلت: أعجبني ضرب الضارب زيدا عبد الله؛ يكُونُ (أعجب) فعلا ماضيا، و(النّون والياء) اسم المُتكلّم فيْ موضع نصب، و(ضرْبُ) فاعل (أعجب)، و(الضارب) فاعل الضرب، وهُو مضاف إليه، وفي (الضارب) ضمير فاعل يعود إلى (الألف واللام)، و(زيدا) مفعول (الضارب)، وهُو آخر صلته، و(عبد الله) مفعول(الضرب) كأنك قلت:

أعجبني ضرْبُ زيْدٍ عبد الله

فتجعل موضع (الضارب) اسما مفردا؛ ليكشف عن معناه، ويكُونُ (الضارب) حينئذ فيْ تأويل فاعل لفظه مجرور، ومعناه مرفوع. ويجُوزُ رفع (عبد الله) على أنّه فاعل (الضرب)، ويكُونُ (الضارب) مفعوله، فيكُونُ على هذا لفظه مجرورا، ومعناه منصوبا".[3]

وقدْ اجتهد العُلماء فيْ دراسة كُلّ ما لهُ علاقة فيْ إزالة الغُمُوض باسْتخْدام لفْظ (اللّبْس) فصنفوا الأبنية الصّرفية، فالاسم الجامد مثلا لهُ أبنيته الصّرفية، وقدْ أوصلها

(١) ابن السرّاج (٣١٦هـ)، أبي بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ١٣٧/١.

(٢) سعيد بن سعيد الفارقي(٣٩١هـ)، أبو القاسم: نحوي، مات مقتولا بالقاهرة. له (تقسيمات العوامل وعللها) في النحو، و(تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد، انظر: الأعلام للزركلي، ٩٥/٣.

(٣) الفارقي(٣٩١هـ)، سعيد بن سعيد، تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٧١-٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الزّبيدي إلى أكثر من (٣٨٨) بناء، والمشتقات كذلك الأمر وغيرها من الأبنية الصّرفية،[١] واسْتخْدموا الحركات الإعْرابيّة لتحْديد الموقع الإعْرابي الصّحيح، الّذي يؤدّي المعْنى الصّحيح فالفتحة تدُلّ على المنصوبات، والكسرة تدُلّ على المجرورات- باستثناء بعْض الحالات، والضمة تدُلّ على المرفوعات، وأشاروا لما يُلبس وما فيْه نوع من الغُمُوض بالقرائن اللّفْظيّة أوْ المعنوية، كما رتّبوا التّراكيْب فيْ سلسلة مُقيّدة بقواعد عامة كالجُملة الفعْلية إذْ تتكون من: الفعْل، يليه الفاعل، ويلي ذلك الفضلات لكي لا يختلط الفاعل بالمفْعُول به مثلا أوْ غيره، وهذا لا يمنع وجود تراكيب حُرّة فيْ اللُّغة العربيّة، بلْ أن هُناك تراكيب فيْ العربيّة وُضعت مخالفة للأصْل قصدا لمنع اللّبْس أوْ الإبْهام ومثال ذلك وجوب تقدّم المفْعُول على فاعله منعا للّبْس فيْ الآية الكريمة: ﴿وإذ ابْتلى إبْراهيم ربُّهُ بكلماتٍ فأتمّهُنّ﴾ [البقرة: ١٢٤] إذْ لوْ تقدّم الفاعل (ربُّهُ) جزْيا على الأصْل فيْ التّرتيب لعاد الضّمير المتصل به عندئذ على متأخّر لفظا ورتبة، وهذا ما يخالف قاعدتهم الّتي أقروها فيْ العلاقة بين الضمير وما يدل عليْه فيْ التّركيب الجُملي.

- **أسباب الغُمُوض اللغوي**

إن العربيّة بألْفاظها وتراكيبها المُخْتلفة تهتمُّ اهتماما بالغا بإيصال المعْنى المُراد بوضوح وجلاءٍ تامّيْن، لا تشوبهما شائبة من شوائب اللبس أوْ الغُمُوض، فهي تهجر التعمية واللبس فيْ الغالب؛ لأنهما ليْسا من سماتها؛ لأن اللُّغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب؛ لذلك نرى النُّحاة واللُّغويّين القُدماء قدْ طالعونا فيْ مُخْتلف الفنون

(١) الحموز، د. عبد الفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، مج٢، عدد(١)، ١٩٨٧م، ص٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بحد المُصْطلحات حُدُودا دقيقة، ووضعوا مفاتيح وشروحات لكل ما يُظنّ أنّ فيْه غُمُوضا أوْ لبسا، وللغُمُوض على جهة التّفصيل أسبابا عديدة يُمْكنُ الإشارة إلى أهمّها عنْد القُدماء، والمحدثين فيْ ما يلي:

- **أسباب الغُمُوض عنْد القُدماء**

أوْضح ابن هشام أوْجُه الاعتراض على المعرب فيْ باب خاصّ وضّح خلاله الالتباس والإبْهام الّذي يجده العرب فيْ اللُّغة، وقدْ حدّد هذه الأوْجُه بعشرة أنواع، وقدْ حدد طريقة تجنبها وهي:

١. الاهتمام بالشّكل دون المضمون حسب الصّنعة فيْ الشّعر والنّثر يقُولُ ابن هشام: "أنْ يراعي ما يقتضيه ظاهر الصّناعة، ولا يراعي المعْنى، وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك، وأول واجب على المعرب: أن يفهم معْنى ما يعربه مفردا أوْ مركّبا؛ ولهذا لا يجُوزُ إعْراب فواتح السُّور على القول بأنها من المتشابه الّذي استأثر الله تعالى بعلمه".(١)

٢. ويؤكد ابن هشام على المعْنى وأهميته فيْ إظهار الموقع الإعْرابي للكلمة دون غُمُوض أوْ لبْس؛ ذلك بأن يراعي المعرب معْنى صحيحا، ولا ينظر فيْ صحته فيْ الصّناعة قال: "وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك: أحدها قول بعْضهم فيْ قوله تعالى: ﴿وثمُود فما أبْقى﴾ [النّجم: ٥١]، أن (ثمودا) مفعول مقدم، وهذا ممتنع لأن لـ يُترك فراغ هنا (ما) النّافية الصّدر؛ فلا يعمل ما بعدها فيْ ما قبلها، وإنّما هُو معطوف على(عادا)، أوْ هُو

(١) ابن هِشَام(٧٦١هـ)، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، (د.ت)، ص ٦٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بتقدير (وأهلك ثمودا) وإنّما جاء قوله:

..... ونحن عن فضلك ما استغنينا[1]

لأنه شعْر. مع أنّ المعمول ظرف".[2]

٣. أنْ يخْرُج على ما لمْ يثبت فيْ العربيّة وذلك إنّما يقع عن جهل أوْ غفلة فلنذكر منْهُ أمثلة أحدها: قول أبي عبيدة فيْ: ﴿كما أخرجك ربُّك منْ بيْتك بالْحقّ﴾ [الأنفال: ٥]، إن(الكاف) حرْف قسم، وأن المعْنى: الأنفال لله والرسول. والذي أخرجك.[3]

٤. أنْ يخْرُج على الأمور البعيدة، والأوْجُه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لمْ يظهر لهُ إلاّ ذاك، فله عذر، وإنْ ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أوْ تدريب الطالب، فحسن، إلاّ فيْ ألْفاظ التنزيل فلا يجُوزُ أن يخْرُج إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته. فإن لمْ يغلب شيء، فليذكر الأوْجُه المحتملة من غير تعسُّف، وإنْ أراد مجرّد الإغراب على النّاس، وتكثير الأوْجُه؛ فصعب شديد. ومثال على ذلك ممّا خرج على الأمور المستبعدة، لتجنُّبها وأمثالها منْهُا قول جماعة فيْ ﴿وقيْله﴾ من قوله تعالى: ﴿وعنْدهُ علْمُ السّاعة واليْه تُرْجعُون(٨٥) ولا يمْلكُ الّذيْن يدْعُون منْ دُونه الشّفاعة إلاّ منْ شهد بالْحقّ وهُمْ يعْلمُون(٨٦) ولئنْ سألْتهُمْ منْ خلقهُمْ ليقُولُنّ اللّهُ فأنّى يُؤْفكُون(٨٧) وقيْله يا ربّ إنّ هؤُلاء قوْمٌ لا يُؤْمنُون﴾ [الزخرف: ٨٥- ٨٨] أنّه عطف على لفْظ ﴿السّاعة﴾ فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بيْنهما من

(١) من أرجوزة لعبد الله بن رواحة، وَالأرجوزة من شواهد ابن هِشام، فِيْ مغني اللبيب، ص ٦٩٨.

(٢) ابن هِشام، مغني اللبيب، ص٦٩٨.

(٣) السابق ، ص ٧٠٦- ٧٠٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التباعد[1]

٥. أنْ يترك بعْض ما يحتمله اللّفْظ من الأوْجُه الظاهرة مثْل مسألة: يجُوزُ فيْ الضمير المنفصل من نحو: ﴿إنّك أنت السّميعُ الْعليمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] ثلاثة أوْجُه؛ الفصل وهُو أرجحها، والابتداء وهُو أضعفها، ويخْتصّ بلغة تميم. والتوكيد.[2]

٦. ألاّ يراعي الشّروط المُخْتلفة بحسب الأبواب؛ فإنّ العرب يشترطون فيْ بابٍ شيئا، ويشترطون فيْ آخر نقيض ذلك الشّيء. على ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيح أقيستهم فإذا لمْ يتأمل المُعْرب اختلطت عليْه الأبواب والشّرائط، مثل: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.[3]

٧. أنْ يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر فيْ نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة: أحدها: قول الزمخشري في ﴿ومُخْرجُ الْميّت من الْحيّ﴾ [الأنعام: ٩٥]: أنّه عطفٌ على ﴿فالقُ الْحبّ والنّوى﴾ [الأنعام: ٩٥]، ولم يجعله معطوفا على ﴿يُخْرجُ الْحيّ من الْميّت﴾ [الأنعام: ٩٥]؛ لأنّ عطف الاسم على الاسم أولى، ولكنْ مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرجُ الْحيّ من الْميّت ومُخْرجُ الْميّت من الْحيّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فالفعْل يدل على خلاف ذلك: والثّاني قول بعْضهم فيْ قوله تعالى: ﴿ماذا أراد اللّهُ بهذا مثلا يُضلُّ به كثيرا﴾ [البقرة: ٢٦] إن جُمْلة ﴿يُضلُّ﴾ صفة لـ﴿مثلا﴾، أوْ مستأنفة، والصّواب الثّاني.[4]

---

(١) ابن هِشام، مغني اللبيب ، ص ٧١٠.

(٢) السابق ، ص ٧٢٢.

(٣) السابق ، ص ٧٤١.

(٤) السابق، ص ٧٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٨. ألاّ يُتأمّل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة، نحو: (زيد أحصى ذهنا، وعمرو أحصى مالا). فإنّ الأوّل على أنّ(أحصى) اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل: (أحسن وجها)، والثّاني على أنّ (أحصى) فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول، مثل: ﴿وأحْصى كُلّ شيْءٍ عددا﴾ [الجن: ٢٨].[١]

٩. وأخيرا أنْ يخْرُج على خلاف الأصْل، أوْ على خلاف الظّاهر لغيْر مقتض كقول مكي[٢] في: ﴿لا تُبْطلُوا صدقاتكُمْ بالْمنّ والأذى كالّذي...﴾ [البقرة: ٢٦٤]، إنّ(الكاف) نعت لمصْدر محذوف. أي: إبطالا ﴿كالّذي﴾. ويلزمه أنْ يقدّر، إبطالا كإبطال إنفاق الّذي ينفق. والوجه الآخر أنْ يكُون ﴿كالّذي﴾ حالا من الواو. أيْ: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الّذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه.[٣]

وحصر الدكتور متولي حجاز أسباب الغموض اللغوي التي ذكرها أبو حيّان في مقولته: "الإشكال في الكلام من غرابة لفظه، أو من أن يكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله على جهته، أو أن يكون في شيء غير محدود، أو أن يكون وجيزا في نفسه غير مبسوط، أو تكون ألفاظه مشتركة"[٤] في النقاط التالية:

١. المعنى المعجمي للمفردات اللغوية أو غرابة المفردات، وذلك مستفاد من قوله: "غرابة لفظه".

---

(١) ابن هِشام، مغني اللبيب، ص ٧٨١.

(٢) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي(٤٣٧هـ)، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها. انظر: الأعلام للزركلي، ٢٨٦/٧.

(٣) ابن هِشام، مغني اللبيب، ص٧٨٢.

(٤) أبو حيّان النّحوي، أثير الدين، تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م، ٥٦٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢. القرينة والمجاز، وقد عبّر عنها بقوله: "أو من أن يكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله على جهته".

٣. الكلام المجمل وما يتعلق به من دلالة الحال والظروف الملابسة لإبداع النص، أشار إلى هذا السبب بقوله: " أو أن يكون في شيء غير محدود".

٤. الحذف المخل، وذلك واضح في قوله: "أو أن يكون وجيزا في نفسه غير مبسوط".

٥. المشترك اللفظي، وهو ختام الأسباب عنده، وقد ورد في قوله: "أو تكون ألفاظه مشتركة".(١)

ويُمْكنُ تصنيف أسباب الغُمُوض اللُّغويّ والتعدد فيْ الإعْراب النحويّ عموما بما يلي:

١. الخروج على القاعدة النحويّة.

٢. طبيْعة اللُّغة.

٣. المعْنى.

٤. الاجتهاد. (٢)

وقدْ تزيد هذه الأسْباب أوْ تنقص حسب الدراسة المطبّق عليْها، في أوْضح المسالك لابن هشام، إذْ ترى الباحثةُ أن أكثر الأسْباب المثيرة للغُمُوض هي الخروج على القاعدة النحويّة، وتشمل اختلال نظام الكلام، وتعقد طرق رصفه وصياغته، واضطراب تعلق بعْضه ببعْض، ووُقُوع التناقض بيْن أجزائه، وتعدّد الاحْتمالات التّركيبيّة للجُمْلة ممّا يؤدّي

(١) حجاز، د. متولي محمود المتولي عوض، الغموض والتركيب النحوي في التراث اللغوي، فيلولوجي- سلسلة في الدراسات الأدبية واللغوية، صحيفة علمية محكمة، جامعة عين شمس، كلية الألسن، العدد (XLVI)، ٢٠٠٦م، ٢٣١.

(٢) الجاسم، أسباب التعدد في التحليل النحوي، ص٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إلى تعدّد احتمالات دلالتها، وتعدّد دلالة الكلمة حقيقة أوْ مجازا وما يرتبط بذلك من استخْدام بعْض صور الحذف، أوْ الفصل، أوْ التّضمين فيْ بعْض التّراكيْب، وركزت هذه الدراسة على عاملين أساسيّين فيْ تعدُّد الغُمُوض وأثرهما فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب، وهما:

١. التّقْديْم والتّأخير.

٢. الحذف والإضمار.

- **طرق إزالة الغُمُوض:**

اعتمدت اللُّغة العربيّة مجموعة من الوسائل لرفع اللّبْس الواقع أوْ المتوهم فيْ بعْض تراكيبها، وفي ما يلي هذه الوسائل وأثرها فيْ رفع اللّبْس:

أولا: العلامة الإعْرابيّة:

تندرج اللُّغة العربيّة ضمن اللُّغات المُعْربة، إذْ تُعدُّ ظاهرة الإعْراب من الظّواهر المشتركة بيْن عدد من اللُّغات، ولكل لغة حالاتها الإعْرابيّة الّتي قدْ تتّفق أوْ تخْتلفُ مع غيرها من اللُّغات المُعْربة، فاللُّغة العربيّة فيْها ثلاث حالات إعْرابيّة هي: حالة الرفع، وحالة النّصب، وحالة الجر، وحالة الجزم.

تقوم هذه الحالات الإعْرابيّة بأداء وظائفها فيْ التّفريق بيْن الوظائف النحويّة، وتحْديد الأدوار الدّلالية داخل التّراكيْب المُخْتلفة، ومن ثمّ يتّضح المعْنى المُراد بلا لبْس أوْ خفاء. وقدْ استخْدمت علامات الإعْراب فيْ اللُّغة العربيّة كوسيلة لرفع الغُمُوض بيْن المعاني الّتي تعتور الأسماء، حيث تُحدّد هذه العلامات – في كثير من التّراكيْب– الوظائف النحويّة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لمكوّنات التّركيب؛ لأنها تسند إلى كُلّ مكوّن وظيفة نحويّة معيّنة مثل الفاعليّة أو المفْعُوليّة، وتشير هذه الوظائف النحويّة فيْ الغالب إلى أدوار دلاليّة مُحدّدة؛ ومن ثمّ يرتفع اللّبْس ويزول الغُمُوض الّذي قدْ يكتنف التّركيب عنْد ترك هذه العلامات[1]، ويؤكد ذلك قول:

ضرب زيدْ بكرْ.

بتسكين (زيد) و(بكر) لمْ يُعْلم عندئذ من الضّاربُ ومن المضروب، ومنْ ثمّ يصبح التّركيب غامضا مُلبسا، ولكنْ إذا أُظهرت حركة الإعْراب على أواخر الأسماء نحو:

ضرب زيدٌ بكرا.

برفع (زيد) ونصب (بكر) زال اللّبْس واتّضح المعْنى، لأن ضمّة (زيد) تشير إلى أنّه (فاعل) و(فتحة) (بكر) تشير إلى أنّه (مفعول به).

كذلك تقوم علامات الإعْراب بمنع التّداخل ورفع الغُمُوض بيْن أنماط أسلوبيّة ذات تراكيب متشابهة ودلالات مُخْتلفة، ويؤكد ذلك قول:

ما أحسن زيدْ

فإذا بقيت الجُملة دون إعْراب لكان التّركيب غامضا مُلبسا، إذْ لا يستطيع القارئ أوْ السّامع عندئذ تحْديد دلالة التّركيب ومُراده؛ نظرا لوُقُوعه فيْ دائرة الإبْهام والشّيوع وله أن يسأل: أهو تعجُّب أم نفي أم استفهام؟

ولكنْ إذا ظهرت حركة الإعْراب على (أحسن) و(زيد) زال اللّبْس واتّضح المعْنى؛

(١) انظر: الخصائص لابن جني، ٣٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤٩/١ـ ٥١، وشرح الكافية للرضي، ١٧/١- ٢٠، وهمع الهوامع للسيوطي، ١٥/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأن قول:

ما أحسن زيدٍ؟

برفع (أحسن) وجرّ (زيد) انصرف المعْنى إلى الاستفهام ليْس غير، وأنّ قول:

ما أحسن زيدا!

بفتح نون (أحسن)، ونصب (زيد) انصرف المعْنى إلى التعجُّب، وأنّ قول:

ما أحسن زيدٌ.

بفتح نون (أحسن)، ورفع (زيد) انصرف المعْنى إلى النّفي.

وهكذا تؤدّي العلامات الإعْرابيّة وظيفة هامّة فيْ إزالة الغُمُوض ورفع اللّبْس فيْ كثير من التّراكيْب العربيّة، ممّا جعل السّيوطي يعلّق على قيمة الإعْراب، وأهمّيّته ذاكرا أنه: "الفارق بيْن المعاني المتكافئة فيْ اللّفْظ، وبه يُعرف الخبر الّذي هُو أصْل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّب من استفهام ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد".[1]

ثانيا: السّياق:

يُعدُّ السّياق من أهم الوسائل الّتي يُستعان بها لمنع اللّبْس وإزالة الإبْهام والغُمُوض فيْ بعْض التّراكيْب، وأعني بالسّياق كُلّ ما يرتبط بالنّص أوْ التّركيب من ظروف وملابسات ومؤثرات قدْ تساعد على فهمه وكشف معانيه، أي أنّه يشمل دلالة سياق المقال، وأعني به دلالة النّص، أوْ ما يسمّيه الأصوليون دلالة المنطوق، "وهي الدّلالة

(١) السيوطي، المزهر فيْ علوم اللّغة، ٣٢٧/١ – ٣٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المُستفادة من اللّفظ من حيث النّطق به".[1] ويشمل كذلك دلالة سياق الحال، حيث يقدّم سياق المقال، أو المنطوق دلالة السّياق اللُّغويّ للألفاظ من خلال تضامّها داخل التّركيب، وتبرز قيمة هذا السّياق وأهمّيته فيْ قيامه بربط التّراكيْب أو النُّصُوص بعْضها ببعْض بالإضافة إلى ما يقدمه من معلومات تتعلّق بالخصائص الصّوتية والنحويّة والدّلالية للألفاظ، وهي خصائص تفرض قيودها على السّياق وتحدد طبيعته، إذْ لكل لفْظ خصائصه الانتقائية الّتي تحدد نوعية وشكل ما يجاوره من ألْفاظ أُخْرى، فالفعْل المتعدي لمفعول واحد مثلا يتطلب بعده كلمتين إحْداهُما فاعله والأُخْرى مفعوله، ولا بُدّ فيْ الكلمة الأُوْلى أنْ تكون حاملة للخصائص والصّفات الّتي تؤهلها للقيام بدور الفاعل دلاليّا، كالقدرة على إيقاع الحدث والقيام به، ولا بُدّ فيْ الثّانية أن تكون صالحة للقيام بدور المفْعُولية، بيْنما يكتفي الفعْل اللازم بكلمة واحدة صالحة للقيام بوظيفة الفاعل، ومن ثمّ تقوم هذه الخصائص الانتقائية السّياقية بدور كبير فيْ فهم النّص وتحْديد دلالته.[2]

وكذلك يقدم سياق الحال معلومات هامة عن الخلفية غير اللُّغويّة للكلام أوْ النّص، إذْ يوقف السامع على طبيْعة الزّمان والمكان الّذي كتب فيْه النّص أوْ وقع فيْه الحدث الكلامي، ويطلعنا على نوعية المشاركين فيْه ونشاطهم وثقافاتهم ومدى تأثير ذلك على فهم

(١) ابن النّجار(٩٧٢هـ)، أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان: الرياض، ١٩٩٣م، ٤٧٣/٣.

(٢) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللّبس فِيْ التّراكيب العربيّة، ص٢٨٥- ٢٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النّص ودلالته.[1] ومن السّياقات الّتي تمنع الغُمُوض:

- **تحديد دلالة المشترك**

قد يؤدّي الاشتراك فيْ بعْض الصّيغ إلى تداخل المعاني ممّا يؤدّي إلى وُقُوع اللّبْس والإبْهام وعندئذ يتحتّم تحْديد الدّلالة ورفع الغُمُوض من خلال ما يلي:

- **تحْديد دلالة حُرُوف المعاني**

تناول النُّحاة حُرُوف المعاني ودلالاتها المتعدّدة، مثال ذلك حرْف (أو)، فإنها تستخدم للدّلالة على عدد من المعاني مثْل الإباحة، والتخيير، والتقريب، والشك، والإيهام، والتفصيل وغير ذلك،[2] إلاّ أن تحْديد دلالتها فيْ كُلّ تركيب يتوقف على الإحاطة بسياق المقال الذي وردتْ فيْه، وكذلك على الإحاطة بسياق الحال الّذي يبين الظروف والملابسات والأحوال والثقافات والمتغيرات الّتي تحيط بالتركيب وتؤثر على دلالته.

- **تحْديد دلالة الأبنية(الصّيغ) المشتركة**

قد تلتبس صيغة (اسم المفْعُول) من غير الثلاثي بصيغة (المصْدر الميمي)، و(اسم الزّمان والمكان) من غير الثلاثي؛ فكلمة (مُزْدجر) مثلا تصلح أن تكون: اسم مفعول، أوْ مصدرا ميميا، أوْ اسم زمان أوْ مكان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقدْ جاءهُمْ من الأنْباء ما فيْه مُزْدجرٌ﴾ [القمر: ٤]؛ فإن كلمة ﴿مُزْدجرٌ﴾ حال انفصالها عن سياقها تعتورها جميع الاحْتمالات السّابقة، إلاّ أنّ تفسيرها هنا طبقا لمقتضيات السّياق يحكم بكونها مصدرا

(١) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللّبْس فِيْ التّراكيب العربيّة ، ص٢٨٥- ٢٨٦.

(٢) انظر: شرح المفصّل لابن يعيش، ٩٩/٨- ١٠٠، وشرح الكافية للرضي، ٣٦٩/٢ – ٣٧١، ومغني اللبيب لابن هِشام، ٦١/١-٦٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ميميا؛ لأنه الأنسب لمعْنى الآية، وكذلك تتداخل المعاني فيْ الصيغ المحايدة نحو: (مُختار) و(مُرْتاد)، وما شاكلها؛ لذلك يكُونُ السّياق هُو الوسيلة الوحيدة لرفع اللبس وتحْديد المُراد.

- **تحْديد المحذوف والزائد**

- **تحْديد المحذوف**

يكاد النّحويُّون يتّفقون على إجازة حذف ما يُفهم من السّياق متى أُمن اللّبْس، والنّحو العربيّ مُفْعم بالأمثلة الدّالة على ذلك، مثل: إجازة حذف المبتدأ، والخبر، والحال، وجواب الشّرط، وجواب القسْم، وغير ذلك متى دلّت على المحذوف قرينة حاليّة أوْ مقاليّة، ولم يُؤدّ الحذف إلى خلل فيْ التّركيب، أوْ لبْس فيْ الدّلالة، ومن قبيل ما حذف لدلالة المقال عليْه حذف المبتدأ، نحْو جُمْلة الجواب: بخيرٍ، لمن سأل كيف الحال أوْ كيف أنت؟

ومن أمثلة ما حذف لدلالة الحال عليْه حذف الصّفة، نحو: (سير عليْه ليل) قال ابن جني: وهم يريدون ليلٌ طويل، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيْه الصّفة لمّا دلّ من الحال على موضعها.[1] وقال ابن يعيش(٦٤٣هـ) فيْ معْرض حديثه عن المبتدأ والخبر أن الأصْل التصريح بهما: "إلاّ أنّه قدْ توجد قرينة لفظية أوْ حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألْفاظ إنما جيء بها للدّلالة على المعْنى، فإذا فهم المعْنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكُونُ مُرادا حكما وتقديرا، وقدْ جاء ذلك مجيئا صالحا".[2] ويوجد كثير من التعليقات فيْ كتب النحويين عنْد تعليلهم لبعْض المحذوفات مثل: (محذوف لدلالة

(١) ابن جني(٣٩٢هـ)، أبي الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، عالم الكتب: بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٣م، ٢٧٠/٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٤/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السّياق عليه)، (ومحذوف للعلم به)...الخ.

- تحديد الزائد

فقدْ تحدّث النّحويُّون فيْ أبواب متفرقة من كتبهم عن الأحْرُف الزائدة الّتي يتم إقحامها بيْن ثنايا بعْض التّراكيْب، وهذه الأحْرُف يسمّيها البصريون زيادة و(لغوا) ويسمّيها الكوفيون (صلة) أوْ (حشوا).[1]

وقدْ ذكر النّحويُّون أنّ الزّيادة لا بُدّ لها من قرائن تحدّدها حتى يستقيم المعْنى ويمتنع اللبس، وهنا تبرز قيمة (السّياق) كقرينة مُحدّدة للزيادة ممّا يؤدي إلى زوال اللبس أوْ الغُمُوض الّذي يكتنف ظاهر التراكيب بسببها، والأمثلة على ذلك كثيْرة منْهُا قوله تعالى: ﴿لئلا يعْلم أهْلُ الْكتاب ألا يقْدرُون على شيْءٍ منْ فضْل اللّه﴾ [الحديد: ٢٩] والمقصود: لكي يعلم... و(لا) زائدة، ودلالتها على النفي هنا غير مُراده، وذلك بناء على ما يقتضيه سياق الآية ويستلزمه، لأن الآية السّابقة عليْها هي قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الّذين آمنُوا اتّقُوا اللّه وآمنُوا برسُوله يُؤتكُمْ كفْليْن منْ رحْمته ويجْعلْ لكُمْ نُورا تمْشُون به ويغْفرْ لكُمْ واللّهُ غفُورٌ رحيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨].

فالسّياق يؤكد أن الله تعالى يُبيّن للكافرين ويعلّمهم أنّ الفضل بيده. قال سيبويه: "لئلا يعلم: فيْ معْنى لأن يعلم"[2] وقال الزركشي(٧٩٤هـ): "وكل شيء فيْ القرآن (لئلا) فهُو

(١) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللّبس فِيْ التّراكيب العربيّة، ص٢٨٥- ٢٨٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢٢/٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بمعْنى كيلا غير واحد فيْ الحديد: ﴿لئلا يعْلم أهْلُ الْكتاب﴾ يعني لكي يعلم".(١)

وقدْ ذكر النّحويُّون أن الزّيادة لا بُدّ لها من قرائن تحددها حتى يستقيم المعْنى ويمتنع الغُمُوض، وهنا تبرز قيمة السّياق كقرينة مُحدّدة للزيادة ممّا يؤدّي إلى زوال الغُمُوض أوْ اللّبْس الّذي يكتنف ظاهر التّراكيْب بسببها.

ثالثا: تقييد الترتيب:

عندما يطلق مُصْطلح الترتيب فيْ الدّرس اللُّغويّ فإنه يعني ترتيب المكونات الّتي تقوم بأداء الوظائف النحوية داخل الجُملة كالفعْل والفاعل والمفْعُول به(٢)، واللُّغة العربية حافلة بكثير من التراكيب الّتي يُمْكنُ تصنيفها على أنها تراكيب حرّة الترتيب، ومن ثم توصف مكوناتها بأنها غير محفوظة الرّتبة يؤكد ذلك ما تقرّر من جواز تقدم أحد المكونات أوْ تأخره فيْ كثير من التراكيب نحو: (زيدٌ فيْ الدار، أوْ فيْ الدار زيد)، حيث يتقدم المبتدأ أوْ يتأخر جوازا.

ويجُوزُ فيْ الجُملة الفعْلية أن تجري على ترتيبها الأصْلي، نحو: (كلّم محمد زيدا) حيث يتصدر الفعْل ويليه فاعله فمفعوله، ويجُوزُ فيْ مثْل هذا الترتيب أن يتقدم المفْعُول علة فاعله، بلْ وعلى فعله، تقدُّما جائزا والجواز فيْ كُلّ ذلك مرهون بأمن اللبس وسلامة التركيب.

(١) الزركشي(٧٩٤هـ)، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان فيْ علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي: (د.م)، ط١، ١٩٥٧م، ١١١/١.

(٢) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللبس فيْ التراكيب العربية، ص٢٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتحفل اللُّغة العربية بعدد من التراكيب الّتي يُمْكنُ تصنيفها على أنها تراكيب ثابتةُ الترتيب، ومن ثمّ توصف مكوناتها بأنها محفوظة الرتبة حيث يلتزم فيْها التركيب بنمط تركيبي ثابت لا يقبل التغْييْر، ومن قبيل ذلك وجوب تقدم الفعْل على فاعله، والمضاف على المضاف إليه، والموصول على صلته، والموصوف على صفته، والجار على المجرور...الخ

والجدير بالذكر أنه قدْ يترتب على حرية ترتيب بعْض المكونات ذات الرتبة غير المحفوظة الوُقُوع فيْ اللّبْس والخلل وعندئذ تلجأ العربية إلى تقييد الرتبة غير المحفوظة، ويستخدم تقييد الترتيب عندئذ كوسيلة فعّالة لرفع الغُمُوض وإزالة اللّبْس الّذي قدْ يعتور مثْل هذه التراكيب.(١)

وعندما لا تظهر الحركة الإعْرابيّة الدّالة على موقع صاحبها من الإعْراب كما فيْ قولنا: (كلّم عيسى موسى)، يكُونُ الترتيب هُو صاحب الدّلالة فالأوّل منْهُما هُو الفاعل، والثّاني هُو المفْعُول به ولا يجُوزُ غير هذا. منطق الأشياء وواقعيتها كما فيْ قولنا: أرضعت الطفلة أمُّها.

إذ لا يعقل أنْ يكُون المتقدّم فاعلا والمتأخّر مفعولا به لأن منطق الأشياء وواقعيّتها يفرض غير هذا. ومثْله قول العرب: خرق ا لثّوب المسمار، والأمثلة كثيْرة.

(١) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللبس فيْ التراكيب العربية، ص٢٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثّاني

الغُمُوض وتعدّد الأوْجُه الإعْرابيّة بسبب التّقْديم والتّأخير

جعل النحاة للكلام رتبا يعضها أسبق من بعض فرتبة المبتدأ – مثلا– قبل رتبة الخبر، ورتبة الفاعل قبل رتبة المفعول، ورتبة المفعول الأول قبل رتبة المفعول الثاني وهكذا، فإذا جيء بالكلام على الأصل لم يكن من باب التّقْديم والتّأخير، وإذا وُضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التّقْديم والتّأخير.

والرّتبة من القرائن اللفظية، وهي في المبنيّات عوض من العلامة الإعرابية،[1] وفي تركيب الجملة العربية ما يحافظ على رتبته وما لا يحافظ، ومن الأول: أدوات العرض والتحضيض والاستفهام، وغير ذلك من الأدوات مما له صدارة الجملة، ومما لا يصح تقديمه: المعطوف على المعطوف عليه، المبدل على المبدل منه، التوكيد على المؤكّد، الصفة على الموصوف، المجرور على الجار، المضاف إليه على المضاف، الصلة على الموصول، ما عمل فيه حرف لا يصح أن يتقدم عليه، الفاعل لا يُقدّم على فعله إلاّ على مذهب ابن مضاء في مثل: جاء زيد، المفعول معه لا يتقدم على واو المعية، وجواب الشرط لا يتقدم على فعله، وغير ذلك من المسائل التي تطالعُنا في مظانّ النحو.[2]

ومن الثاني (أي ما لا يحافظ على رتبته) المبتدأ والخبر في بعض الحالات، فبعض التراكيب اللغوية تجب فيها صدارة المبتدأ، وبعض التراكيب يجب فيها تأخيره عدا عن

(١) حسّان، د. تمّام، اللغة العربية، معناها ومبناها، عالم الكتب: (د.م)، ط٥، ٢٠٠٦، ص ٢٠٧.

(٢) انظر السيوطي (٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ١٤٠/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحالات التي يجوز فيها الأمرين. والمفعول به وأسماء الحروف الناسخة، والفاعل وغير ذلك.

ويتحقق أمْنُ اللبس في تركيب الجملة العربية في تلك المواضع التي عرض فيها ما يُسوّغ عدم الحفاظ على هذه الرتبة بالقرائن الأخرى كالمعنوية والإعرابية، وغير ذلك، مثل: ضرب الرّجُلُ الولد، وضرب الولد الرجلُ، وضرب عيسى العاقلُ موسى، وضرب موسى العاقل عيسى، وأكلت الكمثرى سلمى... وغير ذلك من التراكيب الأخرى التي تظهر في الفاعل والمفعول به. ومثل: أبو حنيفة أبو يوسف، وقول الشاعر:

بنُونا بنُو أبْنائنا وبناتُنا بنُوهنّ أبْناءُ الرّجال الأباعد[1]

لأن القرينة المعنوية تُحقّق أمن اللبس، فأبو يوسف مُشبه بأبي حنيفة وليس العكس، وبنو أبنائنا كبنينا، فلا مانع من التقديم والتأخير لأن أمن اللبس متوافر.

والمفْهُوم من حيث الدّلالة اللُّغويّة للتقديم والتّأخير أنّه إذا بدأنا بكلمة سابقة على غيرها فقدْ قدمناها فيْ الكلام. والتّقْديْم نوعان:

١. تقديم اللّفْظ على عامله نحْو قوله تعالى: ﴿إيّاك نعْبُدُ وإيّاك نسْتعينُ﴾ [الفاتحة:٥] ففي الآية الكريمة تقدم الضمير ﴿إياك﴾ وهو في محل نصب مفعول به على العامل فيه وهو الفعل ﴿نعبد﴾ وفيه الضمير المستتر، ومثله قوله تعالى: ﴿وربّك فكبّرْ﴾ [المدثر:٣] وقول: زيدا أكل، أوْ زيدا أكرمت والأمثلة كثيرة.

(١) الشاهد للفرزدق في الخزانة ٢١٣/١، ولعمر بن الخطاب ٨٨/١، وهو بلا نسبة في: ابن عقيل ٢٠٢/١، والحيوان ٣٤٦/١، والإنصاف ٤٦، والأشموني ٢١٠/١، وشرح المفصل ٩٩/١، ١٣٢/٩، والدرر ٧٦/١، والهمع ١٠٢/١، والسيوطي ٢٨٧، وشرح التصريح ١٧٣/١.انظر: معجم الشواهد النحوية، د.حنا حداد، ٦٩٠/٣٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢. تقديم الألفاظ بعْضها على بعْضٍ فيْ غير العامل، وذلك نحْو قوله تعالى: ﴿وما أُهلّ به لغيْر اللّه﴾ [البقرة:١٧٣] وقوله: ﴿وما أُهلّ لغيْر اللّه به﴾ [المائدة:٣].[١] فالمفردات في كلا الآيتين الكريمتين هي ذاتها لكن في الآية الأولى قدم الجار والمجرور الأول الجار والمجرور الثاني والمضاف، أما في الآية الثانية فقد تأخر الجار والمجرور الأول على الثاني والمضاف لغاية بلاغية. وفي ما يلي توضيح ذلك.

أولا: تقديم اللّفْظ على عامله

ومن هذا الباب تقديم المفْعُول به على فعله، وتقديم الحال على فعله، وتقديم الظرف والجارّ والمجرور على فعلهما، وتقديم الخبر على المبتدأ ونحو ذلك. وهذا التّقْديْم فيْ الغالب يفيد الاختصاص؛[٢] فقولك (أنجدتُ خالدا) يفيد أنك (أنجدت خالدا) ولا يُفيد أنك خصصت (خالدا) بالنّجاة بلْ يجُوزُ أنك أنْجدت غيره، أوْ لمْ تنجد أحداً معه. فإذا قلت: (خالدا أنجدتُ) أفاد ذلك أنك خصصت (خالدا) بالنّجدة وأنك لمْ تنجد أحدا آخر.[٣]

ولم يقدم مفعول الهداية على فعله فلم يقل: إيانا اهد- كما قال: ﴿إياك نعبد﴾ وذلك لأن طلب الهداية لا يصح فيْه الاختصاص إذْ لا يصح أن تقول اللهم خُصني بالهداية من دون النّاس. و(إيّا) كلمة تخصيص. إذا قلت: (إياك أردتُ) وكان الأصْل (أردتك) فلمّا قُدّمت الكاف كما تقدّم المفْعُول به فيْ (ضربت زيدا) لمْ تستقم كاف وحدها مقدمة على فعل فوصل بها (إيّا).[٤]

---

(١) السامرائي، فاضل صالح، لمسات بيانية في نصوص مِنَ التنزيل، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م ص ٣٠٧.

(٢) السابق، ص ٣٠٧.

(٣) السابق. ص٣٠٧.

(٤) السامرائي، فاضل صالح، لمسات بيانية في نصوص مِنَ التنزيل، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م ص ٣٠٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: تقديم اللّفظ وتأخيره على غير العامل

إن تقديم الألفاظ بعضها على بعض لهُ أسباب عديدة يقتضيها المقام وسياق القول، يجمعها قولهم: إن التّقْديْم إنّما يكُونُ للعناية والاهتمام. فما كانتْ به عنايتك أكبر قدمته فيْ الكلام. والعناية باللّفْظة لا تكون من حيث أنها لفظة معيّنة بلْ قدْ تكون العناية بحسب مقتضى الحال. ولذا كان عليك أن تقدّم كلمة فيْ موضع ثمّ تؤخرها فيْ موضع آخر؛ لأن مراعاة مقتضى الحال تقتضي ذاك. والقرآن أعلى مثال فيْ ذلك فنراه يقدم لفظة مرة ويؤخرها مرة أُخْرى حسب المقام – وعلى سبيل المثال – يقدم السماء على الأرض ومرة يقدم الأرض على السماء، ومرة يقدم الإنس على الجن ومرة يقدم الجن على الإنس ومرة يقدم الضر على النّفع ومرة يقدم النّفع على الضر كُلّ ذلك بحسب ما يقتضيه القول وسياق التعبير[1] قال تعالى: ﴿قُلْ كفى باللّه بيْني وبيْنكُمْ شهيدا﴾ [العنكبوت:٥٢]، وقال: ﴿قُلْ كفى باللّه شهيدا بيْني وبيْنكُمْ﴾ [الإسراء:٩٦] ففي آية سورة الإسراء ختم تعالى الآية بذكر صفاته (خبيرا بصيرا) لذا اقتضى أن يُقدّم صفته (شهيدا) على (بيني وبينكم)، أما في آية سورة العنكبوت فقد ختمت الآية بصفات البشر (أولئك هم الخاسرون) لذا اقتضى تقديم ما يتعلّق بالبشر (بيني وبينكم) على (شهيدا).

في ما يلي عرض للتقديم والتّأخير عنْد البلاغيّين ثمّ عنْد النّحْويّين خاصة عنْد ابن هشام، يتبعه أثر الغُمُوض النّاتج عن التّقْديْم والتّأخير فيْ تعدُّد وُجُوه الإعْراب كما أبرزها ابن هشام وغيره من النُّحاة.

(١) السامرائي، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، ص ٣٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- التقديم والتأخير بين اللغة والأدب

إن فن التّقْديْم والتّأخير فن رفيع يعرفه أهل البصر بالتعبير والذيْن أوتوا حظا من معْرفة مواقع الكلم وليْس ادّعاء يُدّعى أوْ كلمة تقال، وقدْ أجمل ابن الأثير(٦٢٢هـ) فيْ المثْل السائر ما يتعلق بهذا الباب من أنواع وأقوال فصنفه على أنّه نوعان:

الأول: يخْتصّ بدلالة الألْفاظ على المعاني ولو أُخّر المُقدّم أوْ قُدّم المُؤخّر لتغيّر المعْنى.

الثّاني: يخْتصّ بدرجة التقدّم فيْ الذكر لاختصاصه بما يوجب لهُ ذلك ولو أخر لما تغير المعْنى.

فأما النوع الأوّل: فإنه ينقسم إلى قسمين أحدهما يكُونُ التّقْديْم فيْه هُو الأبلغ، والآخر يكُونُ التّأخير فيْه هُو الأبلغ، ومثال الأوّل تقديم المفْعُول على الفعْل كقولك: زيدا ضربتُ، وضربتُ زيدا، فإنّ فيْ قولك (زيدا ضربتُ) تخصيصا به بالضرب دون غيره وذلك بخلاف قولك (وضربتُ زيدا) لأنك إذا قدمت الفعْل كنت بالخيار فيْ إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول: وضربتُ خالدا أوْ بكرا أوْ غيرهما، وإذا أخّرته لزم الاختصاص للمفعول.

وهكذا الحكم فيْ تقديم الظرف كقولك: (إنّ إليّ مصير هذا الأمْر)، وقولك: (إنّ مصير هذا الأمْر إليّ). فإنّ تقديم الظرف دل على أن مصير الأمْر ليْس إلاّ إليك، وذلك بخلاف قولك إن مصير هذا الأمْر إليّ؛ إذْ يحتمل إيقاع الكلام بعد الظرف على غيرك

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فيُقال إلى زيد أوْ عمرو أو غيرهما.[1]

وردّ ابن الأثير قول بعض عُلماء البيان – ومنهم الزمخشري – الّذيْن يرون أن التّقْديْم فيْ الصّورة المذكورة إنّما هُو للاختصاص. قال: "الّذي عندي فيْه أن يستعمل على وجهين أحدهما: الاختصاص، والآخر مراعاة نظم الكلام، وذاك أنْ يكُون نظمه لا يحسن إلاّ بالتّقْديْم، وإذا أُخّر المقدّم ذهب ذلك الحُسن، وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص"؛[2] فأمّا الاختصاص فنحو قوله: ﴿قُلْ أفغيْر اللّه تأمُرُونّي أعْبُدُ أيُّها الْجاهلُون (٦٤) ولقدْ أُوحي إليْك وإلى الّذين منْ قبْلك لئنْ أشْركْت ليحْبطنّ عملُك ولتكُوننّ من الْخاسرين (٦٥) بل اللّه فاعْبُدْ وكُنْ من الشّاكرين﴾ [الزمر:٦٤-٦٦] فإنه إنّما قيْل: ﴿ بل اللّه فاعْبُدْ﴾ ولم يقل:(بل اعبد الله) لأنه إذا تقدّم وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال:(بل اعبد) لجاز إيقاع الفعْل على أي مفعول شاء.[3] فإنّه إنّما قيْل: ﴿ بل اللّه فاعْبُدْ﴾ ولم يقل:(بل اعبد الله)؛ لأنه إذا تقدّم وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال:(بل اعبد) لجاز إيقاع الفعْل على أي مفعول شاء.[4]

وأما النوع الثّاني: الّذي يخْتصّ بنظم الكلام فنحو قوله تعالى: ﴿إيّاك نعْبُدُ وإيّاك نسْتعينُ﴾ [الفاتحة:٥] فقدْ تقدّم قوله تعالى: ﴿الْحمْدُ للّه ربّ الْعالمين (٢) الرّحْمن الرّحيم (٣) مالك يوْم الدّين﴾ [الفاتحة:٢، ٣، ٤] فجاء بعد ذلك قوله: ﴿إيّاك نعْبُدُ وإيّاك نسْتعينُ﴾

(١) ابن الأثير(٦٢٢هـ)، أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر فِيْ أدب الكاتب وَالشّاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، ٣٥/٢-٣٦.

(٢) السابق، ٣٦/٢

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

(٤) السابق والصفحة ذاتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[الفاتحة:٥] وذلك لمراعاة حسن النّظم السجعي الّذي هُو على حزف النّون. ولو قال نعبدك ونستعينك لذهبت تلْك الطلاوة وزال ذلك الحسن.(١)

وقد قسّم السامرائي التّقْديْم والتّأخير حسب الأسْباب المحمودة والأسْباب المكروهة كما يلي:(٢)

أولا: الأسْباب المحمودة للتقديم والتّأخير:

- **الاختصاص:**

كاختصاص الله تعالى بالعبادة أوْ الإيمان أوْ التوكل.. كما فيْ قوله تعالى: ﴿إيّاك نعْبُدُ وإيّاك نسْتعينُ﴾ [الفاتحة:٥] قال ابن كثير(٧٧٤هـ): "تخصيص الملك بيوم الدين لا ينفيه عما عداه، لأنّهُ قدْ تقدّم الإخبار بأنه رب العالمين، وذلك عامٌّ فيْ الدنيا والآخرة، وإنّما أُضيف إلى يوم الدين؛ لأنه لا يدّعي أحدٌّ هنالك شيئا، ولا يتكلّم أحدٌ إلاّ بإذنه".(٣)

- **التدرّج:**

كالتدرج من الأقدم إلى الأحدث أوْ العكس حسب مقتضى المقام كقوله تعالى: ﴿لا تأْخُذُهُ سنةٌ ولا نوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، لأن السّنة وهي النّعاس تسبق النّوم فبدأ بالسّنة ثمّ النّوم. ومن ذلك أيْضا تقديمه تعالى الجن على الإنس؛ فالجن موجود على الأرض قبل الإنس، والظلمات على النّور، والليل على النّهار فيْ مواضع عدة.

---

(١) السابق والصفحة ذاتها.

(٢) انظر: السامرائي، لمسات بيانية، ص ٣٠٨-٣٢٢

(٣) ابن كثير (٧٧٤هـ)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩م، ١٣٤/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- المفاضلة:

أي ذكر الأفضل والأشرف مقاما مُسْبقا، ويليه الأقلّ فضلا أو شرفا وذلك كثير فيْ كتاب الله تعالى ومنه: ﴿ومنْ يُطع اللّه والرّسُول فأُولئك مع الّذيْن أنْعم اللّهُ عليْهمْ﴾ [النّساء:٦٩] فتقدّم لفْظ الجلالة لشرفه على لفْظ الرسول الكريم.

- الأهمّيّة:

ومن ذلك تقديم وتأخير نفس اللّفْظة فيْ أكثر من موضع حسب السّياق وما يهتم المُتكلّم بإيصاله أوّلا كقوله تعالى: ﴿قُلْ لا أمْلكُ لنفْسي نفْعا ولا ضرّا إلاّ ما شاء اللّهُ﴾ [الأعراف:١٨٨] ويقابلها قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أمْلكُ لنفْسي ضرّا ولا نفْعا إلاّ ما شاء اللّهُ﴾ [يونس:٤٩].

وقدْ يكُونُ التّقْديْم من هذا النّوع لغرض آخر كالمدح والثّناء والتعظيم والتحقير وغير ذلك من الأغراض، إلاّ أنّ الأكثر فيْه أنّه يفيد الاختصاص. ومن التّقْديْم الّذي لا يفيد الاختصاص قوله تعالى: ﴿ووهبْنا لهُ إسْحاق ويعْقُوب كُلاّ هديْنا ونُوحا هديْنا منْ قبْلُ﴾ [الأنعام:٨٤]؛ فهذا ليس من باب التخصيص إذ ليس معناه: (أننا ما هدينا إلا نوحا) وإنّما هو من باب المدح والثناء. ونحو قوله: ﴿فأمّا الْيتيم فلا تقْهرْ (٩) وأمّا السّائل فلا تنْهرْ﴾ [الضحى:٩، ١٠]؛ إذ ليس المقصود به جواز قهر غير اليتيم، ونهر غير السائل، وإنّما هو من باب التوجيه؛ فإن اليتيم ضعيف وكذلك السائل، وهما مظنة القهر، فقدمهما للاهتمام بشأنهما، والتوجيه إلى عدم استضعافهما. والأمثلة كثيرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: الأسباب المكروهة للتقديم والتأخير:

وفي ما يلي أسباب التّقْديم والتّأخير المكروهة فيْ الشّعر، نحْو قول الفرزدق:(١)

وما مثْلُه فيْ النّاس إلاّ مُملّكا أبو أمّه حيٌّ أبُوه يُقاربُهُ

إذ تناول عدد من النّقاد والبلاغيّين البيت السّابق تحْليْلا وتمحيصا وكلاما رافضا لذوق الفرزدق. فهذا العسكري(٣٩٥هـ) يقُولُ: "وحُسْن الرّصف أن توضع الألْفاظ فيْ مواضعها، وتمكّن فيْ أماكنها، ولا يستعمل فيْها التّقْديْم والتّأخير، والحذف والزّيادة إلاّ حذفا لا يُفسد الكلام، ولا يعمى المعْنى، وتضمّ كُلّ لفظة منْهُا إلى شكلها، وتضاف إلى لفقها، وسوء الرّصف تقديمُ ما ينبغي تأخيرهُ منْهُا، وصرفها عن وُجُوهها، وتغْييْر صيغتها، ومخالفة الاستعمال فيْ نظمها".(٢)

أمّا عبد القاهر الجرجاني فيقُولُ: " خذ إليك الآن بيت الفرزدق الّذي يضرب به المثْل فيْ تعسف اللّفْظ... ليْس إلاّ لأنّه لمْ يُرتّب الألْفاظ فيْ الذّكر على مُوجب ترتيب المعاني فيْ الفكْر، فكد وكدر ومنع السامع أنْ يفهم الغرض، إلاّ بأن يُقدّم ويؤخر، ثمّ أسرف فيْ إبطال النّظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منْهُا صورة، ولكنْ بعد أن يراجع فيْها بابا من الهندسة لفرط ما عادى بيْن أشكالها وشدة ما خالف بيْن أوضاعها".(٣)

وقال العتّابي (٥٥٦هـ): "الألْفاظ أجساد، والمعاني أرواح، وإنّما تراها بعيون القلوب،

---

(١) الشاهد للفرزدق في الأصول ٧٢١/٢، ومعاهد التنصيص ١٦/١، والكامل ١٨/١، والموشح ١٥٢، ١٦٢، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣/٢. انظر: معجم الشواهد النحوية، د.حنا حداد، ١٨٠/٢٨٢..

(٢) العسكري، الصّناعتين، ٥٠/١.

(٣) الجرجاني، أسرار البلاغة، ١٥/١، ٥٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإذا قدّمت منهُا مؤخّرا، أو أخّرت منهُا مقدّما أفسدت الصّورة وغيّرتْ المعْنى، كما لوْ حُوّل رأس إلى موْضع يد، أوْ يدٌ إلى موْضع رجل، لتحوّلت الخلقة، وتغيّرت الحلية".[1]

وغيرهم الكثير من البلغاء الّذيْن انتقدوا البيت الشعري، وعلقوا عليْه. ونخلص من ذلك إلى أنّ للتّقديم والتّأخير وظيفة بلاغية هامّة يجب توخي الحرص والحذر حال اسْتخْدامه، بانتقاء الألفاظ التي تمنع اللبس وتبعد الغموض عن التركيب، أو استخدام الوسائل المتعارف عليها عند النحاة واللغويين؛ لمنع اللبس في الحالات التي يؤدي فيها التقديم والتأخير إلى غموض كالعلامة الإعرابية أو القرينة...الخ؛ لأنه قدْ يوقع النّاظم فيْ خلل التعقيد. وقدْ التفت إلى ذلك القيرواني (٤٥٦هـ) فنقل عن الرماني (٣٨٤هـ) قوله: "أسباب الإشكال ثلاثة: التغْييْر عن الأغلب كالتّقْديْم والتّأخير وما أشبهه، وسلوك الطريق الأبعد، وإيقاع المشترك، وكل ذلك اجتمع فيْ بيت الفرزدق: وما مثله فيْ النّاس... فالتغْييْر على الأغلب سوء الترتيب".[2]

وقال العلوي (٦٥٦هـ): "وما البيت السّابق إلاّ دليل على التعمية والغُمُوض لكثرة ما فيْه من تأويل بسبب التّقْديْم والتّأخير، فقدْ قصد وما مثْل إبراهيم فيْ النّاس حي يشبهه فيْ فضائله غير ملك أبو أمه أبوه. فنسيجه ضعيف ويعتريه الاضطراب، وإذا احتاج الشّعر إلى شرْح لمْ يُعدُّ حسن السبك فاخرا ومستحسنا عنْد السامع ويحتاج الشّعر إلى أن "يسْبق معناه لفظه فتستلذّ النّفوس روايته وحفظه... فإن تكلّم بمقلوب مجّتْهُ الأسماع والقلوب ولم

(١) العسكري، الصناعتين، ٥١/١.

(٢) القيرواني (٤٥٦هـ)، ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل بيروت.ط٥، ١٩٧٠م، ٢٠٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتحصل منْهُ الغرض المطلُوب".[1]

ولم يبتعد عن ذلك القرطاجني (٦٨٤هـ) فقال: "ومن ذلل الإخلال بوضع الكلام وإزالة ألفاظه عن مراتبها حتى يصير المتأخر متقدّما، والمتقدّم متأخرا، فتتداخلُ الألفاظ بعضها على بعض، فتشكل العبارة ولا يتحقق نظامها قبل التّقْديم والتّأخير، ولا يعلم كيف كان. وهذا المذهب رديء جدا فيْ الكلام"[2].

أما حجاز فقد حلّل البيت السابق، وأظهر مواطن الضعف فيه، وأسباب رداءة النظم والسبك ونقص الإفادة فرأى أنهّا:

أولا: تقديم الاستثناء وأصله التأخير.

ثانيا: عدم الالتزام بالترتيب الأصلي المحفوظ في اللغة العربية لمكونات الجملة العربية.

ثالثا: الفصل بين الصفة (يقاربه) والموصوف (حيّ) بلفظ (أبوه)، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ (أبو أمه).[3]

ومما يمثّل أثر الفصل بين المتلازمين في غموض التركيب النحوي قول الشاعر:

على صُلب الوظيف أشد يوما وتحتي فارسٍ بطلٍ كُميْتُ[4]

في هذا البيت تقديم وتأخير، وترتيبه: على فارس بطل أشد يوما وتحتي كميت صلب الوظيف، فجرّ فارسا بـ(على) و(بطل) صفته، ونصب (صلب الوظيف) على أنه

(١) العلوي (٦٥٦هـ)، المظفر بن الفضل بن يحيى، نضرة الاغريض فيْ نصرة القريض، تحقيق: د. نهى عارف الحسن، (د.ن)، دمشق، ١٩٧٦م، ص ٤١.

(٢) القرطاجني، منهاج البلغاء، ص ١٨٧

(٣) حجاز، الغموض والتركيب النحوي في التراث اللغوي، ص٢٤٥.

(٤) الربعي (٦٦٦هـ)، علي بن عدلان بن حماد بن علي، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م، ص٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حال للنكرة وقد تقدمت عليها، أمّا الفصل بالحال بين المجرور وجارّه، والفصل بالمجرور وصفته بين المبتدأ والخبر فضرورتان.

- التّقْديم والتّأخير عنْد النّحويّين

يُعدّ التّقْديم والتّأخير من مصادر اللّبْس الكبرى، فالأصْل فيْه عدم اللّبْس؛ لذلك كان من وصايا النّقّاد للْكُتّاب أنْ يتجنبوا ما يُكسب الكلام تعْمية، فيرتبوا أَلْفاظهم ترتيبا صحيحا، ولا يكرهوا الأَلْفاظ على اغتصاب الأماكن،[1] أمّا إذا خيف اللّبْس وهدّد القصد وأمكن للسّامع أنْ يحمل الخطاب على غير المُراد، فينتقض العهد وينحلّ العقد وتتبدّل القضيّة والحكم، فلا مناص من إيفاء اللُّغة أقدارها، وإحلال الكلمات محالّها،[2] يقُولُ جبر ضومط: "فإذا راعيت هذه الأغراض: المحافظة على حسن الرصف والفاصلة، فقدّمْ ما شئت وأخّرْ ما شئت، على شرط إلاّ يقع التباسٌ فيْ الجُملة، ولذلك لا يصحّ فيْ جُمْلة:

لو اشْتريْتُ لك بدرهمٍ لحما تأكُلينه

تأخير الجارّ والمجرور الأول، وتقديم الثّاني عليه. لأن التّأخير يؤدّي إلى الالتباس"[3].

يقُولُ الجرجاني: "الإعْراب هُو أن يُعرب المُتكلّم عمّا فيْ نفسه، ويبيْنه ويُوضّحُ الغرض ويكشف اللّبْس، والواضعُ كلامه على المجازفة فيْ التّقْديم والتّأخير زائلٌ عن

(١) الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ١٩٨٥م، ط٥، ١٣٨.

(٢) صمود، حمادي، التفكير البلاغيّ عند العرب ـ أسسه وتطوّره إلى القرن السادس الهجريّ، منشورات الجامعة التّونسيّة، تونس، ١٩٨١م، ص٥١٦، ٥١٧.

(٣) عوض، د. سامي، بحث بعنوان أثر تعدّد الآراء النحويّة فيّ تفسير الآيات القرآنيّة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(٢٩) العدد(١)، ٢٠٠٧، ص٢٠، نقلا عن ضومط، جبر، الخواطر الحسان، ص٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإعْراب، زائغٌ عن الصّواب، متعرّض للتلبيس والتعمية".[1]

وقدْ عمل النُّحاة على وضع أمثلة تؤخذ كنماذج يُقاسُ عليْها فيْ ما يجُوزُ البناء على نمطه وقاموا بتوضيحه، وكذلك العكس، أي ما لا يجب استعماله أوْ القياس عليْه. أمّا الّذي لا يجُوزُ للمولّد استعماله، ولا يُسامح فيْ ارتكابه، فهُو جميعُ ما يأتي عن العرب لحْنا لا تسيغُه العربيّة، ولا يجُوزُه أهلُها سواء كان فيْ أثناء البيت، أوْ فيْ قافيته، ومن ذلك:

لها مُقْلتا أدْماء طُلّ خميلة من الوحش ما تنْفكُّ ترْعى عرارُها[2]

فقدْ أراد: لها مُقلتا أدماء من الوحش ما تنفكُّ ترعى خميلة طُلّ عرارُها.

وقال الآخر:

فقدْ والله بيّن لي عناءٌ بوشْك فراقهم صُردٌ يصيحُ[3]

وقدْ أراد: فقدْ بيْن لي صُردٌ يصيحُ بوشْك فراقهم والشّكُ عناءٌ، والبيت من الشواهد البارزة على قبح التّقْديم والتّأخير. لذا لا يجُوزُ أنْ يكُون فيْ الكلام تقديم وتأخير؛ لأن التزام التّقْديم والتّأخير من غير دليل ملجئ إلى التزامه خلاف الظّاهر، فالتّقْديم قدْ يكُونُ دافعا للغُمُوض أوْ جالبا له.

ومثال تأخير الجارّ والمجرور الممتنع بسبب الغُمُوض قوله تعالى: ﴿وقال رجُلٌ مُؤْمنٌ منْ آل فرْعوْن يكْتُمُ إيمانهُ﴾ [غافر:٢٨] إذْ جعلها اللغويون شاهدا على أنّ تأخير

(١) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص ٥٦.

(٢) الشاهد بلا نسبة في المقرب٢/٢٠٥، وقال د. حنا في معجم شواهد النحو الشعرية: "لم أجده في مصدر آخر"، ١٠٧٨/٤٠٠.

(٣) الشاهد بلا نسبة في المغني، ١٤٨/١، والسيوطي، ١٦٧، والخصائص، ٢٣٠/١، ٣٩٠/٢.انظر: معجم الشواهد النحوية، د. حنا حداد، ٥١١/٣٢٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجارّ والمجرور يُخلّ بالمعْنى، يقُولُ الزّركشيّ: "فإنّه لوْ أخّر﴿ منْ آل فرْعوْن ﴾، لما فُهم أنّه منْهُم"[1]؛ وذلك لأن فيْ التّأخير خيفة أن يلتبس المعْنى بغيره، فالرجل المقصود بالآية الكريمة هُو من آل فرعون[2]، وعليه فإن ﴿ منْ آل فرْعوْن ﴾ متعلّق بصفة محذوفة من رجل، ففي الكلام على هذا تقديم وتأخير، والتقدير: وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه منْ آل فرعون؛ فمن جعل الرجل قبطيا، فـ (من) عنده متعلقة بمحذوف صفة لرجل، وصفة لرجل والتقدير: وقال رجل مؤمن منسوب منْ آل فرعون؛ أي من أهله وأقاربه، ومن جعله إسرائيليا فـ(من) متعلقة بـ (يكتم)، فيْ موضع المفْعُول الثّاني له[3]، ومن جعله إسرائيليا، ففيه بعد.

ومن يتدبر معْنى الآية الكريمة يدرك تماما أنّه بالإعْراب تتّضح المعاني، وتتكشف الأغراض، فقدْ قدّم الله تعالى قوله ﴿ منْ آل فرْعوْن ﴾ على ﴿ يكْتُمُ إيمانهُ﴾ ؛ لئلا يظُنّ ظانٌّ أنّهُ مُتعلق به فيلتبس المعْنى، ويختل المقصود.[4] والذي أكّد ذلك أن الفعْل (يكتم) يتعدى إلى مفعوله بنفسه، ولا يحتاج إلى حرْف الجر (من). ففي الآية السّابقة ثلاثة نعوت، قدّم أهمّها، وهُو (مؤمن)، وأخّر النّعت الجُملة ﴿ يكْتُمُ إيمانهُ﴾ منعا من الالتباس، ومراعاة لحسن النّظْم معا.

وأشار الجرجاني إلى أهمّيّة الإعْراب فيْ رفع الغُمُوض عن الكلام، خاصة فيْ

(١) الزّركشيّ (٧٩٤هـ)، بدر الدّين محمّد، البرهان فيْ علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٧م، ج٣، ص٢٣٣.

(٢) القاسميّ، محمّد جمال الدّين، تفسير القاسميّ المُسمّى محاسن التّأويل، ضبطه وصحّحه محمّد باسل عيون السود، ج٨، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ص٢٩.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٠٦/١٥، ٣٠٧.

(٤) السُّبْكي، بهاء الدين، عروس الأفراح فيْ شرح تلخيص المفتاح، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ: القاهرة، (د. ت)، ٦٦/٢، ٦٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التّقْديم والتّأخير: "وما كان من الكلام معقّدا موضوعا على التأويلات المتكلفة... لأن الإغراب هُو أن يعرب المُتكلّم عما فيْ نفسه ويبيْنه ويُوضّحُ الغرض ويكشف اللّبْس والواضع كلامه على المجازفة فيْ التّقْديْم والتّأخير... زائغ عن الصّواب متعرض للتلبيس والتعمية فكيف يكُونُ ذلك كثرة فيْ الإغْراب إنّما هُو كثرة عناء على من رام أن يرده إلى الإغْراب"[1]، فالتّقْديْم والتّأخير لا يفيد فيْ الإغْراب شيئا إنّما يزيد الإرهاق على المُتكلّم؛ ذلك لما سيعانيه من شرْح وإيضاح ما أراد أن يقول، لذا يقترح الجرجاني أن على من سيستعمل هذا الأسلوب أنْ يكُون حذرا حتى لا يبتعد عن الصّواب ولا يزيد فيْ الغُمُوض.

وقدْ ربط كُلّ من البلاغيّين والنُحاة بيْن ترتيب الجُمل ومواقع الكلم فيها، وما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا، وهُو الموقع الإغْرابي، فيْ ما نُقل عن بعض أهل الهند قولهم: "جماع البلاغة التماس حسن الموقع والمعْرفة بساعات القول"[2]. والتّقْديْم والتّأخير ليْسا سوى نمطين يعبران عن حالة بلاغية عامة تحكم شكل البنية الإسنادية، ولا يُقدّم أوْ يؤخّر عنصرا من عناصرها، إلاّ حين يكُونُ ذلك مُترتّبا عن شروط تداولية أعمق تتكفل بمطابقة المقال – المقدم أوْ المؤخر – للمقام.

ولهذا ينبغي الإتيان بأجزاء الرّبط وفْقا لترتيبها الطبيعي قبل أوْ بعد بحسب المقتضى؛ لأنّ مقام تقديم المسند إليه أوْ المسند أوْ متعلقاته يباين مقام تأخيره.

وقدْ تكفّلتْ مباحث علم المعاني بإيضاح مقتضى التّقْديْم، باعتبار أن غايتها "هي

(١) الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص٥٦

(٢) الجاحظ البيان والتبيين، ص ٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النّظر الصّحيح فيْ إيجاد الفكْر الصّحيح المناسب لمقْتضى الحال أوْ الاهتداء إلى ما يُمكنُك من أن تجعل الصّورة اللّفْظيّة الخارجية أقرب ما تكون إلى صورة الفكْر الداخلية كما هي فيْ ذهن المُتكلّم."[1] فمقتضى الحال هُو الّذي يتحكم فيْ تقديم بعض المكوّنات على بعض، أمّا تأخير المسند إليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وهذا كلّه مقتضى الظّاهر من الحال وقدْ يخْرُج الكلام على خلافه أي على خلاف مقتضى الظّاهر لاقتضاء الحال إياه.[2]

وفي معرض القول تذكر الباحثةُ قول العسكري: "... وحُسن الرّصف أن توضع الألْفاظ فيْ مواضعها، وتمكّن فيْ أماكنها، ولا يستعمل فيْها التّقْديْم والتّأخير،... وسوء الرّصف تقديمُ ما ينبغي تأخيرهُ منْهُا، وصرفها عن وُجُوهها، وتغْييْر صيغتها، ومخالفة الاستعمال فيْ نظمها".[3] فالتّقْديْم والتّأخير مربك للفهم، وطريق سهل للغُمُوض، ملبس على السامع يحتاج إلى جمل ودلائل ووسائل لإزالة اللّبْس، عنه إذا ما اسْتخْدم فيْ غير وجهه الصّحيح، كما قدم لهُ عُلماء اللُّغة والبلاغة من قوانين تضبط استعمالاته.

- **التّقْديْم والتّأخير فيْ أوْضح المسالك**

عندما يُطْلق مُصْطلح الترتيب فيْ الدّرس اللُّغويّ الحديث فإنّه يعني ترتيب المكونات الّتي تقوم بأداء الوظائف النحويّة داخل الجُملة، كالفعْل، والفاعل، والمفْعُول... الخ، ومن هنا نجد أن للترتيب المقيد نمطين هما:

(١) عوض، د. سامي، أثر تعدّد الآراء النحويّة فيْ تفسير الآيات القرآنيّة، نقلا عن الخواطر الحسان، ص٧.

(٢) السابق، ص٧.

(٣) العسكري، الصناعتين، ص ٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: وجوب الترتيب على الأصل

وعرضته الباحثةُ حسب أبواب النّحو مرتبة: باب المرفوعات، باب المنصوبات، باب المجرورات، التوابع.

أولا: المرفوعات

- **وجوب تقدّم المبتدأ:**

الأصْل فيْ ترتيب الجُملة الاسمية أن يتقدّم المبتدأ ويتأخر الخبر، وعلة ذلك أن المبتدأ "محكوم عليْه، ولا بُدّ من وجوده قبل الحكم، فقصد فيْ اللّفْظ أيْضا أنْ يكُون ذكره قبل الحكم عليه"،[1] ورغم ذلك فمخالفة الأصْل فيْ الترتيب فيْ هذا الباب جائزة سائغة ما لمْ تؤدّ إلى غُمُوض ولبس فيْ الدّلالة، أوْ خلل فيْ التّركيب. وقدْ أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

والأصْل فيْ الإخبار أن تؤخرا وجوّزوا التّقْديم إذْ لا ضررا[2]

فإن أدّى تقديم الخبر إلى وُقُوع الغُمُوض وجب عندئذ تقييد حركة المكونات داخل الجُملة الاسمية، حيث يلزم كُلّ مكّون موقعه الأصْلي كما يلي:

- **إذا تساوى المبتدأ والخبر فيْ التعريف أوْ التنكير**

يوجب النّحويُون تقدّم المبتدأ وتأخر الخبر إذا تساوى كل منهما فيْ التعريف والتنكير نحو: (زيد أخوك)؛ إذ يجب فيْ مثْل هذا التّركيب أن يتقدّم المبتدأ على الخبر، وعلّة ذلك

(١) الاستراباذي(٧٠١هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٨٨/١.

(٢) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م، ٢٢٧/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خوف التباس الخبر بالمبتدأ حالة كونهما "معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: (زيد أخوك) و(أفضل منك أفضل مني)..."[1] واستشهد ابن هشام ببيت الفرزدق:(الطويل)

بنُونا بنُو أبْنائنا وبناتُنا بنُوهنّ أبْناءُ الرّجال الأباعد[2]

ووجه الاستشهاد فيْه تقديم الخبر (بنونا) على المبتدأ، وهُو (بنو أبنائنا) مع تساويهما فيْ التعريف؛ لأن كلاً منْهُما مضاف إلى ياء المُتكلّم، وسوّغ ذلك القرينة المعنوية الّتي تعين المبتدأ، وهي التشبيه الّذي يقضي بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء.

وقدْ ذكر ابن الخبّاز أن بيْن (زيد أخوك) و(أخوك زيد) اختلافا من جهتين:

- أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة و(أخوك زيد) تعريف للاسم.
- أن (زيد أخوك) لا ينفي أنْ يكُون لهُ أخ غيره، لأنه إخبار بالعامّ عن الخاص، و(أخوك زيد) ينفي أنْ يكُون لهُ أخ غيره، لأنه إخبار بالخاص عن العام، وهذا ما يشير إليه الفقهاء فيْ قولهم (زيد صديقي) و(صديقي زيد).[3] ومن ثمّ لا مناص من تقييد الترتيب هنا لإزالة أي لبْس أوْ غُمُوض.

- **إذا كان المبتدأ مفردا وخبره فعلا مسندا إلى ضميره**

أشار ابن هشام إلى أنّه لا يجُوزُ تقدّم الخبر على المبتدأ فيْ نحو: (زيد قام) وعلّة تقييد الترتيب فيْ مثْل هذا التّركيب راجعة إلى الخوف من التباس المبتدأ بالفاعل، ولذا فإن

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٢/١.

(٢) السابق، ٢١١/١-٢١٢.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٢٩٣/٢- ٢٩٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذا النّوع من التّراكيب لا يجُوزُ فيه تقديم الخبر، لعدم وجود القرينة الدالة على إرادته،[1]

وذلك إذا كان الخبر جُمْلة (فعلية)، فاعلها ضمير مستتر، يعود على المبتدأ، نحو: زيد يقُومُ؛ ففي (يقُومُ) ضمير مستتر جوازا تقديره: هو؛ يعود على زيد؛ ولهذا يجب تقديم المبتدأ فيْ هذه الحال، ولأننا لوْ قدمنا الفعْل؛ لانقلبت الجُملة من اسمية إلى فعلية، فالمبتدأ (المسند إليه) فيْ المثال الأوّل اسم ظاهر مرفوع خبره (المسند) جملة فعلية هي (قام) مكوّنة من الفعل الماضي والفاعل المضمر فيه، أما الفعْل (المسند إليه) فيْ المثال الثّاني فقد رفع اسما ظاهرا هو (زيد) (المسند)، وفي المثال الثّالث رفع ضميرا؛ فلهذا أمن اللّبْس، ولهذا فلا يجب تأخير الخبر فيهما، والتّعدد الإعْرابي عنْد تقديم الخبر فيْ (زيد قام) كما تقدّم هُو قلب الجُملة من جُمْلة اسمية ركناها: مبتدأ وخبر إلى جُمْلة فعلية ركناها: فعل وفاعل، وهنا تخْتلفُ الدّلالة والقصد من التّركيب.

ثانيا: وجوب مخالفة ترتيب الأصْل

تخْضعُ رتبة المفردات داخل التراكيب لبعض القيود الّتي توجب مخالفة الترتيب الأصْلي؛ لأمن اللبس، وفي ما يلي القضايا الّتي يصبح فيْها التّقْديْم أوْ التّأخير واجبا لمنع اللّبْس.

- **وجوب تقدّم الخبر على المبتدأ:**

اهتم عبد القاهر الجرجاني، بقضية التّقْديْم والتّأخير فيْ دلائل الإعجاز، وشاركه ذلك القزويني فيْ كتاب الإيضاح موضحا أن لتقديم الخبر على المبتدأ حالتان:

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١١/١ – ٢١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- تقديم على نية التّأخير؛ وذلك فيْ شيء أقر مع التّقْديْم على حكمه الّذي كان عليْه كتقديم الخبر على المبتدأ كقولك:(قائمٌ زيدٌ) فإن (قائمٌ) لمْ يخْرُج بالتّقْديْم عما كان عليْه من كونه مسندا ومرفوعا بذلك.[1]

- تقديم (لا) على نيّة التّأخير؛ "أن ينقل الشّيء عن حكم إلى حكم ويجعل لهُ إعْراب غير إعْرابه كما فيْ اسمين يحتمل كُلّ منْهُما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا، كقولنا: (زيد المنطلق) و(المنطلق زيدا)"[2] والمقصود بذلك المساواة فيْ التعريف أوْ التنكير، بحيث يجُوزُ لهُ، فيقدم تارة هذا على هذا والعكس صحيح، على أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ.

ويجب تقديم الخبر على المبتدأ لمنع الغُمُوض فيْ الحالات التّالية كما أجملها ابن هشام:

١. أنْ يُوقع تأْخيرُ الخبر فيْ لبْس ظاهر: نحْو (عندي أنك فاضل)، فإن تأخير الخبر فيْ هذا المثال يوْقع فيْ إلباس (أن) المفتوحة بالمكسورة، و(أن) المؤكدة بالّتي بمعْنى (لعل)، ولهذا يجُوزُ تأخيره بعد (أما)، كقوله: (البسيط)

عندي اصطبار وأمّا أنني جزع يوم النّوى؛ فلوجدٍ كاد يبريني[3]

لأن (إن) المكسورة و(أن) الّتي بمعْنى (لعل) لا يدخلان هنا، وتأخيره فيْ الأمثلة الأوّل يوقع فيْ إلباس الخبر بالصّفة، وإنّما لمْ يجب تقديم الخبر فيْ نحو: ﴿وأجلٌ مُسمّى

(١) القزويني (٧٣٩هـ)، جلال الدين محمد بن سعد الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤، ١٩٩٨م، ص٧٠

(٢) السابق، ص٧٠.

(٣) قائله غير معروف وهو من شواهد أوضح المسالك، ٢١٧/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عنده﴾ [الأنعام:٢]؛ لأن النكرة قد وُصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.[١]

فإذا وقعت (أن) المفتوحة وصلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها، لئلا تلتبس (أن) المفتوحة بـ (إن) المكسورة كما تقدّم، وتعرب في موقع رفع مبتدأ متأخر وجوبا، لأنه لو تقدّم لوجب كسر همزة (إن) لوُقُوعها في صدر الكلام، وعندئذ تلتبس بـ (أن) المفتوحة.

٢. أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ على قُلُوبٍ أقْفالُها﴾ [محمد:٢٤]، وقول الشّاعر: (الطويل)

أهابُك إجلالا، وما بك قدرةٌ عليّ، ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها[٢]

فوجه الاستشهاد في الآية الكريمة السّابقة تقدّم الخبر (على قلوب) على المبتدأ، وهُو (أقفالها)، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على مُلابس الخبر، وهُو المضاف إليه، فلو قُدّم المبتدأ، لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ لأن رتبة الخبر التّأخير، وذلك غير جائز. والى هذا، أشار ابن مالك بقوله:

كذا إذا عاد عليْه مضمر ممّا به عنه مبيْنا يخبر[٣]

أي: كذلك يجب تقديم الخبر، إذا عاد عليْه ضمير من المبتدأ الّذي يخبر عنه بخبر يبيّن ويفسر الضمير العائد إليه، وفي عبارة النّاظم مضاف محذوف، أي: عاد على ملابسه.[٤]

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٦/١، ٢١٧

(٢) نسبه أبو عبيد البكري في شرحه على الامالي، ص ٤٠١ لنصيب بن رياح الأكبر، ونسبه آخرون ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه " سرح العيون "(ص١٩١ بولاق) إلى مجنون بني عامر.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٣٩/١.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، الحاشية، ج١، ص ٢١٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلة تقييد الترتيب هنا راجعة إلى منع وُقُوع الغُمُوض الّذي قدْ ينشأ نتيْجة للإضمار قبل الذكر عنْد تقدّم المبتدأ ومن ثمّ فيْ مثال (في الدار صاحبها) لا يجُوزُ القول (صاحبها فيْ الدار) نظراً لاتصال المبتدأ بضمير مُبْهم غير مُحدّد، لأنه لمْ يسبق بما يفسره، ممّا يؤدّي إلى وُقُوع التّركيب فيْ الغُمُوض بسبب تأخر مفسر الضمير فيْ مثْل هذه الحالة، ولذا لا يجُوزُ أن يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة – إلاّ فيْ سبعة مواضع[1]– وقدْ عولجت هذه التّراكيْب بفرض بعض قيود التّقْديْم والتّأخير على حركة مكوناتها، ولذا وجب تقدّم الخبر على المبتدأ فيْ كُلّ تركيب يتصل فيْه المبتدأ بضمير يعود على بعض الخبر منعا للغُمُوض واللّبْس.

- **الفاعل**

يأْتي الترتيب الأصْلي للجُمْلة الفعْلية على هذا النّمط: فعل يليه الفاعل ثم مفعول به وقدْ علّل النّحويُّون ذلك بأنّ الفاعل كالجزء من الفعْل، ومن ثمّ وجب أنْ يكُون بعده، ولا يتقدّم عليْه، كما لا يتقدّم بعض الكلمة عليْها.

ويرى ابن هشام أنّ الفاعل يتقدّم على معموله كما جاء فيْ الشاهد من قول الزبّاء: (الرجز)

ما للجمال مشيُها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا[2]

(١) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٥٢/٢

(٢) الشاهد للزباء في أدب الكاتب ص٢٠٠، والأغاني٢٥٦/١٥؛ وأوضح المسالك٨٦/٢؛ وجمهرة اللغة ص٧٢٤، ١٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٢٩٥/٧؛ والدرر٢٨١/٢؛ وشرح التصريح٣٧١/١؛ وشرح شواهد المغني٩١٢/٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص١٧٩؛ ولسان العرب٤٤٣/٣؛ ومغني اللبيب ٥٨١/٢؛ وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١٥٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يجب تأخير الفاعل عن رافعه سواء كان رافعه فعلا، أو شبهه، نحو: قام زيدٌ، وقام الزيدان، وزيدٌ قائمٌ غلاماه. ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا يقال: زيدٌ قام، على اعتبار أنّ (زيدٌ) فاعل مقدّم، بل هو في هذا المثال مبتدأ خبره جملة (قام) وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو) فالفاعل يجب أن يتأخر سواء كان ظاهرا، أم ضميرا مستترا؛ لأنّ تقديم الفاعل يُوقع في اللّبْس بينه وبين المبتدأ، فلا يدري السّامع أردت الابتداء بـ (زيد) عنه بـ (قام) أم أردت إسناد (قام) إلى زيد على أنّه فاعل؟ أضف إلى ذلك أنّ الفعل، والفاعل كجزأين لكلمة واحدة مُتقدم أحدهما على الآخر وضْعا.

وهذا هو مذهب البصريين في هذه المسألة. أمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه واستشهدوا على جواز تقديم الفاعل على رافعه بقول الشاعر، فمشيُها: فاعل تقدم على عامله (وئيدا) وما: مبتدأ خبره الجار والمجرور (للجمال).

وردّ البصريون على هذا البيت بأن البيت يحتمل وجها آخر غير ما ذكره الكوفيون ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا، فالبصريون يرون جواز أن يكون (مشي) مبتدأ، ووئيدا: حال من فاعل فعل محذوف. والتقدير (مشيها يظهر وئيدا) وجملة الفعل المحذوف وفاعله خبر للمبتدأ؛ لأنّ موطن الشاهد: (مشيها وئيدا)، يروى (مشيها) بالرفع والنّصب والجر؛ وهنا التعدّد فيْ الإعْراب على النّصب والجر، لا شاهد على الخلاف بيْن البصْريّين والكوفيين فيْ مسألة تقدّم الفاعل على عامله، وإعْراب الروايتين كما يلي:

- النّصب: مشيها مشيا: مفعول مطلق، لفعل محذوف؛ والتقدير: تمشي مشيها، و(ها)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مضاف إليه. وئيدا: حال منصوب من المصدر؛ وجُملة الفعْل المحذوف فيْ محل نصب حال من الجمال.

- الجر: (مشيها) بدل اشتمال من الجمال، و(ها) مضاف إليه. وئيدا: حال من المشي.

وأما رواية الرفع ففيها الخلاف بيْن البصْريّين والكوفيين، حيث زعم الكوفيون أن (مشيها) فاعل لـ (وئيدا) تقدّم عليه؛ لأنهم يجيزون تقدّم الفاعل على عامله؛ والتقدير عندهم: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها؛ وأما البصريون فلا يجيزون تقدّم الفاعل على عامله، ثم أوْضح ابن هشام أن استعمال هذا البيت ما هُو إلاّ ضرورة ولا يُقاسُ عليه.

- **تأخر الفاعل وتقدّم المفْعُول**

كذلك وجب فيْ الترتيب الأساسي أن يتقدّم الفاعل على المفْعُول، لأن الفاعل عمدة، والمفْعُول فضلة، إذْ يحتاج كُلّ فعل إلى فاعل، ولا يحتاج كُلّ فعل إلى مفعول إلاّ إذا كان متعديا، ومن ثمّ كانتْ رتبة المفْعُول بعد فعله، بيد أن هذا الترتيب لا يلزم فيْ كثير من الأحيان حيث يتقدّم المفْعُول على فاعله لضرب من التوسع والاهتمام، فإن أدى تقدّم المفْعُول إلى غُمُوض وجب تقييد حركته والتزامه بموقعه منعا للغُمُوض، وذلك عنْد تعذر تمييز الفاعل من المفْعُول، قال ابن هشام: "يجب تقدّم الفاعل على المفْعُول فيْ مسألتين، إحْداهُما: أن يخشى اللّبْس، كـ (ضرب موسى عيسى) "[1].

ففي كُلّ منْهُما -أي عيسى وموسى- يصلح الإعْراب أحدهما فاعل والآخر مفعول

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٠٧/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

به فلا يُمْكنُ تمييز الفاعل من المفْعُول، ومثله كذلك أنْ يكُون مضافا إلى ياء المُتكلّم، نحو: أكرم صديقي أخي.

وكذلك المبنيّات وأسماء الإشارة، وليْست هنالك قرينة تعين المُراد، وتميز الفاعل من المفْعُول، فإن وجدت قرينة لفظية أوْ معنوية لمْ يكُنْ الترتيب واجبا، فاللّفْظيّة مثل: أكرم يحيى ليلى، والمعنوية مثل: أزعجت ليلى الحمى.

ولكونهما من الأسماء المقصورة، أوْ المضافة إلى ياء المُتكلّم، أوْ المبنيّة، ومن ثمّ لا تظهر عليْها حركات الإعْراب، فإن أضيف إلى ذلك عدم تحْديد السّياق لهما، "وخلو التّركيب عندئذ من أي قرينة معيّنة لأحدهما وجب فيْ هذه الحالة تقييد حركة الفاعل والمفْعُول معا بإلزام كُلّ منْهُما ترتيبه الأساسي لمنع الغُمُوض أوْ اللّبْس".[1] وتتعدّد وُجُوه الإعْراب فيْ جُمْلة (ضرب موسى عيسى) كما يلي:

١. على التّرتيب الأصْلي وهُو ضرب فعل ماض وموسى فاعله وعيسى مفعوله.

٢. على التّقْديم والتّأخير يصبح موسى مفعول به مقدم، وعيسى فاعل مؤخر.

ويُمْكنُ إزالة هذا الغُمُوض كما يرى محمد محيي الدين عبد الحميد وذلك: "في صُورٍ هي: الأُولى: أنْ يكُون أحدهما مؤنثا، فإذا لحقتْ تاء التأنيث الفعْل علمت أنّ المؤنث هُو الفاعل نحو (ضربتْ هذه هذا) والثّانية: أن يتبع أحدُهما بنعتٍ أوْ عطف توكيد ظاهر الإعْراب نحو: (ضرب يحيى العاقل موسى)... والثّالثة: أنْ يتعين بالمعْنى نحْو: (أكل

(١) وجيه، ظواهر الغُمُوض ووسائل رفع اللّبْس فيْ التّراكيب العربيّة، ص ٢٨٤- ٢٨٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكمثرى موسى) دليل يميز الفاعل من المفعول".[1]

وترى الباحثةُ أنّ هذه الصّور مفْهُومة ضمنيا لكل عارف باللُّغة ولا يُمْكنُ تطبيقها على الحالة فالجُملة واضحة وتراكيبها محْدُودة فلو كانتْ منعوتة أوْ تنطبق عليْها أي من الصّور السّابقة الذكر لما احتاجت إلى توضيح، ولما شكلتْ غُمُوضا لغويا عنْد النُّحاة.

قال المُرادي – تعليقا على كلام ابن الحاج الّذي استدل بقول الزجاج بجواز اعتبار (تلك) الاسم و(دعواهم) الخبر؛ أوْ العكس–: بأنه يجُوزُ قياسا على الآية الكريمة: ﴿فما زالتْ تلْك دعْواهُمْ حتّى جعلْناهُمْ حصيدا﴾ [الأنبياء:١٥] الحكم على الفاعل والمفْعُول من حيث التّقْديم والتّأخير: "ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فيْ الآية جواز مثْل ذلك فيْ ضرب موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفْعُول، ليْس كالتباس اسم (زال) بخبرها وذلك واضح"[2].

- **المنصوبات**

أولا: وجوب تقدّم بعض المفاعيل على الأصْل

- **المفْعُول به**

لبعض المفاعيل الأصالة فيْ التقدّم على بعض؛ أمّا لكونه مبتدأ فيْ الأصْل، أوْ فاعلا فيْ المعْنى، أوْ غير مقيد بحرْف من حُرُوف الجر لفظا أوْ تقديرا، والآخر مقيد لفظا

(١) عبد الحميد، محمد محيي الدين، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، حاشية أوضح المسالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٥م، ١٠٧/٢.

(٢) الأزهري، شرح التصريح، ٢٨٢/١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٨١/١، و الشّاقعي، محمد بن علي الصّبان، حاشية العلامة الصّبان" على شرح الشّيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ٥٦/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أوْ تقديرا، وذلك كـ:(زيداً) في:

ظننت زيدا قائما

أعطيت زيدا درهما

اخترت زيدا من القوم

فتقدّم (زيدا) لأنه غير مقيد بجارّ لفظا وتقديرا، فالرّابطة بيْنه وبيْن الفعْل أقوى؛ لأنه يتعدى إليه بنفسه، و(القوم) مقيدا تقديرا فيْ الأول، ولفظا فيْ الثّاني. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واخْتار مُوسى قوْمهُ سبْعين رجُلا﴾ [الأعراف:١٥٥]، فإعْراب (زيدا) فيْ كُلّ الحالات السّابقة مفعول به منصوب، ولم يلتبس بغيره لأنه حافظ على موقعه فيْ الجُملة على الترتيب الأصْلي فعل يليه الفاعل ثم المفعول به.

ويجب الترتيب على الأصْل، لأمن حدوث الغُمُوض وذلك فيْ الأفعال الّتي تتعدى لأكثر من مفعول كـ:(أعطيت زيدا عمرا) حيث يتعين أنْ يكُون المقدم هُو المفْعُول الأول؛ لأن كلا منْهُما يصلح أنْ يكُون آخذا ومأخوذا؛ ولانعدام القرينة اللّفْظيّة والمعنوية فلا بُدّ من التّقْديْم؛ ليكُونُ المتقدّم هُو الآخذ، وقدْ عالج ابن هشام هذه القضية فيْ باب النّائب عن الفاعل فقال: "إذا تعدى الفعْل لأكثر من مفعول؛ فنيابة الأوّل جائزة اتفاقا، ونيابة الثّالثّ ممتنعة اتفاقا"[1] وذلك لأمن اللّبْس فيْ أحوال هي: " باب(كسا) إن ألبس، نحو:(أعطيت زيدا عمرا) امتنع اتفاقا، وأن لمْ يلبس نحو: "أعطيت زيدا درهما" جاز مطلقا وقيْل: يمتنع مطلقا، وأن لمْ يعتقد القلب، وأن كان نكرة والأوّل معْرفة، وحيث قيْل بالجواز، فقال

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٣٦/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البصريون: إقامة الأوّل أولى، وأن كان نكرة فإقامته قبيحة، وأن كانا معرفتين استويا فيْ الحسن، وفي باب:(ظن)، ويمتنع مطلقا للإلباس فيْ النّكرتين".[1]

- **وجوب ترتيب الحال مع صاحبها ليؤمن اللّبْس**

اتفق النُّحاة على أنّه إذا تعدّدت الحال وتعدّد صاحبها ولم تأت بكل حال منْهُما بجنب صاحبها، بلْ أخر الحالين فيُجعل أوّل الحالين لثاني الصاحبيْن وثاني الحالين لأول الصاحبيْن، ولا يُجعل أوّل الحالين لأول الصاحبيْن وثانيهما لثانيهما إلاّ حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كُلّ حال إلى صاحبه، فالنُّحاة يفضلون رد أوّل الحالين لثاني الصاحبيْن عنْد انعدام القرينة الّتي تردُ كُلّ حال إلى صاحبها، لأن هذا يقلل الفصل بيْن الحال وصاحبها بأجنبي، فإنه يترتب عليْه أن يفصل بيْن حال واحد وصاحبه، فأما الوجه الآخر فيترتب عليْه الفصل بيْن حالين وصاحبيهما، ولا شك أن فصلا واحدا أخف من فصلين، وقدْ فصل ذلك المحقق الرضي فإن كان "هُناك قرينة يعرف بها صاحب كُلّ منْهُما جاز وُقُوعهما كيفما كان، نحو: (لقيت هندا مصعدا منحدرة) وإن لمْ يكُنْ فالأُوْلى أن يجعل كُلّ حال بجانب صاحبه، نحو: (لقيت منحدرا زيدا مصعدا)، ويجُوزُ أن يجعل حال المفْعُول بجنبه ويؤخر حال الفاعل وهذا الترتيب واجب إذا لمْ يؤمن اللّبْس كما نص عليْه المؤلف فيْ المغني وإذا أمن اللّبْس كان جائزا".[2]

ومنه ما قاله الشّاعر:

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٣٦/٢.

(٢) ابن هشام، جمال الدين عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الحاشية(عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تأليف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٥م، ٢٩٤/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مُزبّدا[1] يخطُر ما لمْ يرني وإذا يخلوُ لهُ لحمي رتعْ[2]

وقال الشّاعر:

ضاحكا ما قبّلْتُها حيْن النّداءوا نقضُوا صكّها، وردتْ عليّا[3]

- وجوب تقديم المفْعُول على فاعله

من الحالات الّتي يجب أن تخالف الأصْل فيْ الترتيب، إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفْعُول أن يتصل بالفاعل ضمير المفْعُول"[4] كقوله تعالى: ﴿وإذ ابْتلى إبْراهيم ربُّهُ بكلماتٍ ﴾ [البقرة:١٢٤] وجب تقدّم المفْعُول على فاعله منعا للغُمُوض، إذْ لوْ تقدّم الفاعل (ربُّه) جريا على الأصْل فيْ الترتيب؛ لعاد المتصل به عندئذ على متأخر لفظا ورتبة، وذلك غير جائز، بسبب ما يعتور التّركيب عندئذ من إبْهام وغُمُوض، إذْ لوْ تقدّم الفعْل على فاعله فيْ الآية الكريمة لأصبحت (وإذ ابتلى ربُّه إبراهيم) وعندئذ يلتبس الأمْر على السامع أوْ القارئ، لأنه لا يدري علام يعود هذا الضمير المُبْهم الّذي اتصل بالفاعل، ولم يُسْبق بما يعينه ويفسره، ومن ثمّ التزمت هذه التّراكيْب ترتيبا ثابتا، لا يجُوزُ تغْييْره عنْد جمهور النُّحاة منعا للغُمُوض كما تقدّم، إلاّ أنّ بعضهم مثْل الأخفش وابن جني وابن مالك أجازوا تقدّم الفاعل فيْ هذه التّراكيْب احتجاجا بقول الشّاعر:

---

(١) أبيض.

(٢) البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول فيْ النّحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٩٨٨، ٢١٧/١

(٣) المبرد، المقتضب، ٢٤٢/١

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ١١٢/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جزى ربُّه عني عديّ بن حاتم[1]

ولم يُجزه ابن هشام إلاّ فيْ الشّعر.

وقال الجرجاني فيْ دلائل الإعجاز: "وجب أن يفترق الحال بيْن أن تقدّم المفْعُول على (إلاّ) فتقول: ما ضرب زيدا إلاّ عمرو، وبيّن أن تقدّم الفاعل فتقول: ما ضرب عمرو إلاّ زيدا. لأنّا إن زعمنا أن الحال لا يفترق، جعلنا المتقدّم كالمتأخر فيْ جواز حدوثه فيه. وذلك يقتضي المحال الّذي هُو أن يحدث معْنى (إلاّ) فيْ الاسم من قبل أن تجيء بها، فاعرفه. وإذ قدْ عرفت أنّ الاختصاص معْنى إلاّ يقع فيْ الّذي تؤخره من الفاعل والمفْعُول، فكذلك يقع مع إنّما فيْ المؤخر منْهُما دون المقدم. فإذا قلت: إنّما ضرب زيدا عمرو، كان الاختصاص فيْ الضارب. وإذا قلت: إنّما ضرب عمرو زيدا، كان الاختصاص فيْ المضروب".[2]

ويُلاحظُ أن ابن هشام استثنى بعض أنواع التّقْديْم والتّأخير من اللّبْس ممّا ذكره غيره من النُّحاة كابن جني وغيره وممّا استثناه تقديم المفْعُول به على الفعْل "كضرب (زيدا عمرو) وزيدا ضرب عمرو"[3] وكذلك الظرف نحو: (قام عندك زيد وعندك قام زيد) و(سار يوم الجمعة جعفر ويوم الجمعة سار جعفر)، وكذلك الاستثناء نحْو (ما قام إلاّ زيدا أحد). ولا يجُوزُ تقديم المستثنى على الفعْل النّاصب له. لوْ قلت: إلاّ زيدا قام القوم لمْ يجز لمضارعة الاستثناء البدل إلاّ تراك تقول: ما قام أحد إلاّ زيدا وإلا زيد والمعْنى واحد. فلما

(١) البيت منسوب للنابغة الذبياني وتتمة البيت: (جَزى رَبُّهُ عَنّي عَديّ بن حاتم جَزاءَ الكلاب العاويات وَقَدْ فَعَل) وهو فِيْ هجاء عدي بن حاتم الطائي. وهو من شواهد: التصريح:٢٨٣/١، وَالأشموني: "١٧٨/١/٣٨٠"، وابن عقيل: "١٠٨/٢/١٥٢".

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٨٨

(٣) ابن جني، الخصائص، ٣٨٢/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه.[1]

والعلّة فيْ جواز التّقْديم عنْد ابن جني " قيْل: لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما كونه مفعولا، والآخر كونه بدلا؛ خُلّيت لهُ منزلة وسيطة؛ فقُدّم على المستثنى منْهُ وأخّر البتة عن الفعْل النّاصبه"[2] والمثال (ما مررت إلاّ زيدا بأحد) فقدم المستثنى على المستثنى منْهُ؛ لأنه متصل بالباء "النّاصب لهُ على كُلّ حال نفسُ مررت"[3]. وهذه الحالة لمْ يجزها ابن هشام كما تقدّم.

- **المفْعُول لأجله**

يجُوزُ تقديم المفْعُول لأجله على الفعْل النّاصب لهُ نحو:

طمعا فيْ برك زُرتك

رغبة فيْ صلتك قصدتك[4]

فالإعْراب فيْ المثالين السّابقين يكون على النحو الآتي:

١. (طمعا) و(رغبة) مفعول لأجله مُقدّم منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح.

٢. (زار) و(قصد) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء، و(التاء) ضمير متصل مبنيٌّ على الضمّ فيْ محل رفع فاعل، و(الكاف) ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتح فيْ محل نصب مفعول به. والأصْل فيْ الجُملتين السّابقتين:

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٣٨٢/٢

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

(٤) ابن جني، الخصائص،٢/ ٢٨٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

زرتك طمعا فيْ برك

قصدتك رغبة فيْ صلتك

ويطالعنا النّص الأدبي من خلال مُعطيات السّياق بغُمُوض شفّاف يجعل المعْنى فيْ بعض العبارات أحْيانا يحتمل أوْجُها عديدة، وقدْ ينعكس هذا الأمْر على التحْليْل النحويّ ليجعل الأوْجُه متعددة أيْضا. قال تعالى: ﴿ومنْ لمْ يسْتطعْ منْكُمْ طوْلا أنْ ينْكح الْمُحْصنات الْمُؤْمنات فمنْ ما ملكتْ أيْمانُكُمْ منْ فتيَاتكُمُ الْمُؤْمنات﴾ [النساء:٢٥] يحتمل التّركيب (طولا أن ينكح) فيْ ظل السّياق معاني عديدة تتجلى فيْ التحْليْل النحويّ، فقدْ رأى بعضهم أن المعْنى: ومن لمْ يستطيع منكم وصلة إلى أن ينكح، فقدر (إلى) قبل المصْدر المؤول[1]. وهُناك من رأى أن (طولا) بمعْنى (مهرا)، أي مهرا كائنا لأن ينكح المحصنات، فقدر لام الجر قبل المصْدر المؤول، ليجعله فيْ موضع الصّفة لـ(طولا) وهُناك من رأى أن المصْدر المؤول فيْ موضع المفْعُول لأجله، فقدر لام الجر بناء على هذا الفهم، والمعْنى: طولا لأجل نكاح المحصنات. وذهب بعضهم إلى أن (طولا) مصْدر (طال)، فيقُولُ: "طلتُ الشّيء إذا نلته". والمعْنى: ومن لمْ يستطيع منكم أن ينال نكاح المحصنات، وبذلك يكُونُ المصْدر المؤول من (أن) وصلتها فيْ موضع المفْعُول به لـ (طولا). وذهب بعضهم إلى أن (طولا) بمعْنى (قدرة)، والنّكاح قدرة أيْضا، وبذلك يكُونُ المصْدر المؤول فيْ موضع البدل من المفْعُول به (طولا)، لأنهما يدلان على شيء واحد، وهُو القدرة.[2]

وأجاز بعضهم أنْ يكُون المصْدر المؤول فيْ موضع المفْعُول به للفعل (يستطع)،

(١) أبو حيّان النحويّ، تفسير البحر المحيط ٢٣٠/١.

(٢) السابق، ٢٣١/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و(طولا) أمّا مفعول لأجله على حذف مضاف، أي ومن لمْ يستطيع منكم نكاح المحصنات لعدم طول، وإما مفعول مطلق، والعامل فيه الفعْل (يستطع)، لأن فيه معْنى فعل المصْدر(طولا)[1]. وبذلك يتبيّنُ لنا أن هذا الفهم للدلالات الجزئية فيْ الآية الكريمة الّذي اقتضاه المستوى الأدبي قاد إلى تعدّد فيْ التحْليْل النحويّ.

ولا شك أن النُّحاة والمفسرين ينطلقون فيْ تحْليْل النّص من أمور معقدة، فردية ومكتسبة كالذوق الأدبي والمخزون الثّقافي والنحويّ، فتؤثر هذه الأمور فيْ التعدد.

- **التوابع**

وجوب تقدّم توكيد الضمير المرفوع المتصل (بالنّفس أوْ بالعين)، بالضمير المنفصل فإذا أكد ضمير مرفوع متصل (بالنّفس أوْ بالعين)؛ وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل؛ مثل:

قوموا أنتم أنفسكم

بخلاف (قام الزيدون أنفسهم) فيمتنع الضمير، وبخلاف (ضربتهم أنفسهم)، و(مررت بهم أنفسهم)، و(قاموا كلهم)، فالضمير جائز لا واجب،[2]، لوُقُوع اللّبْس-أحيانا- فيْ مثل: هند خرجت نفسها، أوْ ذهبت عينها؛ إذْ يحتمل أن المُراد هُو خروج نفسها؛ الّتي بها حياتها، وذهاب عينها؛ الّتي تبصر بها؛ فإذا جاء الفاصل، منع هذا الاحتمال؛ ويعرب الضمير المنفصل توكيدا لفظيا للضمير السّابق؛ وقيْل: إن الشّرط مطلق فأصْل، ولو غير ضمير؛ نحو؛ قوموا فيْ الدار أنفسكم، ولكنْ الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح؛

(١) أبو حيّان النحويّ، تفسير البحر المحيط ٢٣٠/١.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٣٠/٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأن المؤكد؛ وهو: (الزيدون) ليس ضميرا متصلا، وإنما هُو اسم ظاهر، والضمير لا يؤكد الظّاهر؛ فإن الظّاهر أقوى منْهُ؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع يفسره. قال الأعشى من(الطويل)[1]:

وأن امرأ أسرى إليك ودونهُ فيافٍ تنوفاتٌ وبيداءُ خيفقُ

لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أن المُعان مُوفّقُ

فالكوفيون أجازوا ترك التأكيد بالمنفصل فيْ الصّفة الجارية على غير من هي له، إن أمن اللّبس، فإن قوله: (لمحقوقة) خبر عن اسم (إن)، وهُو فيْ المعْنى للمرأة المخاطبة، ولم يقل لمحقوقة أنت.

ممّا تقدّم نجد أن التّقْديم والتّأخير فيْ الجُملة يجري تطبيقه على التّراكيْب فيْ العربيّة ضمن قواعد تقييد الترتيب وذلك لإزالة الغُمُوض واللّبْس الّذي قدْ يحدث فيْ بعض التّراكيْب العربيّة.

وكل ما تقدّم يعود لترتيب الكلام فيْ قواعد نحويّة منتظمة والملاحظ أن هذه القواعد عنْد النُّحاة قسمان:

الأول: متفق عليْه عنْد الجمهور، وهُو ما بني على شواهد لا يُشك فيْ اطّرادها، والمُراد بالمُطّرد ههنا هُو النّمط التّركيبيّ الّذي يرد متكررا فيْ المستويات الأسلوبية المُخْتلفة، أي أن يرد فيْ القُرْآن الكريْم، وفي كلام العرب شعْرا ونثرا، وفي الحديث النّبوي الشّريف. ومن أمثلة ما بني على المُطّرد قاعدة بناء الجُملة الفعْلية: فعل يليه فاعل ثم مفعول، والمتلازم

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، ٥٨/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بيْن الموصول وصلتِه، والعامل والإسناد وغيره. ثمّ إن ما بُني على المُطّرد ينقسم قسمين أيْضا، وذلك بحسب أصْل الوضْع وعدمه:

- **القسم الأول:**

قواعد أصول: مثْل أن يُقال: إن الأصْل فيْ المفْعُول به التأخّر عن فعله[1]، وبذلك تُجرّد قاعدة مبنيّة على أصْل الوضْع، وقدْ يخالف هذا الأمْر بشواهد مطّردة أيْضا، فيقدم المفْعُول به على فعله لغاية بلاغية، ومن ثمّ تولد قاعدة فرعيّة مبنيّة على مطّرد خرج على أصْل الوضْع أي: يجُوزُ تقديم المفْعُول به على الفعْل.[2]

أما القسْم الآخر من القواعد فهُو ما اختلف فيْه، وشكل ملْمحا بارزا من ملامح الخلاف النحويّ، ولعلّ السبب فيْ عدم الإجْماع على هذه القواعد يعود إلى أمرين، الأوّل هُو اضطراب مفْهُوم المُطّرد عنْد النُّحاة أحْيانا، فهُناك أنْماط تركيبيّة يعتقد بعضهم أنها تطّرد فيْ الكلام شعْرا ونثرا خاصة فيْ التّقْديم والتّأخير والحذف والإضمار، فيجعل منْهُا قاعدة يقيس عليْها، على حين يعتقد بعضهم الآخر أن هذه الأنْماط لا تطّرد فيْ كلام العرب.

وعليه، لا يجُوزُ التّقْعيد لها والقياس عليْها. من ذلك أسلوب القلب، فقدْ ذهب قسم من النُّحاة إلى أنّه يجُوزُ فيْ الكلام والشّعر اتساعا واتكالا على فهم المعْنى، وبناء على ذلك حلّلوا بعض الأساليب الّتي وردتْ فيْ القُرْآن الكريْم قياسا على القلب، على حين ذهب

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٠٣/١

(٢) السابق، ٦٨/١، ٢٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نحاة الأندلس إلى أن هذا النّمط غير مُطّرد، ولا يجُوزُ فيْ الكلام إنّما يجُوزُ فيْ الشّعر اضطرارا. وبذلك لمْ يقيسوا تلْك الأساليْب الّتي وردتْ فيْ القُرْآن الكريْم عليْه، بلْ وجهوها وجهة أُخْرى.

فالنُّحاة هنا لمْ يختلفوا فيْ التّقْعيد والقياس على المُطّرد، وإنّما اخْتلفُوا فيْ تحْديد المُطّرد، وبناء على ذلك حدث الخلاف فيْ التّقْعيد والقياس.

وممّا خالف المُطّرد واقتضى تعدّدا شواهد كثيْرة جاءت فيْ الشّعر، وذلك أن لغة الشّعر بنظامها غير المألوف الّذي يتجلّى بالإيقاع والتكثيف وغيره تخْتلفُ عن لغة النّثر[1]. ومن ثمّ رأى سيبويْه – مثلا – أن الجوازات التّركيبيّة الخاصّة بالشّعر الّتي خرجت على المُطّرد أكثر من أن تحصى، وعلى النحويّ أن يجد توجيها لهذه الجوازات، لأن الشّعراء لا يستخدمون أسلوبا إلاّ وهم يُحاولُون به وجها[2] من وُجُوه العربيّة الجائزة. ونكتفي بمثال واحد من أساليْب الشّعر الّتي خرجت على المُطّرد واقتضت تعددا فيْ التحْليْل النحويّ، قال الشّاعر[3]:

صددْت فأطْولْت الصّدُوْد، وقلّما وصالٌ على طُوْل الصّدُوْد يدُوْمُ

فالمُطّرد فيْ الفعْل (قلّ) أنّه إذا دخلت عليْه (ما) تكفّه عن عمل الرفع، ولا يدخل حينئذ إلاّ على جُمْلة فعلية صُرّح بفعلها[4]، وقدْ جاء فيْ البيت ما خالف هذا المُطّرد،

(١) عبد اللطيف، محمد حماسة: الجملة فيْ الشّعر العربي ص٥٠-٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢٦/١، ٣٢.

(٣) البيت من ديوان عمر بن أبي ربيعة مِنْ الشّعر الذي نسب إليه، انظر: ديوانه ص٤٩٤.

(٤) ابن هِشَام، مغني اللبيب، ص٤٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأشار إليه سيبويه بأنه ضرورة شعرية، وجعله من باب التّقديم والتّأخير، فاعلا للفعل المؤخر (يدوم).[1] غير أن الفاعل لا يتقدّم على فعله عند البصريّين، فقدّروا لهُ فعلا من جنس المذكور،[2] وعن المبرد أن (ما) زائدة لا كافة، و(وصال) فاعل للفعل (قلّ). وذهب آخرون أن (وصال) مبتدأ، وأناب الشّاعر الجُملة الاسمية مناب الفعْلية. وبذلك تعدّدت الأوْجُه فيْ ما جاء مخالفا للمطرد فيْ الشّعر.

وقدْ بلغ ابن هشام فيْ هذا الفن الذروة فيْ وضع الكلمات الوضْع الّذي تستحقه فيْ التعبير بحيث تستقر فيْ مكانها المناسب من خلال التّركيب النحويّ. ولم يكتف فيْ كتابه أوْضح المسالك الّذي وضع فيْه قواعد واضحة تمنع اللّبْس وتبيّنُ مواطنه، ولم يضع اللّفْظة بمراعاة السّياق الّذي وردتْ فيْه، بلْ وراعى جميع المواضع الّتي وردتْ فيْها اللّفْظة، ونظر إليها نظرة واحدة شاملة فيْ كتب اللّغة ومن منظار النُّحاة الآخرين. فنرى التعبير متسقا متناسقا مع غيره من التعبيرات كأنه لوحة فنية واحدة مكتملة متكاملة[3].

- **وجوب تقديم عامل الاسم الموصول (أيّ)**

والاسم الموصول (أيّ) يجب أن يتقدّمه العامل فيْه، قال ابن هشام: "ولا يعمل فيْها إلاّ مستقْبل متقدّم نحو قوله تعالى:﴿لننْزعنّ منْ كُلّ شيعةٍ أيُّهُمْ أشدُّ﴾ [مريم:٦٩]"،[4] فموطن الشاهد في الآية الكريمة: ﴿أيُّهُمْ أشدّ﴾، أمّا وجه الاستشهاد: فهو مجيء (أيّ) موصولة مبنيّة، وتقدم عليها عامل مستقبل ﴿لننزعن﴾، وحكم تقدم العامل المستقبل شرط

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٠٠/١

(٢) ابن هِشام، مغني اللبيب، ص٤٠٣.

(٣) السابق، ص٣١٠.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٦٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عند الكوفيين، خلافا للبصريين.

وسبب شرط الاستقبال؛ هو أن (أيّ) موضوعة للدّلالة على الإبْهام، وذلك يناسبه المضارع المستقْبل الزّمان، الّذي لا يُعرف ما فيه. وأمّا الماضي والحال فمعلومان؛ وأما شرط ابن هشام فيْ تقديم العامل؛ فللفرق بيْنها وبيْن (أيّ) الشّرطية، والاستفهامية؛ لأنه لا يعمل فيهما إلاّ متأخر لصدارتهما، فتقديم العامل على أي الموصولة يقيد دلالتها وعملها فيْ ما يليها وحتى يزيل عنْها الغُمُوض.(١)

وممّا يقبح تقديمه الاسم المميز وأن كان النّاصب لهُ فعلا متصرفا. فلا يجُوزُ: شحما تفقأت ولا عرقا تصببت. فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيْه أبو العباس من قول المخبل: (الطويل)

أتهْجُرُ ليْلى بالفراق حبيبها وما كان نفْسا بالفراق تطيبُ (٢)

فتقابله رواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيْضا:

وما كان نفسي بالفراق تطيب...

وذلك أن هذا المميز هُو الفاعل فيْ المعْنى فأصْل الكلام (تصبب عرقي وتفقأ شحمي) ثمّ نقل الفعْل فصار فيْ اللّفْظ ليٍّ فخرج الفاعل فيْ الأصْل مميزا فكما لا يجُوزُ تقديم الفاعل على الفعْل فكذلك لا يجُوزُ تقديم المميز إذْ كان هُو الفاعل فيْ المعْنى على الفعْل. فإن قيْل: فقدْ تقدّم الحال على العامل فيْها وإن كانتْ الحال هي صاحبة الحال فيْ

(١) الأزهري، شرح التصريح، ١٣٥/١

(٢) نسب هذا الشاهد إلى ثلاثة من الشعراء هم: المخبل السعدي وأعشى همدان ومجنون ليلى وقد أجمع أغلب الرواة على أنه للمخبل فهو له في ديوانه ص١٢٤، والشنتمري ١٠٨/١، والخصائص ٣٨٤/٢، واللسان٢٨١/١، وجامع الشواهد ١٣/١، والعيني ٢٣٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المعنى نحو قوله تعالى: ﴿خُشّعا أبصارهُمْ يخرُجون من الأجداث﴾ [القمر:٧] ، أو قولك: راكبا جئتُ.

قيْل: الفرق أن الحال (لم تكن) فيْ الأصْل هي الفاعلة كما كان المميز كذلك. إلاّ ترى أنّه ليْس التقدير والأصْل: جاء راكبا، كما أن الأصْل: طبْتُ به نفْسا.

وممّا يُضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليْه من جهة القياس أنك إذا قلت: قام وزيد عمرو فقدْ جمعت أمام زيد بيْن عاملين: أحدهما (قام) والآخر الواو إلاّ تراها قائمة مقام العامل قبلها وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قدْ أعملت فيْه عاملين وليْس هذا (كإعمال) الأوّل أوْ الثّاني فيْ نحو: (قام وقعد زيد) لأنك فيْ هذا مُخير: إن شئت أعملت الأوّل وأن شئت أعملت الآخر. وليْس ذلك فيْ نحْو قام زيد وعمرو لأنك لا ترفع عمرا فيْ هذا إلاّ بالأوّل فإن قلت: فقدْ تقول فيْ الفعْلين جميعا بإعمال أحدهما البتّة كقول امرئ القيس:(الطويل)

فلوْ أن ما أسْعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولمْ أطْلُبْ قليلٌ من المال

قيْل: لمْ يجب هذا فيْ هذا البيت لشيء يرجع إلى العمل اللّفْظي وإنّما هُو شيء راجع إلى المعْنى وليْس كذلك (قام وزيد عمرو)؛ لأن هذا كذا حاله، ومعناه واحد تقدّم أوْ تأخر. فقدْ عرفت ما فيْ هذا الحديث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولا يجُوزُ تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء ممّا اتصل به. ولا يجُوزُ تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أوْ قسما أوْ غيرهما فلا نقول: أقُم إن تقُم. فأما قولنا أقوم إن قمت فإن (أقوم) هنا ليْس جوابا.[1]

(١) ابن جني، الخصائص، ٣٨٧/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصلُ الثّالثُ

الغُمُوض وتعدّد الأوْجُه الإعْرابيّة بسبب الحذف والإضْمار

الحذْفُ والإضْمارُ ظاهرتان تتّصفان بكوْنهما تجليا فيْ الخفاء، وحُضُورا فيْ الغياب. إنّ من خصائص العربيّة الميْل إلى الإيْجاز والاخْتصار، والحذْفُ والإضْمارُ يُعدّان أحد نوْعيّ الإيْجاز وهُما: القصْرُ والحذْف، وقدْ نفرت العربُ ممّا هُو ثقيْلٌ فيْ لسانها، ومالتْ إلى ما هُو خفيْف.

- **مدْخلٌ إلى المُصْطلحات:**

- **الحذْفُ فيْ اللُّغة:**

القطْعُ والإسْقاطُ؛ جاء فيْ الصّحاح: "حذْفُ الشّيْء: إسْقاطُهُ. يُقالُ: حذفْتُ منْ شعْري ومنْ ذنب الدّابّة، أيْ: أخذْتُ... وحذفْتُ رأْسهُ بالسّيْف، إذا ضربْتُهُ فقطعْتُ منْهُ قطْعة"[1]. وفيْ لسان العرب: "حذف الشّيْء يحْذفُهُ حذْفا قطعهُ منْ طرفه، والحجّامُ يحْذفُ الشّعْر منْ ذلك... والحذْفُ: الرّمْيُ عنْ جانبٍ، والضّرْبُ".[2]

واصْطلاحا، الحذْفُ: هُو إسْقاطُ جُزْءٍ من الكلام أوْ كُلّه لدليْلٍ، بخلاف الإضْمار فإنّهُ لا بُدّ فيْه منْ مُلاحظة المُقدّر، قال الأخْوصُ الأنْصاريّ:

سيبْقى لها في مُضْمر القلْب والحشا مريرةُ وُدٍ يوم تُبْلى السّرائرُ[3]

ومن فوائد الحذف التفخيم والتعظيم لذهاب الذهن فيه كل مذهب، ومن ذلك قوْله

---

(١) الجوهري، الصحاح، ١٢٠/١، مادة(حذف).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٣٩/٩، مادة (حذف).

(٣) السابق، ١٦٣/٦ مادة (ضمر).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعالى: ﴿حتّى إذا جاءُوها فُتحتْ أبوابُها﴾ [الزمر: ٧١]، إذ حذف الجواب أيْ: اطْمأنُوا ونحوه؛ إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى فجعل الحذف دليلا على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه... ومنها الإيجاز، والتشجيع على الكلام، ومن ثم سماه – أيْ: الحذف– ابن جني شجاعة العربية،(١) ويقوْل عبد القاهر الجُرْجانيّ فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف منها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به،(٢) وقدْ عني القُدماء – منْ نُحاةٍ وبلاغيّين – بدراسة هذه الظاهرة، لكنّ بعْضهُم خلط بيْن الحذْف والإضْمار؛ ولذلك قال أبُو حيّان(٧٤٥هـ): "وهُو موْجُود فيْ اصْطلاح النّحْويّين، أعْني أنْ يُسمّى الحذْف إضمارا".(٣)

لكنّ بعْضهم تنبّه إلى ضرُورة التّفْريْق بيْن الحذْف والإضْمار؛ ومنْ ذلك قوْلُ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، حيْثُ يقوْلُ: "وقدْ يُحْذفُ حرْفُ الجر، فيصلُ الفعْلُ إلى الاسْم المخْلُوف به وذلك نحْو: الله لأفْعلنّ، ورُبّما أُضْمر حرْفُ الجرّ، فقيْل: الله لأفْعلنّ".(٤) بلْ ونجدُ ابْن مضاء القُرْطُبيّ ينْتقدُ هذا الخلْط بيْن المُصْطلحيْن واسْتعْمالهما بمعْنى واحدٍ، ويُفرّقُ بيْنهُما قائلا: "الفاعلُ يُضْمرُ ولا يُحْذفُ"(٥)، وذلك حيْثُ ما أمْكن تقْديْرُهُ بضميْرٍ مُسْتترٍ فهُمْ يقْصدُون بالمُضْمر ما لا بُدّ منْهُ، وبالمحذوف ما يُمْكنُ الاستغناء عنه.

---

(١) النابي، علي محمود، ظاهرة الحذف في لغتنا العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم التربوية، المجلد(١١)، ١٩٩٨م، ص٣٨٦.

(٢) الجُرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٥٢، ١٥٣.

(٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط ٨٦/٢.

(٤) الفارسي (٣٧٧هـ)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.

(٥) القرطبي (٥٩٢هـ)، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، كتاب الرد على النُّحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، ص١٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال الزركشيّ: "والفرق بينه – أي الحذف – وبين الإضمار: أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، نحو: ﴿ يُدْخلُ منْ يشاءُ في رحْمته والظّالمين أعدّ لهُمْ عذابا أليما ﴾ [الإنسان : ٣١]، ﴿ ويُعذّب الْمُنافقين﴾ [الأحزاب : ٢٤].وهذا لا يشترط في الحذف. ويدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدر"[١] وأكد الرازي(٦٠٦هـ) على ما سبق فقال: "إن الإضمار هو ما يبقى أثره بعد الترك، والحذف ما لا يبقى".[٢]

ويذكُر البلاغيُّون ضرُورة تقدير المحذوف؛ حتى لا يُحمل الكلام على ظاهره، وحتى يكُونُ امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذْف راجع إلى الكلام نفسه، لا إلى غرض المُتكلّم.

قال عبد القاهر الجُرْجانيّ: "هو باب دقيق المسلك لطيف المآخذ، عجيب الأمْر شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لمْ تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لمْ تبن".[٣]

الحذف من سمات العربية البارزة؛ لأنها تميل إلى أن يؤدّى المعنى بأخصر طريق وأخصر لفظ؛ لأن الحشو والإطالة في التركيب اللغوي ليسا من سماتها إذا توافر أمن اللبس، ولعل ما يعزز ذلك ما يطالع القارئ في القرآن الكريم من محذوفات كثيرة. ولقد قيّد النحاة الحذف بوجود دليل يتحقق معه أمن اللبس، فحذف (لا) النافية في قوله تعالى:

---

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١١٥/٣.

(٢) الرازي (٦٠٦هـ)، فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بدري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٣٣٧.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٢١/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ، محمول على أن حرف النفي حُذف للعلم به.

ويجوز حذف الخافض إن أُمن اللبس كحذفه مع المصادر المؤولة من (أنْ)، أو (أنّ) وما في حيزها، وغير ذلك من المواضع، وإذا لم يتحقق أمن اللبس فلا يصح حذفه، كقولنا: مال عني؛ لأن حذفه مُلبس؛ لأنه يقال: مال إليّ، والقول نفسه في (رغب).[1] ومن الشواهد على الحذف المخل المؤدي إلى الغموض قول العريان بن سهلة:

فقلتُ له لا والذي حجّ حاتم أخونك عهدا إنني غير خوّان

فقوله (والذي حجّ حاتم) تركيب يحتمل أكثر من معنى، وذلك بسبب الضمير العائد في جملة الصلة، إذ المقصود بـ (الذي) هو الله جل جلاله، والتقدير (لا والذي حج له حاتم)، فحذف الجار والمجرور (له) من جملة الصلة، مما أدى إلى الغموض في المعنى.

ومن شواهد الحذف المؤدي إلى الغموض النحوي قول الشاعر:

خالف ابن الشحناء في كل أمر فاتركه فقد كرهت الخلاف

أراد خالي منادى مضاف وحذف الياء كقوله تعالى إخبارا: ﴿ربّ لا تذرْ﴾ [نوح: ٢٦]، و(في) حرف جر وسقطت الياء لالتقاء الساكنين وهو خبر المبتدأ، والمبتدأ (الخلاف) و(كرهت) يريد كرهته فحذف المفعول. ولم يجز النحاة الحذف إذا لم يتحقق أمن اللبس، ومن ذلك منع حذف ألف الوصل في قول: آلحسنُ عندك؟؛ لئلا يلتبس الاستخبار

(١) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، ص٥٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالإخبار.[1] ومن ذلك أن ابن كيسان[2](٢٩٩هـ) قد منع حذف الجزء الثاني من العلم المركب إذا أريد ترخيمه؛ لئلا يلتبس بالمفرد، نحو يا سيب، ويا حضر، ويا خمسة في: سيبويه وحضرموت، وخمسة عشر.

وقال – ابن كيسان–: "يحذف منه حرف، أو حرفان، فيقال: يا حضرم في حضرموت، ويا بعلب في بعلبك؛ لأن ذلك أدلّ على المحذوف من حذف الثاني بأسره، وأجاب الأولون عن اللبس بأنه: يزول بالانتظار فيتعين إذا خيف"[3] أي: أن السياق أو القرائن تدل تزيل اللبس إذا انتظر القارئ أو السامع انتهاء الكلام، وإذا لم يؤمن اللبس وجب تعيينه بالدلائل والقرائن التي تزيله.

ومنه أنهم نسبوا إلى المضاف إليه في العلم المركّب تركيبا إضافيا إذا خيف التباسه بمنسوب آخر، نحو: منافيّ وأشهليّ في النسب إلى عبد مناف، وعبد الأشهل؛ لأنه لو قيل عبدي لالتبس بالنسب إلى عبد القيس،[4] ومن ذلك أيضا النسب إلى المضاف إليه في: ابن عمر، وابن الزبير، وابن كراع.[5] ومنه أن النحاة لم يجوّزوا حذف حرف النداء من المستغاث به، لئلا تلتبس لامه المفتوحة بلام الابتداء؛ لأن قرينة الضبط الإعرابي تختفي في المستغاث به المقصور، والقول نفسُهُ في المبني والموقوف عليه.[6] ومنه أن البصريين

(١) المرادي (٧٤٩هـ)، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، (د.ن)، (د، م)، ١٩٧٥م، ص٩٩.

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحواً ولغة، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. انظر: الأعلام للزركلي (٣٠٨/٥)

(٣) السيوطي(٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السّلام هارون، و د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٩٧٥م، ٨٢/٢.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٧٤/١.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ١٥٧/٦.

(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٧٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قد منعوا حذف حرف النداء من اسم الإشارة؛ لئلا يلتبس به غير منادى ، أمّا تجويز هذا الحذف مع العلم فيعود إلى أنه مبنيٌّ على الضم إذا كان مفردا، ومنصوب إذا كان مضافا.(١) ومن ذلك أيضا حذف حرفٍ من الكلمة ليتحقق أمن اللبس، ويبدو ذلك بيّنا في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة: حنفيّ، أما النسبة إلى بني حنيفة فحنيفيّ، وكذلك النسب إلى مدينة الرسول: مدنيّ، أمّا إلى مدينة المنصور فمديني.(٢) ومنه حذف حرف العلة من المضارع المعتل الناقص إذا سبق بجازم؛ لئلا يلتبس بالمرفوع، أما حذف الياء من المنقوص فلعدم التباسه.(٣)

- **الإضمار:**

الضّميرُ: السّرُّ، وداخلُ الخاطر، والجمع الضمّائرُ، وعن الليث الضمير: الشيء الذي تُضْمره في قلبك، تقول أضْمرْتَ صرْف الحرف إذا كان متحرّكا، فأسْكنْته، وأضْمرْتُ في نفسي شيئا، والمُضْمرُ الموضعُ، وقال الأخْوص بن محمد الأنصاري:

سيبْقى لها في مُضْمر القلْب والحشا ... سريرةُ وُدٍّ يوم تُبْلى السّرائرُ

وأضْمرْتُ الشيء أخْفيته، وهوى مُضْمرٌ وضمْرٌ كأنه اعْتُقد مصدرا على حذف الزيادة مخْفيٌّ، قال طُريحٌ:(٤)

به دخيلُ هوى ضمْرٍ إذا ذُكرتْ ... سلْمى له جاش في الأحْشاء والنّهبا

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٧٣/١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ١٦٢/٦

(٣) السابق، ١٧٨/١.

(٤) هو طريح بن إسماعيل بن عبيد بن أسيد الثقفي (١٦٥هـ)، أبو الصلت: شاعر الوليد بن يزيد الأموي، وخليله. انظر:الأعلام للزركلي (٢٢٦/٣)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأضمرتْه الأرضُ غيّبتْه.[1]

وإسقاط الشّيء لفظا، لا معْنى وترك الشّيء مع بقاء أثره، والإضْمار قبل الذكر جائز فيْ خمسة مواضع: الأوّل فيْ ضمير الشأن مثْل: (هُو زيد قائم)، والثّاني فيْ ضمير رب نحْو: (رب رجلا)، والثّالث فيْ ضمير نعْم نحْو: (نعْم رجلا زيد)، والرابع فيْ تنازع الفعْلين، نحْو: (ضربني، وأكرمني زيد)، والخامس فيْ بدل المظهر عن المضمر نحْو ضربته زيدا.[2]

وجعل المخزومي الفرق بيْن الحذْف والإضْمار تقدُّم الذكر،[3] فإن سقط اللّفْظ بعد أن سبق ذكرُه فهُو حذْف، وأن سقط ولم يسبق لهُ ذكر، لكنْ دلّت القرائنُ والمناسبات والملابسات عليْه فهُو إضمار، كإضمار الفعْل فيْ باب التحذير، فيْ مقام ما اشتهر التفريق بيْنهما فيْ بعْض الأبواب النحويّة، كباب الفاعل، فإنهم يقوْلون: الفاعل يضمر ولا يحذْف[4]، وكباب أن النّاصبة للفعل المضارع، فتكون مضمرة جوازا ووجوبا بعد عددٍ من أحْرُف العطف والجر بشرطها، وتكون محذوفة فيْ غير ما تقدّم فيرتفع الفعْل المضارع بعدها فيْ شواهد معلومة فيْ بابها.[5]

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضمر)، ٤٩١/٤.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ٤٦/١.

(٣) المخزومي، د. مهدي، فيْ النّحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص ٢٢٣.

(٤) انظر: السهيلي(٥٨١هـ)، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطابع الشّروق، بيروت، ١٩٧٨م، ص ١٦٥، والقرطبي، الرد على النُّحاة، ص٨٣، وحمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف فيْ الدّرس اللُّغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص ١٨.

(٥) انظر:ابن الشّجري(٥٤٢هـ)، علي بن حمزة العلوي، أمالي ابن الشّجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ١٢٢/١- ١٢٤، ٣٢٧، ٣٢٩، وابن مالك، شرح الكافية، ٨١/٤ - ٨٢، ابن هِشام، مغني اللبيب، ص٥٢٨، ابن عقيل(٧٦٩هـ)، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م، ١٧٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن سُنن العرب الإضمار وله ثلاثةُ أنواع هي: إضمار الأسماء، وإضمار الأفعال، وإضمار الحُرُوف، وفيما يلي أمثلة على كل نوع منها:

- **إضمار الأسماء**

من إضمار الأسماء قوْل: ألا يسْلمي والمقصود ألا يا هذه اسلمي.[1] وقوْله تعالى: ﴿ألا يسْجُدُوا للّه﴾ [النّمل:٢٥] بمعْنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا. فلمّا لمْ يذكر هؤلاء بلْ أضمرهم اتصلت يا بقوْله: اسجدوا فصار كأنه فعل مستقبل. ومثله قوْل ذي الرّمّة: (الطويل)

ألا يا اسلمي يا دار ميٍّ على البلى ولا زال مُنْهلاً بجرعائك القطرُ[2]

وقوْلهم: (يقوْلون لي يحْلفْ ولست بحالفٍ) والتّقْديْر: يا هذا احلفْ. كذا قوْلهم: (ما فيْ حيّنا إلاّ لهُ إبلُ) والتّقْديْر (منْ لهُ إبل). وقوْل تأبط شرا: (الطويل)

كذبتم وبيت الله لا تأخذونها بني شاب قرناها تصر وتحلب[3]

أيْ: من شاب،[4] أوْ يعني بني الّتي تُسمّى شاب قرناها،[5] وفيْ كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿وما

---

(١) ابن فارس (٣٩٥هـ)، أحمد بن زكريا: الصّاحبي فيْ فقه اللّغة، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، مصر، (د. ت)، ص٥٨.

(٢) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ص ٢٠٦، ومجاز القرآن، ٩٤/٢، واللامات ص١١، والسيوطي، ص٢١٠، والإنصاف، ص٦٢، وأمالي ابن الشجري، ١٥١/٢، ومجالس ثعلب، ص٤٢، والدرر، ٨١/١، ٣/٢، ٨٦، وشرح التصريح، ١٨٥/١، والعيني، ٦/٢، ٢٨٥/٤، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل، ٢٣٠/١، وشرح شواهد التوضيح، ص٦، والأشموني، ٢٢٨/١، والهمع، ١١١/١، ٤/٢، ٧٠. انظر: معجم شواهد النحو، د. حنا حداد، ٣٨٩، ٣٩٠/٩٩٩.

(٣) الشاهد لتأبط شرّاً في معاهد التنصيص، ١١٥/١، وهو بلا نسبة في سيبويه، والشنتمري، ٢٥٩/١، ٦٥/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص٢٠، ١٢٣، وشرح التصريح، ١١٧/١، والكامل، ٢٢٦/١، وشرح المفصل، ٢٨/١، واللسان (قرن) ٢١١/١٧، وأمالي المرتضى، ٢٧٣/٢، والمقتضب، ٩/٤، ٢٢٦، ومجاز القرآن ٤٧/١، ٢٢٦/٢، وعجزه فقط في سيبويه، ٧/٢، والخصائص، ٣٦٧/٢. انظر: معجم الشواهد النحوية، د. حنا حداد، ٢٦٦، ٦٩/٢٦٧.

(٤) ابن فارس، الصّاحبي، ص٥٨.

(٥) الحريري (٥١٦هـ)، القاسم بن علي، درة الغواص فيْ أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٢١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منّا إلاّ لهُ مقامٌ معلُومٌ﴾ [الصّافات:١٦٤] أيْ: قالوا: "وما منا معشر الملائكة إلاّ من لهُ مقام فيْ السماء معلوم"[١] ويضمرون هذا كقوْل حُميْد: (الطويل)

أنت الهلالي الّذي كانتْ مرّة سمعنا به والأرْحبيُّ المُعلفُ[٢]

أيْ: وهذا الأرحبيّ يعني بعيره. ومثاله قوْل جميل بثينة: (الكامل)

فبعثتُ جاريتي فقُلتُ لها اذهبي قوْلي مُحبُّك هائما مخبولا[٣]

أراد: قوْلي هذا مُحبُّك فأضمر هذا.

- **إضمار الحُرُوف**

ويضمرون الحُرُوف فيقوْل قائلهم: (الطويل)

ألا أيُهذا الزاجري أحْضر الوغى وأن أشهد اللذّات، هل أنت مُخلّدي[٤]

بمعْنى أن أحضر. ويقوْلون: والله لكان كذا بمعْنى لقد.[٥] ومثله قوْل أسماء بن خارجة:[٦] (الكامل)

أوليْس من عجبٍ أسائلكم ما خطب عاذلتي وما خطبي[٧]

فهو يريد، أن أسائلكم.

---

(١) الطبري ، جامع البيان ، ١٢٥/٢١.

(٢) الشاهد غير موجود فيْ ديوان حميد، وهو موجود فيْ الصّاحبي، ص٥٨، والزاهر فيْ معاني كلمات النّاس، ٦/٢.

(٣) الشاهد لجميل بثينة ليس في الديوان، وهو في الزاهر فيْ معاني كلمات النّاس، ٦/٢، ٢٣٢.

(٤) الشاهد لطرفة بن العبد في ديوانه، ص٢٧، وسيبويه والشنتمري، ٤٥٢/١، والعيني، ٤٠٢/٤، والخزانة، ٥٧/١، ٥٩٤/٣، ٦٢٥، ٦٣٣، والمقتضب، ٨٥/٢، ١٣٦، والضرورة للقزاز، ص١٤٣، وشرح شذور الذهب، ١٥٣، والإغراب في جدل الإعراب، ص٦٧، وابن عقيل، ٨٩/٣، وأمالي السهيلي، ص٨٣، والسيوطي، ص٢٧٠، والمحتسب، ٣٣٨/٢، والإنصاف، ص٢٩٦، والدرر، ١٢/٢، ٣/١، والهمع، ١٧/٢، والأصول، ١٣٦/٢. انظر: معجم شواهد النحو، د. حنا حداد، ٨٠٣/٣٦٥.

(٥) ابن فارس، الصّاحبي، ٥٨/١.

(٦) أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة (٦٠هـ)، شاعر جاهلي كان شريفاً جواداً كريماً لبيباً، بنته هند زوجة الحجاج، وابنه مالك من ولاة الحجاج وعماله.

(٧) البيت في: الأصمعيات، ١٣/١، والخزانة، ٢٨٠/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- إضمار الأفعال

قال الله تعالى: ﴿فأما الّذين اسودّتْ وُجُوههُمْ أكفرْتُمْ﴾ [آل عمران:١٠٦] التّقْدير: "فيُقالُ لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟"[١] لأنّ أما لا بُدّ لها فيْ الخبر من فاء، فلمّا أضمر القوْل أضمر الفاء. ومثله: ﴿ثُمّ يخْرُجكُمْ طفْلا ثمّ لتبْلُغُوا أشُدّكُمْ ثمّ لتكُونُوا شُيُوخا ومنْكُمْ من يُتوفّى من قبْلُ﴾ [غافر:٦٧] والتّقْدير: يتوفى قبل أن يبلغ الشّيخوخة،[٢] ومثله قوْل الشنفري: (الطويل)

فلا تقْبُروني أن قبري مُحرّمٌ عليكُم ولكنْ خامري أُمّ عامر[٣]

أي ولكنْ دعوني للتي يُقالُ لها: خامري أمّ عامر إذا صيدت، يعنى الضبع.[٤] ومن إضمار الأفْعال: أثعْلبا وتفرُّ؟ أيْ: أترى ثعلبا وتفر؟ وقوْله تعالى: ﴿قُلْ لمْنْ ما فيْ السّماوات والأرْض قُلْ للّه﴾ [الأنعام:١٢] فهذا مضمر كأنه لمّا سألهم عادوا بالسؤال عليْه فقيْل له: ﴿قل لله﴾ ومثله فيْ كتاب الله كثير.

تلك أمْثلة متعددة على إطلاق أنواع الحذْف والإضْمار عنْد البلاغيّين والنّحْويّين على حد سواء، وطبّقتِ الباحثةُ بعْض تلْك الأمْثلة على كتاب أوْضح المسالك لبيان مواضع اللّبْس فيْها والتي حددها ابن هشام من وجهة نظره، وإبراز التعدّد النحويّ عنده وعند غيره من النُحاة.

---

(١) الطبري، جامع البيان، ٩٣/٧

(٢) السابق، ٤١٢/٢١.

(٣) البيت منسوب للشنفري في الصناعتين، ٥٩/١، وفقه اللغة، ٢٧٢، ومقاييس اللغة، ٢١٧/٢، والشعر والشعراء، ٦/١، والعقد الفريد، ٢٨/١، وشرح نهج البلاغة، ٢١٥/١، ومنسوب لتأبط شراً، في الحيوان، ٤٥٠/٦، وبدون نسبة في الصاحبي في فقه اللغة، ٥٩/١.

(٤) العسكري، الصّناعتين، ٥٧/١ وابن فارس، الصّاحبي، ٥٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المرفوعات

- حذف المبتدأ والخبر

نحو تركيب "خرجتُ فإذا السبع":

يجُوزُ أن تكون إذا الفجائية اسما (ظرف زمان أو مكان) أو حرْفا، فإذا كانتْ اسما لمْ يكُنْ ثمّ حذْف، وكان السبع مبتدأ مؤخر و(إذا) خبر مقدم كما تقُوْل: عندي زيد، ويتعلق الظرف باستقرار محذوف، فإذا ذكرت اسما آخر كان منصوبا على الحال نحْو خرجت فإذا السبع واقفا، والعامل فيْ الحال الظرف، أوْ يُمْكنُ رفعه على الخبر وجعل الظرف من صلته، أما إذا كانتْ (إذا) حرْفا فيكُونُ ما بعدها مبتدأ والخبر محذوف، والتّقْديْر: خرجت فإذا السبع واقف.(١)

- حذْف كان:

تختص (كان) من دون أخواتها بأشياء، من هذه الأشياء جواز حذْفها، ويكثر حذْفها مع اسمها ويبقى الخبر، ويكثر ذلك مع إن ولو الشّرطيتين ومن ذلك قوْلهم: "النّاس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وأن شرا فشرّ"(٢) فهذا القوْل يجُوزُ فيْه أربعة أوْجُه هي:(٣)

- الوجه الأول: نصب (خير) الأوّل والثّاني فنقوْل: إن خيرا فخيرا، وإن شرا فشراً، وانتصابها بحذْف كان واسمها من الشّرط والجواب، وذلك لدلالة (إن) عليهما إذْ لا يقع بعدها إلاّ

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٤/١-٩٥

(٢) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ج٢، ص٣٤١، مثل رقم (٤٢٤٧).

(٣) انظر: صبرة، د. محمد حسنين، تعدّد التوجيه النحويّ مواضعه، أسبابه، نتائجه، كلية دار العلوم، دار غريب للطباعة وَالنّشر وَالتوزيع، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فعل، والتّقْديْر: إن كان عملهم شرا فيكُونُ جزاؤهم شرا، ويجُوزُ فيْ هذا الوجه توجيه آخر وهُو أنْ يكُون خيرا الثّاني مفعولا ثانيا لفعل محذوف تقديره: يجزون، فيكُونُ التّقْديْر: إن كان عملهم خيرا فهم يجزون خيرا.

- الوجه الثّاني: رفعهما: فنقوْل: إن خيرا فخير وأن شرا فشر، فأما رفع خير الأوّل فيحذْف كان وخبرها، وأما رفع خير الثّاني فعلى أنّه خبر لمُبتدأ محذوف، والتّقْديْر: إن كان فيْ عمله خير فجزاؤه خير، وأن كان فيْ عمله شر فجزاؤه شر ويجُوزُ فيْ هذا الوجه توجيه آخر: أنْ يكُون خير الأوّل فاعلا على أن كان تامة، أيْ: إن وقع خير.
- الوجه الثّالث: نصب الأوّل ورفع الثّاني فنقوْل: إن خيرا فخيرا، وأن شرا فشر، فنصب الأوّل على ما ذكر فيْ الوجه الأوّل ورفع الثّاني على ما ذكر فيْ الوجه الثّاني، والتّقْديْر: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وأن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر.
- الوجه الرابع: رفع الأوّل ونصب الثّاني، فنقوْل: إن خيرا فخيرا، وأن شرا فشرا، فأما رفع الأوّل فعلى ما ذكر فيْ الوجه الثّاني، وأما نصب الثّاني فعلى ما ذكر فيْ الوجه الأول، والتّقْديْر: إن كان فيْ عمله خير فيكُونُ جزاؤه خيرا، وأن كان فيْ عمله شر فيكُونُ جزاؤه شرا وتجوز هذه الأوْجُه جميعها فيْ التّركيب الثّاني من العبارة، وهُو "وإن شرا فشر"، والشاهد على ذلك قوْل النّعمان بن المنذر:[1]

قدْ قيْل ذلك إن حقا وأن كذبا وما اعتذارك من شيء إذا قيْلا[2]

---

(١) الشّنقيطي، (١٣٣١هـ)، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (د.ت)، ١٠/١.

(٢) البيت للنعمان بن المنذر في سيبويه والشنتمري، ١٣١/١، والأغاني، ٥٧٢٥/١٦، ٦٤٧٨/١٨، وأمالي المرتضى، ١٩٣/١، والمفصل، ص٤، والسيوطي، ص٦٨، وأمالي ابن الشجري، ٣٤١/١، ٣٤٧/٢، والخزانة، ٧٨/٢، والعيني، ٦٦/٢، والدرر، ٩٠/١، وبلا نسبة في ابن عقيل، ٢٥٤/١، والأشموني، ٢٤٢/١.انظر: معجم شواهد النحو، د. حنا حداد، ٢١٣٩/٥٥٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **المثنى المرفوع**

من المحذوفات فيْ باب المرفوعات الّتي لمْ يُجزْها ابن هشام منعا للبس أوْ الغُمُوض حذْف النّون من ذان أوْ تان فقال: "وقال هما اللتا لوْ ولدت تميم ولا يجُوزُ ذلك فيْ ذان وتان للإلباس"[1] وبلحرث بن كعب وبعْض ربيعة يحذْفون نون اللذان واللتان أيْ: أنها لغة، وما نع اللّبْس هنا أن (ذا) اسم إشارة خاص بالمفرد والنّون فيْه تخص المثنى فلو حذفت لالتبس المفرد بالمثنى، وكذلك (تان).

- **حذْف همزة الخبر**

تحذْف الهمزة المكسورة نحو: "اتخذناهم سخريا" و "واستغفرت لهم" وهُو الأصْل لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر.

- **المنصوبات**

- **حذْف خبر (لا) أوْ إبقاؤه:**

الحجازيون يحذْفون خبر (لا) كثيرا[2] فيقوْلون: لا أهل، ولا بأس. ويجُوزُ عندهم إظهار الخبر نحْو قوْله تعالى: ﴿يوْمٌ لا بيْعٌ فيْه ولا خُلّةٌ ولا شفاعةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤] ونحو لا رجل أفضل منك، أما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر ها البتة ويقوْلون: أنّه من الأصول المرفوضة ويتأولون ما ورد فيْه الخبر مذكورا، فيقوْلون فيْ المثال السّابق: إن أفضل نعت لرجل على الموضع، وكان المبرد يجيز فيْ كلمة أفضل أن تكون مرفوعة بلا على أنها خبرها، وأن تكون مرفوعة على أنها خبر المبتدأ إذا كانتْ لا وما بعدها فيْ موضع

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٤١/١.

(٢) صبرة، تعدّد التوجيه النحويّ مواضعه، ص٨٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البناء[1]

- المصدر المؤول بـ(أن، أنّ، كي)

ينصب المجرور قياسا إذا سبق بـ (أن) أوْ (أن) أوْ (كي) المصدريّة وذلك لارتباطها وتعلقها بما بعدها نحو: ﴿شهد اللّهُ أنّهُ لا إله إلاّ هُو﴾ [آل عمران : ١٨] ونحو: ﴿أوعجبْتُمْ أنْ جاءكُمْ ذكْرٌ منْ ربّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣] ونحو: ﴿كيْ لا يكُون دُولة﴾ [الحشر: ٧] واشترط ابن مالك فيْ أن وأن أمن اللّبْس فمنع الحذْف فيْ نحْو رغبت فيْ أن تفعل أوْ عن أن تفعل لإشكال المُراد بعد الحذْف.[2]

واختلف النُحاة فيْ كسر أوْ ضم آخر النّدبة فقال ابن هشام: " فإن أوقع حذْف الكسرة أوْ الضمة فيْ لبْس أبقيا وجعلت الألف ياء بعد الكسرة نحْو واغلامكى و(واوا) بعد الضمة نحْو واغلامهو، أوْ واغلامكمو، ولك فيْ الوقف زيادة هاء السكت بعد أحْرُف المد".[3]

يخْتصّ ما فيْه تاء التأنيث بأحكام منْهُا أنّه لا يشترط لترخيم ما فيْه تاء التأنيث علمية ولا زيادة على الثّلاثة، وأنه إذا حذفت منْهُ التاء توفر من الحذْف ولا يتبع حذْفها حذْف حرْف قبلها مثال ذلك: عقنباة، يُقالُ: يا عقبنا.

وأنه لا يرخم إلاّ على نية المحذوف مثال ذلك: مسلمة وحارثة وحفصة، يُقالُ: يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح حتى لا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل،١٠٧/١.

(٢) السابق، ٢٠٢/٢

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ٥٤/٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **المنصوب بعد حذف الفعل**

من ذلك (أهلا وسهلا ومرحبا) فالمشهور أنها منصوبة بفعل مقدر، أيْ: أصبت أهلا، وأصبت سهلا، أيْ: مكانا سهلا، وأصبت رحبا وسعة، [1] لكنْ من العرب من يرفع فيقوْل: أهل، وسهل، ومرحب أيْ: هذا أهل... الخ فيكُونُ(هذا) مبتدأ محذوفا، وأهل الخبر، قال طفيل الغنوي:[2]

وبالسّهْب ميمون النّقيبة قوْله لمُلتمس المعروف: أهْلُ ومرْحبُ

فرفع أهل ومرحب على إضمار مبتدأ، والتّقْديْر هذا أهل ومرحب أوْ يكُونُ مبتدأ على معْنى لك أهل ومرحب.[3]

- **المجرورات**

- **حذْف المضاف**

قدْ يحذْف المضاف ويبقى المضاف إليْه على جره وشرط ذلك أنْ يكُون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف مثْله فيْ اللّفْظ والمعْنى كقوْل أبي دؤاد حارثة بن الحجاج:

أكل امرئ تحْسبيْن امرأ وكلّ نارٍ تُوقد فيْ الليل نارا

فأبقى (نارا) على جره مع أنّه مضاف إليْه، والمضاف كُلّ محذوفة معطوفة على (كُلّ) المذكورة أيْ: (وكل نار) وإنّما قدرناه مجرورا (بكل) المحذوفة، ولم نجعله مجرورا بالعطف على (امرئ) المجرورة بإضافة (كُلّ) إليْه؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملتين

(١) صبرة، تعدّد التوجيه النحويّ مواضعه، ص١٠٠.

(٢) الشّنتمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ ج١، ص١٤٩.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٥٤٠/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مُختلفتين؛ لأنّ (امرأ) المجرور معمول (لكل)، و(امرأ) المنصوب معمول (لتحسبين) على أنّه مفعول ثان لهُ، ومفعوله الأول: (أكُلّ امرئ) مقدم عليْه، فلو عطفنا (نارا) المجرورة على (امرئ) المضافة إليْه (كل)، وعطفنا (نارا) المنصوبة على (امرئ) المنصوبة لزم أن تعطف بحرْف واحد شيئين على معمولي عاملين مُختلفين، وذلك ممتنع، وهُو مذهب ابن هشام والمبرد وغيرهم.

- **تقدير المحذوف**

إن تقدير المضمر أو المحذوف يعني تأويله، أي أن المراد به رد الفرع إلى الأصل؛ لأن الفرع صورة حادت عن الأصل ولحقها تشويش على مستوى المعنى؛ لذا وجب رده إلى الأصل قصد تبرير الحركة الإعرابية وترميم معنى الجملة بكاملها.

والتقدير موجود ضمن كل مستويات التحليل اللغوي سواء تعلق الأمر بالصوت أو بالحرف أو بالكلمة أو الجملة؛ أي أنه ليس خاصا بمستوى دون آخر.[1]

من خلال تعمق النحو العربي فيما يتعلق بظاهرة الإضمار والحذف والتقدير، تبين أن التقدير لا يرتبط بالإضمار فحسب بل تجاوزه إلى قضايا نحوية أخرى وهي قضايا تشمل الحمل على المعنى، والتضمين والتقديم والتأخير...الخ لكن هناك معايير تعتبر ضوابط لعملية التقدير إذ يقول صاحب ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: "إن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين هما: المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها. ولذلك

(١) برامو، أ. بوشعيب، ظاهرة الحذف في النحو العربي – محاولة للفهم، عالم الفكر، العدد (٣)، المجلد (٣٤)، آذار، ٢٠٠٦، ص٥١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يمنع النحويون بعض التقديرات – أحيانا أخرى – تبعا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة وقواعد خاصة وإن كان المعنى لا يحتاج إليها"[1]، ومن عنصري الصناعة والدلالة صاغ النحاة قواعد تقيد عملية التقدير هي:

- **بيان مكان المقدر**

عرّفه ابن هشام بقوله: "القياس أن يُقدّر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله، فيجب أن يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدّما عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه".[2]

- **بيان مقدار المقدر**

قال ابن هشام: "ينبغي تقليله ما أمكن لنقل مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأخفش في (ضربي زيدا قائما) (ضربه قائما) أولى من تقدير باقي البصريين (حاصل) إذا كان أو إذا كان قائما؛ لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة؛ ولأن التقدير من اللفظ أولى"[3]

- **بيان كيفيّة التقدير**

قال: "إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج"[4]

---

(١) حموده، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية: الإسكندرية، (د.ت)، ص١٣٩

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٠٣/٢.

(٣) السابق، ٧٠٥/٢.

(٤) السابق، ٧٠٧/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- أن يكون المحذوف من لفظ المذكور

قال ابن هشام: "فيقدر في (ضربي زيدا قائما) (ضربه قائما)، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرا دون إذ كان، أو إذا كان. ويقدر اضرب دون أهن في زيدا اضربه، فإنْ مُنع من تقدير المذكور معنى أو صناعة، قُدّر مالا مانع له:

فالأول نحو: زيدا اضرب أخاه! يقدّر فيه أهن دون اضرب، فإن قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن.

والثاني نحو: زيدا امرر به. تقدر فيه جاوز دون امرر؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم إن كان العامل مما يتعدى بنفسه وتارة بالجار نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز أن يقدر نصحت زيدا، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به."[1]

إن من يتبع هذه القيود عند التقدير يضمن لتأويلاته قدرا كبيرا من الدقة، فقد اقترن الحذف والإضمار بالتقدير، والعمليتان معا تتسمان بالمرونة إلى درجة يعتقد المرء أنهما غير مقيدّتيْن، لكن النحاة ضبطوا التقدير بالقيود الآنفة، مما جعل التقدير ظاهرة مضبوطة وخاضعة لمعيار.

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ، ٧٠٨/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الخاتمة

توصلت الباحثة في نهاية الدراسة إلى أن المقصود بالغموض اللغوي في اللغة يعني اللبس والإبهام، أما اصطلاحاً فهو ما أُشْكل، وانعدم وُضُوحُهُ على الكاتب، أو السّامع، أو القارئ ممّا يضعُهُ فيْ شكٍّ بيْن أمْرِيْن أوْ أكْثر ممّا تُجيْزُهُ اللُّغةُ، فالغُمُوضُ يعْني عدم وُضُوح الدلالة، أو عدم وضوح الموقع الإعرابي للتركيب معين أو جزء من تركيب، مما يدعو اللغويين لتفسير هذا التركيب أو الجزء بأكثر من وجه، وكل وجه منها يصلح أن يكون هو المقصود بأدلة نحوية مقنعة.

أما موقف اللغويين العرب القدماء من الغموض اللغوي فقد تمثل في ما يلي:

- استخدم علماء اللغة ومنهم: (سيبويْه، الجاميّ، السُّيُوطي... وغيرهم) مصطلح الغموض ليدل على عدم الإيضاح أو الإبهام.
- استخدم علماء اللغة لفظ (اللبس) ليدل على مصطلح الغموض.
- وجد علماء اللغة أن الغموض ظاهرة عامة، وأنها تسبب الإرباك وعدم الفهم للقارئ والسامع، لذا حاولوا حصر الحالات التي يحدث فيها الغموض اللغوي، وقيَّدوها بقيود تمنع هذا الغموض، وقد اهتم ابن هشام بشكل ملحوظ بهذا الجانب، فحدد كل حالة في اللغة تؤدي إلى غموض، وبيَّن كيفية تلافيها في عدد من مؤلفاته وخاصة في كتابة مغني اللبيب، أما في كتابه موضع الدراسة – أوضح المسالك – فقد تناول كل تركيب مربك يؤدي إلى الغموض، وبيَّن موضع الغموض فيه، كما بيّن أوجهه الإعرابية التي يمكن تُخَرَّج له، ثمّ وضّح طرق إزالة هذا الغموض.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ووجدت الباحثة أن علماء اللغة اجتهدوا في تحديد وحصر أسباب الغموض اللغوي فمنهم من يرى أنه ناتج عن المعنى المعجمي للمفردات اللغوية أو غرابة المفردات، والتورية والمجاز، والكلام المجمل وما يتعلق به من دلالة الحال، والحذف المخل، والمشترك اللفظي.

ومنهم من يرى أنه ناتج عن الخروج على القاعدة النحويّة، أو طبيْعة اللُّغة، أو المعْنى، أو الاجتهاد.

ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى الغموض اللغوي، فإن علماء اللغة توصلوا إلى عدد من القواعد التي تقيد التركيب الغامض لتبعده وتمنعه من الغموض، كالعلامة الإعرابية والسياق، وتقييد الترتيب وغيرها.

وتوصي الباحثة بمزيد من الدراسات في موضوع الغموض عند علماء اللغة للتعرف على المزيد من أسباب الغموض وطرق إزالتها ومعرفة أثرها في تعدد ووجوه النحو لإثراء المكتبة العربية بجهود علمائنا الأجلاء كابن هشام وغيره من علماء اللغة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الشواهد الشعرية

٣. ثبت المصادر والمراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- فهرس الآيات القرآنية مرتبا حسب سور القرآن الكريم وآياته.

الرقم	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
	سورة الفاتحة		
١.	﴿الْحمْدُ للّه ربّ الْعالمين (٢) الرّحْمن الرّحيم (٣) مالك يوْم الدّين﴾	٢، ٣، ٤	٤٥
٢.	﴿إيّاك نعْبُدُ وإيّاك نسْتعينُ﴾	٥	٤١،٤٥،٤٦
	سورة البقرة		
٣.	﴿ماذا أراد اللّهُ بهذا مثلا يُضلُّ به كثيرا﴾	٢٦	٢٨
٤.	﴿ولا تلْبسُوا الْحقّ بالْباطل﴾	٤٢	١٤
٥.	﴿وإذ ابْتلى إبْراهيم ربُّهُ بكلماتٍ﴾	١٢٤	٢٥،٦٨
٦.	﴿إنّك أنْت السّميعُ الْعليمُ﴾	١٢٧	٢٨
٧.	﴿وما أُهلّ به لغيْر اللّه﴾	١٧٣	٤١
٨.	﴿يوْمٌ لا بيْعٌ فيه ولا خُلّةٌ ولا شفاعةٌ﴾	٢٥٤	٩٢
٩.	﴿لا تأْخُذُهُ سنةٌ ولا نوْمٌ﴾	٢٥٥	٤٦
١٠.	﴿لا تُبْطلُوا صدقاتكُمْ بالْمنّ والأذى كالّذي...﴾	٢٦٤	٢٩
١١.	﴿ ولسْتُمْ بآخذيه إلا أنْ تُغْمضُوا فيه واعْلمُوا أنّ اللّه غنيٌّ حميدٌ﴾	٢٦٧	١٣
	سورة آل عمران		

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٢.	﴿شهد اللّهُ أنّهُ لا إله إلا هُو﴾	١٨	٩٣
١٣.	﴿يا أهْل الْكتاب لمْ تلْبسُون الْحقّ بالْباطل﴾	٧١	١٤
١٤.	﴿فأما الّذيْن اسْودّتْ وُجُوههُمْ أكفرْتُمْ﴾	١٠٦	٨٩
	سورة النساء		
١٥.	ومنْ يُطع اللّه والرّسُول فأُولئك مع الّذيْن أنْعم اللّهُ عليْهمْ﴾	٦٩	٤٧
١٦.	﴿ومنْ لمْ يسْتطعْ منْكُمْ طوْلا أنْ ينْكح الْمُحْصنات الْمُؤْمنات فمنْ ما ملكتْ أيْمانُكُمْ منْ فتياتكُمُ الْمُؤْمنات﴾	٢٥	٧١
	سورة المائدة		
١٧.	﴿وما أُهلّ لغيْر اللّه به﴾	٣	٤١
	سورة الأنعام		
١٨.	﴿وأجلٌ مُسمّى عنْدهُ﴾	٢	٦٠
١٩.	﴿وللبسْنا عليْهمْ ما يلْبسُون﴾	٩	١٤
٢٠.	﴿قُلْ لمنْ ما فيْ السّماوات والأرْض قُلْ للّه﴾	١٢	٨٩
٢١.	﴿ولا تخافُون أنّكُمْ أشْركْتُمْ باللّه﴾	٨١	١٠
٢٢.	﴿ووهبْنا لهُ إسْحاق ويعْقُوب كُلاّ هدْينا ونُوحا هدْينا منْ قبْلُ﴾	٨٤	٤٧
٢٣.	﴿إنّ اللّه فالقُ الْحبّ والنّوى يُخْرجُ الْحيّ من الْميّت ومُخْرجُ الْميّت من الْحيّ ذلكُمُ اللّهُ فأنّى تُؤْفكُون﴾	٩٥	٢٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

.٢٤	﴿فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون﴾	١٣٥	٢٢
سورة الأعراف			
.٢٥	﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾	٦٣	٩٣
.٢٦	﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾	١٥٥	٦٦
.٢٧	﴿قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله﴾	١٨٨	٤٧
سورة الأنفال			
.٢٨	﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق﴾	٥	٢٧
سورة يونس			
.٢٩	﴿قل لا أملك لنفسي ضرا ولا نفعا إلا ما شاء الله﴾	٤٩	٤٧
سورة يوسف			
.٣٠	﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف﴾	٨٥	٨٣
سورة النحل			
.٣١	﴿ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده أن أنذروا أنه لا إله إلا أنا فاتقون﴾	٢	١٠
سورة الإسراء			
.٣٢	﴿قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم﴾	٩٦	٤٣
سورة مريم			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣٣.	﴿لننزعنّ من كُلّ شيعةٍ أيُّهُمْ أشدُّ﴾	٦٩	٧٦
	سورة الأنبياء		
٣٤.	﴿فما زالتْ تلْك دعْواهُمْ حتّى جعلْناهُمْ حصيدا﴾	١٥	٦٥
	سورة النمل		
٣٥.	﴿ألا يسْجُدُوا للّه﴾	٢٥	٨٧
	سورة العنكبوت		
٣٦.	﴿قُلْ كفى باللّه بيْني وبيْنكُمْ شهيدا﴾	٥٢	٤٣
	سورة الأحزاب		
٣٧.	﴿ ويُعذّب الْمُنافقين﴾	٢٤	٨٢
	سورة الصافات		
٣٨.	﴿وما منّا إلاّ لهُ مقامٌ معْلُومٌ﴾	١٦٤	٨٨-٨٧
	سورة الزمر		
٣٩.	﴿قُلْ أفغيْر اللّه تأْمُرُوني أعْبُدُ أيُّها الْجاهلُون (٦٤) ولقدْ أُوحي إليْك وإلى الّذين منْ قبْلك لئنْ أشْركْت ليحْبطنّ عملُك ولتكُوننّ من الْخاسرين (٦٥) بل اللّه فاعْبُدْ وكُنْ من الشّاكرين﴾	٦٤-٦٦	٤٥
٤٠.	﴿والسّماواتُ مطْويّاتٌ بيمينه﴾	٦٧	١٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤١.	﴿حتّى إذا جاءُوها فُتحتْ أبوابُها﴾	٧١	٨١
	سورة غافر		
٤٢.	﴿وقال رجُلٌ مُؤمنٌ منْ آل فرْعوْن يكْتُمُ إيمانهُ﴾	٢٨	٥٢
٤٣.	﴿ثُمّ يخْرُجكُمْ طفْلا ثمّ لتبْلُغُوا أشُدّكُمْ ثمّ لتكُونُوا شُيُوخا ومنْكُمْ من يُتوفّى من قبْلُ﴾	٦٧	٨٩
	سورة الزخرف		
٤٤.	﴿وعنْدهُ علْمُ السّاعة واليْه تُرْجعُون(٨٥) ولا يمْلكُ الّذيْن يدْعُون منْ دُونه الشّفاعة إلاّ منْ شهد بالْحقّ وهُمْ يعْلمُون(٨٦) ولئنْ سألْتهُمْ منْ خلقهُمْ ليقُولُنّ اللّهُ فأنّى يُؤفكُون(٨٧) وقيْله يا ربّ إنّ هؤلاء قوْمٌ لا يُؤمنُون﴾	٨٥-٨٨	٢٧
	سورة محمد		
٤٥.	﴿أمْ على قُلُوبٍ أقْفالُها﴾	٢٤	٦٠
	سورة النجم		
٤٦.	﴿وثمُود فما أبْقى﴾	٥١	٢٦
	سورة القمر		
٤٧.	﴿ولقدْ جاءهُمْ من الأنْباء ما فيْه مُزْدجرٌ﴾	٤	٣٥
٤٨.	﴿خُشّعا أبْصارهُمْ يخْرُجون من الأجْداث﴾	٧	٧٧
	سورة الحديد		

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤٩.	﴿يا أيُّها الّذين آمنُوا اتّقُوا اللّه وآمنُوا برسُوله يُؤتكُمْ كفلَيْن من رحْمته ويجْعلْ لكُمْ نُورا تمْشُون به ويغْفرْ لكُمْ واللّهُ غفُورٌ رحيمٌ﴾	٢٨	٣٧
٥٠.	﴿لئلا يعْلم أهْلُ الْكتاب ألا يقْدرُون على شيْءٍ منْ فضْل اللّه﴾	٢٩	٣٧
	سورة الحشر		
٥١.	﴿كيْ لا يكُون دُولة﴾	٧	٩٣
	سورة نوح		
٥٢.	﴿ربّ لا تذرْ﴾	٢٦	٨٣
	سورة الجن		
٥٣.	﴿وأحْصى كُلّ شيْءٍ عددا﴾	٢٨	٢٩
	سورة المدثر		
٥٤.	﴿وربّك فكبّرْ﴾	٣	٤١
	سورة الإنسان		
٥٥.	﴿يُدْخلُ منْ يشاءُ في رحْمته والظّالمين أعدّ لهُمْ عذابا أليما﴾	٣١	٨٢
	سورة الضحى		
٥٦.	﴿فأمّا الْيتيم فلا تقْهرْ (٩) وأمّا السّائل فلا تنْهرْ﴾	١٠،٩	٤٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- فهرس الشواهد الشعرية مرتبا حسب القافية

الرقم	البيت الشعري أو جزء منه		الصفحة
	قافية الباء		
١.	وبالمَنْهَب ميمون النَقيبة قوْله	لمُلتمس المعروف: أهْلُ ومرْحبُ	٩٤
٢.	أتهْجُرُ ليْلى بالفراق حبيبها	وما كان نفْسا بالفراق تطيبُ	٧٧
٣.	كذبتم وبيت الله لا تأخذونها	بني شاب قرناها تصر وتحلب	٨٧
٤.	وما مثْلُه فيْ النّاس إلاّ مُملّكا	أبو أمّه حيٌّ أبُوه يُقاربُهُ	٤٨
٥.	أهابُك إجلالا، وما بك قدرةٌ	عليّ، ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها	٦٠
٦.	به دخيلُ هوى ضمْرٍ إذا ذُكرتْ	سلْمى له جاش في الأحشاء والتهبا	٨٥
٧.	أولَيْس من عجبٍ أسائلكم	ما خطب عاذلتي وما خطبي	٨٨
	قافية التاء		
٨.	على صُلب الوظيف أشد يوما	وتحتي فارسٍ بطلٍ كُميْتُ	٥٠
	قافية الحاء		
٩.	فقدْ والله بيّن لي عناءٌ	بوشْك فراقهم صُردٌ يصيحُ	٥٢
	قافية الدال		
١٠.	ما للجمال مشيُها وئيدا	أجندلا يحملن أم حديدا	٦١
١١.	بنُونا بنُو أبْنائنا وبناتُنا	بنُوهنّ أبْناءُ الرّجال الأباعد	٤١،٥٧
١٢.	ألا أيُهذا الزاجري أحْضر الوغى	وأن أشهد اللذّات، هل أنت مُخلّدي	٨٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

	قافية الراء		
١٣.	كذا إذا عاد عليه مضمر	ممّا به عنه مبينا يخبر	٦٠
١٤.	سيبقى لها في مُضمر القلب والحشا	سريرةُ وُدٍ يوم تُبلى السّرائرُ	٨٠،٨٥
١٥.	ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى	ولا زال مُنْهلاً بجرعائك القطرُ	٨٧
١٦.	لها مُقْلتا أدماء طُلّ خميلة	من الوحش ما تنفكُّ تزعى عرارُها	٥٢
١٧.	والأصل فيْ الإخبار أن تؤخرا	وجوّزوا التّقْديم إذْ لا ضررا	٥٦
١٨.	أكل امرئ تحْسبيْن امرأ	ونارٍ تُوقدْ فيْ الليل نارا	٩٤
١٩.	فيا الغُلامان اللّذان فرّا إيّاكُما أنْ تُكْسباني شرّا		١٢،١١
٢٠.	فلا تقبُرُوني أن قبري مُحرّمٌ -	عليكُم ولكنْ خامري أُمّ عامر	٨٩
	قافية السين		
٢١.	ترى الجليس يقُولُ الحق تحْسبُهُ صدقْ مقالتهُ واحْذرْ عداوته	رُشْدا وهيْهات فانكُرْ ما به الْتبسا والبسْ عليْه أُمُورا مثْل ما لبسا	١٤
٢٢.	خُطباءٌ على المنابر فُرسا لا يُعابون صامتين وأن قا	نّ عليْها وقالةٌ غير خُرس لوا أصابوا ولم يقُولُوا بلبس	١٧
	قافية الضاد		
٢٣.	لمْ يفُتْنا بالوتْرقومٌ وللضّيْـ	ـم رجالٌ يرْضوْن بالإغْماض	١٣
	قافية العين		

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢٤.	مُزبّدا يخطُر ما لمْ يرني وإذا يخلوُ لهُ لحمي رتغ	٦٨
	قافيةُ الفاء	
٢٥.	أنت الهلالي الّذي كانتْ مرّة سمعنا به والأرْحبيُّ المُعلفُ	٨٨
٢٦.	خالف ابن الشحناء في كل أمر فاتركه فقد كرهت الخلاف	٨٣
	قافية القاف	
٢٧.	وأن امرأ أسرى إليك ودونهُ فيافٍ تنوفاتٌ وبيداءُ خيفقُ لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أن المُعان مُوفّقُ	٧٢
	قافية الكاف	
٢٨.	إذا الغيثُ غادى نسجهُ خلت أنّهُ مضت حقبةٌ حرسّ لهُ وهُو حائكُ	١٨
	قافية اللام	
٢٩.	فبعثتُ جاريتي فقُلتُ لها اذهبي قوْلي مُحبُّك هائما مخبولا	٨٨
٣٠.	قدْ قيْل ذلك إن حقا وأن كذبا وما اعتذارك من شيء إذا قيْلا	٩١
٣١.	فلوْ أن ما أسْعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولمْ أطْلُبْ قليلٌ من المال	٧٨
	قافية الميم	
٣٢.	صددْت فأطْولْت الصّدُوْد، وقلّما وصالٌ على طُوْل الصّدُوْد يدُوْمُ	٧٥
	قافية النون	
٣٣.	..... ونحن عن فضلك ما استغنينا	٢٧
٣٤.	فقلت له لا والذي حجّ حاتم أخونك عهدا إنني غير خوّان	٨٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣٥.	عندي اصطبار وأمّا أنني جزع يوم النّوى؛ فلوجدٍ كاد يبريني	٥٩
	قافية الياء	
٣٦.	ضاحكا ما قبّلْتُها حيْن النّداءوا نقضُوا صكّها، وردتْ عليّا	٦٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ثبت المصادر والمراجع

- الآمدي(٣٧٠هـ)، أبو القاسم الحسن بن بشر، **الموازنة بين أبي تمام والبحتري**، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٧٢م.
- ابن أبي الإصبع(٦٥٤هـ)، عبد العظيم بن عبد الواحد، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر**، تحقيق: حنفي محمد شرف، جامع التراث، مصر، ١٩٣٦م.
- ابن أبي الحديد(٦٥٦هـ)، أبو حامد عز الدين بن هبة الله، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- ابن الأثير(٦٢٢هـ)، أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد، **المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- ابن الأنباري(٥٧٧هـ)، كمال الدين أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٢م.
- ابن جني(٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النّجار، عالم الكتب: بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٣م.
  - **المنصف شرح كتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، نشر: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٥٤م.
  - **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- ابن حمدون(٥٦٢ هـ)، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، **التذكرة الحمدونية**،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تحقيق: د. إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- ابن دريد(٣٢١هـ)، أبو بكر محمد بن الحسن، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، (د.ت).
- ابن السرّاج (٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- ابن الشّجري(٥٤٢هـ)، علي بن حمزة العلوي، **أمالي ابن الشّجري**، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ابن عاشور (١٣٩٣هـ)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، **التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)**، مؤسسة التاريخ العربي: بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- ابن عقيل(٧٦٩هـ)، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
  - **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- ابن فارس(٣٩٥هـ)، أحمد بن زكريا: **الصّاحبي في فقه اللُّغة**، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، مصر،(د.ت).
- ابن كثير(٧٧٤هـ)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩م.
- ابن مالك(٦٧٢هـ)، محمد بن عبد الله، **إكمال الأعلام بتثليث الكلام**، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، مكتبة المدني، جدة، ط١، ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق: محمد المهدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٢م.
- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، دار المأمون للتراث: دمشق، ط١، ١٩٨٠م.

- ابن النّجار(٩٧٢هـ)، أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، **شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير**، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان: الرياض، ١٩٩٣م.
- ابن هشام(٧٦١هـ)،جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، (د.ت).
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الحاشية(عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)** تأليف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ابن يعيش(٦٤٣هـ)، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- أبو حيّان النحوي (٧٤٥هـ)، أثير الدين، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

■ تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.

- الاستراباذي(٧٠١ هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- برامو، أ. بوشعيب، ظاهرة الحذف في النحو العربي – محاولة للفهم، عالم الفكر، العدد (٣)، المجلد (٣٤)، آذار، ٢٠٠٦م.
- البغدادي (٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النّحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- الجاحظ (٢٥٥هـ)، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥م.

■ الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.

- الجاسم، محمود حسن، أسباب التعدّد في التّحليل النحوي، جامعة حلب، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، (د.م): (د.ت).
- الجاميّ (٨٩٨ هـ)، نور الدّين عبد الرحمن، الفوائد الضّيائيّة في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د.أسامة طه الرّفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، بغداد، العراق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- الجرجاني(٤٧١هـ)، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨م.

■ أسرار البلاغة، تحقيق: رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

■ دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

- جطل، د. مصطفى، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٩٨٠م.
- حجاز، د. متولي محمود المتولي عوض، الغموض والتركيب النحوي في التراث اللغوي، فيلولوجي- سلسلة في الدراسات الأدبية واللغوية، صحيفة علمية محكمة، جامعة عين شمس، كلية الألسن، العدد (XLVI)، ٢٠٠٦م.
- حداد، د.حنا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، السعودية، ط١، ١٨٨٤م.
- الحريري(٥١٦هـ)، القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت،١٩٩٨م.
- حسّان، د. تمّام، اللغة العربية، معناها ومبناها، عالم الكتب: (د.م)، ط٥، ٢٠٠٦م.
- حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدّرس اللُّغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٣م.
- الحموز، د. عبد الفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، مج٢، عدد(١)، ١٩٨٧م.
- الرازي(٦٠٦ هـ)، فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بدري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- الرماني(٣٨٤هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، رسالة منازل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٤م.

- الزركشي(٧٩٤هـ)، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي: (د.م)، ط١، ١٩٥٧م.
- الزركلي (١٣٩٦هـ)،خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الزمخشري (٥٣٨هـ)، محمود بن عمر الخوارزمي، **أساس البلاغة**، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- السامرائي، فاضل صالح، **لمسات بيانية في نصوص من التنزيل**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م.
- السُبْكي (٧٦٣ هـ)، بهاء الدين، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ: القاهرة، (د. ت).
- السهيلي(٥٨١هـ)، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، **نتائج الفكر**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطابع الشّروق، بيروت، ١٩٧٨م.
- سيبويه (١٨٠هـ)، أبو البشر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت).
- السيوطي (٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السّلام هارون، و د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٩٧٥م.

- الشّنقيطي (١٣٣١هـ)، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (د.ت).

- صبرة، د. محمد حسنين، **تعدّد التوجيه النحويّ مواضعه، أسبابه، نتائجه**، كلية دار العلوم، دار غريب للطباعة والنّشر والتوزيع، جامعة القاهرة،، ٢٠٠٦م.

- صمود، حمادي، **التفكير البلاغيّ عند العرب . أسسه وتطوّره إلى القرن السادس الهجريّ**، منشورات الجامعة التّونسيّة، تونس، ١٩٨١م.

- الطبري(٣١٠هـ)، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: محمود شاكر الحرستاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

- الطرماح (١٢٥هـ)، حكيم بن الحكم، **ديوان الطّرمّاح**، تحقيق: د.عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط (٢) ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

- العلوي (٦٥٦هـ)، المظفر بن الفضل بن يحيى، **نضرة الاغريض في نصرة القريض**، تحقيق: د. نهى عارف الحسن،(د. ن)، دمشق، ١٩٧٦م.

- عوض، د. سامي، **أثر تعدّد الآراء النحويّة في تفسير الآيات القرآنيّة**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(٢٩) العدد(١)، ٢٠٠٧م.

- الفارسي (٣٧٧هـ)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الإيضاح**، تحقيق: كاظم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.

- الفارقي(٣٩١هـ)، سعيد بن سعيد، **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٧١-٧٢.

- فلفل، محمد عبدو، **ما لم يطّرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري**، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة دمشق، ١٩٩٣م.

- الفيروزآبادي(٨١٧هـ)، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- القاسميّ، محمّد جمال الدّين، **تفسير القاسميّ المُسمّى محاسن التّأويل**، ضبطه وصحّحه محمّد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

- القرطاجني(٦٨٤هـ)، حازم بن محمد بن حازم الأندلسي الأنصاري، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

- القرطبي (٥٩٢هـ)، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، **كتاب الرد على النُحاة**، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، (د.ت)

- القرطبي(٦٧١هـ)، محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- القزويني(٧٣٩هـ)، جلال الدين محمد بن سعد الدين، **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤، ١٩٩٨م.
- القيرواني (٤٥٦هـ)، ابن رشيق، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل بيروت.ط٥، ١٩٧٠م.
- المبرّد (٢٨٥هـ)، محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، **التعازي والمراثي**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
  - **المقتضب**، تحقيق: د. عضيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- المخزومي، د. مهدي، **في النّحو العربي، نقد وتوجيه**، دار الرائد، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- المرادي (٧٤٩هـ)، حسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، (د.ن)، (د.م)، ١٩٧٥م.
- الميداني، عبد الرحمن، **البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها**، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٦م.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت،(د.ت).
- النابي، علي محمود، **ظاهرة الحذف في لغتنا العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم التربوية، المجلد(١١)، ١٩٩٨م.
- وجيه، د. مأمون عبد الحليم، ظواهر **الغُمُوض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية: دراسة في ضوء التراث النحوي**، مجلة علوم اللغة، العدد (٢)، ١٩٩٨م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ABSTRACT

The Linguistic Ambiguity And Their Effect On The Multiple Linguistic forms "Owdah Al – Masalik" As Amodel.

FATIMA MOUSA with the 'Master thesis is presented by Khamaiseh ٢٠١٠. supervision Of DR. Amjad Talafeha".

This study aimed to identify the types of ambiguity and confusion referred to Ibn Hisham AL_ Ansari in the book "Oudeh al masalek to the Millennium of Ibn Malek", and specifically the impact of the advancing and the delay and the deletion and the concealment in the multiplicity of the faces expressed and the impact of ambiguity on the one expression face , and then discuss these issues in light of the opinion of Ibn Hisham and opinions of other grammarians , and cited a series of poetic verses and evidence to substantiate the views that have been reached.

The researcher concluded that the deviation in some of the issues what is the only necessities and the necessities weren't measured on it , some of these the advancing and the delay cases ; I mean bring the offender before the verb as if said (zaid showed) the basic principle is the expression of the advancing one which is the name apparently a debutant , and an expression of the functional sentence is in the place of raise news even do not confuse the actor with the debutant, and other cases , as well as the command for deletion and the concealment that Ibn Hisham is not permissible to deletion or the concealment only the existence of the presumption to prevent confusion, and the researcher displayed these cases in two consecutive chapters : one chapter for the advancing and the delay and other chapter for the concealment and the deletion , and The researcher showed confusion places and use contraindication on Ibn Hisham and ways to avoid them

© Arabic Digital Library - Yarmouk University